

مَجْمُوعُ فَنَائِي

شيخ الإسلام أحمد بن يحيى

طيب الله ثراه

جمع وترتيب الفقير إلى الله

أحمد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن أبي بكر بن أبي بكر

رحم الله همه

وساعده ابنه محمد وفقه الله

المجلد الثالث والثلاثون

مَجْمُوعُ فَنَائِي



0125120

مجموع فتاوى
شيخ الاسلام احمد بن تيمية

قدس الله روحه

جمع وترتيب الفقير الى الله

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي

ومساعدته ابنه محمد وفقهما الله

المجلد الثالث والثلاثون

كتاب الطلاق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية قدس الله روحه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله نستعينه ونستهديه ، ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهدي الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله ، صلى الله عليه وسلم تسليما كثيرا .

(باب طلاق السنة وطلاق البدعة)

فصل

مختصر فيما « يحل من الطلاق ويحرم » (١) وهل يلزم المحرم ؟ أو لا يلزم ؟

فتقول : الطلاق منه ما هو محرم بالكتاب والسنة والاجماع . ومنه ما ليس بمحرم « فالطلاق المباح » باتفاق العلماء — هو أن يطلق الرجل

(١) سمي « البعدانية » فيما يحل من الطلاق ويحرم .

امرأته طلاقه واحدة ؛ إذا ظهرت من حيضتها ، بعد أن تفتسل وقبل أن يطأها
ثم يدعها فلا يطلقها حتى تنقضي عدتها . وهذا الطلاق يسمى « طلاق السنة »
فإن أراد أن يرتجمها في العدة فله ذلك بدون رضاها ولا رضا وليها . ولا مهر
جديد . وإن تركها حتى تنقضي العدة : فعليه أن يسرحها باحسان
فقد بانت منه .

فإن أراد أن يتزوجها بعد انقضاء العدة جاز له ذلك ؛ لكن يكون
بعقد ؛ كما لو تزوجها ابتداء أو تزوجها غيره ثم ارتجمها في العدة ، أو تزوجها
بعد العدة وأراد أن يطلقها ؛ فانه يطلقها كما تقدم . ثم إذا ارتجمها ، أو تزوجها
مرة ثانية ، وأراد أن يطلقها ، فانه يطلقها كما تقدم ، فاذا طلقها الطلقة الثالثة
حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ، كما حرم الله ذلك ورسوله ، وحينئذ
فلا تباح له الا بعد أن يتزوجها غيره النكاح المعروف الذي يفعله الناس إذا كان
الرجل راغبا في نكاح المرأة ثم يفارقها .

فأما إن تزوجها بقصد أن يحلها لغيره فانه محرم عند أكثر العلماء ، كما
نقل عن الصحابة والتابعين لهم باحسان ، وغيرهم ، وكما دلت على ذلك النصوص
النبوية ، والأدلة الشرعية . ومن العلماء من رخص في ذلك ، كما قد بين
ذلك في غير هذا الموضع .

وإن كانت المرأة مما لا تحيض لصغرها أو كبرها ؛ فإنه يطلقها متى شاء ، سواء كان وطئها أو لم يكن يطؤها ؛ فإن هذه عدتها ثلاثة أشهر .
ففي أي وقت طلقها لعدتها ؛ فإنها لا تمتد بقروء ، ولا بحمل ؛ لكن من العلماء من يسمى هذا « طلاق سنة » ومنهم من لا يسميه « طلاق سنة » ولا « بدعة » .

وإن طلقها في الحيض ، أو طلقها بعد أن رطئها وقبل أن يتبين حملها ؛ فهذا الطلاق محرم ، ويسمى « طلاق البدعة » وهو حرام بالكتاب والسنة والاجماع . وإن كان قد تبين حملها ، وأراد أن يطلقها ؛ فله أن يطلقها . وهل يسمى هذا طلاق سنة ؟ أو لا يسمى طلاق سنة ، ولا بدعة ؟ فيه نزاع لفظي .

وهذا « الطلاق المحرم » في الحيض ، وبعد الوطء وقبل تبين الحمل هل يقع ؟ أو لا يقع ؟ سواء كانت واحدة أو ثلاثا ؟ فيه قولان معروفان للسلف والخلف .

وإن طلقها ثلاثا في طهر واحد بكلمة واحدة أو كلمات ؛ مثل أن يقول : أنت طالق ثلاثا . أو أنت طالق وطالق وطالق . أو أنت طالق ، ثم طالق ، ثم طالق . أو يقول : أنت طالق ، ثم يقول : انت طالق ، ثم يقول : أنت طالق . أو يقول : انت طالق ثلاثا . أو عشر طلاقات أو مائة طلقة . أو

ألف طلاقة ونحو ذلك من العبارات : فهذا للعلماء من السلف والخلف فيه ثلاثة أقوال ، سوا كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها . ومن السلف من فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها . وفيه قول رابع محدث مبتدع

« أحدها » : أنه طلاق مباح لازم ، وهو قول الشافعي ، وأحمد في الرواية القديمة عنه : اختارها الخرق .

« الثاني » أنه طلاق محرم لازم وهو قول مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد في الرواية المتأخرة عنه . اختارها أكثر أصحابه ، وهذا القول منقول عن كثير من السلف : من الصحابة ، والتابعين . والذي قبله منقول عن بعضهم

« الثالث » : أنه محرم ، ولا يلزم منه الإطالة واحدة . وهذا القول منقول عن طائفة من السلف والخلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الزبير بن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف ، ويروي عن علي وابن مسعود وابن عباس القولان ؛ وهو قول كثير من التابعين ومن بعدهم : مثل طاووس وخلاس بن عمرو ؛ ومحمد بن إسحاق ؛ وهو قول داود وأكثر أصحابه ؛ ويروي ذلك عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين وابنه جعفر بن محمد ، ولهذا ذهب إلى ذلك من ذهب من الشيعة ، وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة ، ومالك ، وأحمد بن حنبل .

وأما « القول الرابع » الذى قاله بعض المعتزلة والشيعية : فلا يعرف
عن أحد من السلف ، وهو انه لا يلزمه شيء .

والقول « الثالث » هو الذى يدل عليه الكتاب والسنة : فان كل
طلاق شرعه الله فى القرآن فى المدخول بها إنما هو الطلاق الرجعى ؛ لم يشرع الله
لأحد أن يطلق الثلاث جميعا ، ولم يشرع له أن يطلق المدخول بها طلاقا بائنا ؛
ولكن إذا طلقها قبل المدخول بها بانت منه ، فاذا انقضت عدتها بانت منه .

فالطلاق « ثلاثة أنواع » باتفاق المسلمين : « الطلاق الرجعى » وهو الذى
يمكنه أن يرتجما فيه بنير اختيارها ، واذا مات أحدهما فى المدة ورثه الآخر .
و « الطلاق البائن » وهو ما يبقى به خاطبا من الخطاب ، لا تباح له الا بقصد
جديد . و « الطلاق المحرم لها » لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، وهو فيما إذا
طلقها ثلاث تطليقات ، كما أذن الله ورسوله ، وهو : أن يطلقها ثم يرتجمها
فى المدة . أو يتزوجها ثم يطلقها ثم يرتجمها . أو يتزوجها ثم يطلقها الطلقة
الثالثة . فهذا الطلاق المحرم لها حتى تنكح زوجا غيره باتفاق العلماء .
وليس فى كتاب الله ولا سنة رسوله فى المدخول بها طلاق بائن يحسب
من الثلاث .

ولهذا كان مذهب فقهاء الحديث ، كالامام أحمد فى ظاهر مذهبه .
والشافعى فى أحد قوله ، واسحاق بن راهويه ، وأبى ثور ، وابن المنذر .

وداود وابن خزيمة وغيرهم : أن « الخلع » فسخ للنكاح وفرقة بائنة بين الزوجين ، لا يحسب من الثلاث . وهذا هو الثابت عن الصحابة : كابن عباس . وكذلك ثبت عن عثمان بن عفان : وابن عباس وغيرهما : أن المختلعة ليس عليها أن تمتد بثلاثة قروء ؛ وإنما عليها أن تمتد بحضة ، وهو قول اسحاق بن راهويه ؛ وابن المنذر وغيرهما ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد . وروى في ذلك أحاديث معروفة في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم يصدق بعضها بعضاً ، وبين أن ذلك ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال : روى عن طائفة من الصحابة أنهم جعلوا الخلع طلاقاً ؛ لكن ضعفه أئمة الحديث . كالإمام أحمد بن حنبل ؛ وابن خزيمة ؛ وابن المنذر ، والبيهقي ، وغيرهم كما روى في ذلك عنهم .

و « الخلع » أن تبذل المرأة عوضاً لزوجها ؛ ليفارقها ، قال الله تعالى (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ، ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ، وبمولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً ، ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة والله عزيز حكيم . الطلاق مرتان ، فإمساك بعروف ، أو ترحيم بإحسان ، ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئاً إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما في ما افتدت به ، تلك حدود الله فلا تمتدوها ، ومن يمتد حدود الله فأولئك هم الظالمون . فإن طلقها فلا تحل له

من بعد حتى تنكح زوجا غيره ، فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يترابعا إن ظنا أن يقيما حدود الله ، تلك حدود الله يبينها لقوم يملكون . وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ، ولا تمسكوهن ضرارا لتعتديا ، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ، ولا تتخذوا آيات الله هزوا ، واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به ، واتقوا الله ، واعلموا أن الله بكل شيء عليم (فيين سبحانه أن المطلقات بعد الدخول يتربصن أي ينتظرن ثلاث قروء . « والقروء » عند أكثر الصحابة : كعثمان ، وعلي ، وابن مسعود ، وأبي موسى ، وغيرهم : الحيض . فلا تزال في المدة حتى تنقضي الحيضة الثالثة ، وهذا مذهب أبي حنيفة ، وأحمد في أشهر الروايتين عنه . وذهب ابن عمر وعائشة وغيرها أن المدة تنقضي بطنها في الحيضة الثالثة ، وهي مذهب مالك ، والشافعي .

وأما المطلقة قبل الدخول فقد قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ! إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ، فإلكن عليهن من عدة تعتدونها ، فتموهن ، وسرحوهن سراحا جيلا) ثم قال : (وبمولتهن أحق بردهن في ذلك) أي في ذلك التربص . ثم قال : (الطلاق مرتان) فيين أن الطلاق الذي ذكره هو الطلاق الرجعي الذي يكون فيه أحق بردها : هو (مرتان) مرة بعد مرة ، كما إذا قيل للرجل : سبع مرتين . أو سبع ثلاث مرات . أو مائة مرة . فلا بد أن يقول : سبحانه الله . سبحانه الله . حتى يستوفي المدد . فلو أراد أن يجمل

ذلك فيقول : سبحان الله مرتين ، أو مائة مرة . لم يكن قد سبح إلامرة واحدة
واقة تعالى لم يقل : ' تطلق طلقتان . بل قال : (مرتان) فإذا قال لامرأته : أنت
طالق اثنتين ، أو ثلاثا ، أو عشراً ، أو ألفاً . لم يكن قد طلقها إلا مرة واحدة ،
وقول النبي صلى الله عليه وسلم لأُم المؤمنين جويرية . « لقد قلت بعدك أربع
كلمات لو وزنت بثلاثة منذ اليوم لوزنتهن : سبحان الله عدد خلقه . سبحان
الله زنة عرشه . سبحان الله رضى نفسه . سبحان الله مداد كلمات » أخرجه مسلم
في صحيحه فعمناه أنه سبحانه يستحق التسبيح بعد ذلك ، كقوله صلى الله عليه
وسلم : « ربنا ولك الحمد ، ملاً السموات ، وملاً الأرض ، وملاً ما بينهما . وملاً
ما شئت من شيء بعد » ليس المراد أنه سبح تسبيحاً بقدر ذلك . فالقادر تارة
يكون وصفاً لفعل الابد ، وفعله محصور . وتارة يكون لما يستحقه الرب ، فذاك
الذى يعظم قدره : وإلا فلو قال المصلى في صلاته : سبحان الله عدد خلقه . لم يكن
قد سبح إلامرة واحدة . ولما شرع النبي صلى الله عليه وسلم أن يسبح دبر كل
صلاة ثلاثاً وثلاثين ، ويحمد ثلاثاً وثلاثين ، ويكبر ثلاثاً وثلاثين . فلو
قال : سبحان الله ، والحمد لله ، والله أكبر ، عدد خلقه . لم يكن قد سبح
إلامرة واحدة .

ولا نعرف أن أحداً طلق على عهد النبي صلى الله عليه وسلم امرأته ثلاثاً
بكلمة واحدة فألزمه النبي صلى الله عليه وسلم بالثلاث ، ولا روي في ذلك
حديث صحيح ولا حسن ، ولا تقل أهل الكتب المعتبرة في ذلك شيئاً ؛

بل رويت في ذلك أحاديث كلها ضعيفة باتفاق علماء الحديث ، بل موضوعه ؛
 بل الذي في صحيح مسلم وغيره من السنن والمسانيد عن طاووس عن ابن عباس
 أنه قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأبي بكر ،
 وستين من خلافة عمر : طلاق الثلاث واحدة . فقال عمر : إن الناس قد
 استعجبوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيتم عليهم ، فأمضاه عليهم
 وفي رواية لمسلم وغيره عن طاووس أن أبا الصهباء قال لابن عباس : أعلم إنما كانت
 الثلاث تجمل واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثا
 من إمارة عمر ؟ فقال ابن عباس : نعم : وفي رواية : أن أبا الصهباء قال لابن
 عباس : هات من هاتك ، ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأبي بكر واحدة ؟ قال : قد كان ذلك ، فلما كان في زمن عمر
 تابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم ، وروى الامام أحمد في مسنده ، حدثنا
 سعيد بن ابراهيم ، حدثنا أبي عن محمد بن اسحاق ، حدثني داود بن الحصين ،
 عن عكرمة مولى ابن عباس ، عن ابن عباس أنه قال . طلق ركائة بن عبد يزيد
 أخو بني المطلب أمر أنه ثلاثا في مجلس واحد ، فحزن عليها حزنا شديدا ؛
 قال : فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم (كيف طلقها ؟) قال : طلقها
 ثلاثا . قال : فقال : (في مجلس واحدة ؟) قال : نعم . قال : « فإتاك تلك
 واحدة فأرجعها إن شئت » قال : فراجعها . فكان ابن عباس يرى أن الطلاق
 عند كل طهر ؛ وقد أخرجه أبو عبد الله المقدسي في كتابه « المختار » الذي
 هو أصح من « صحيح الحاكم » . وهكذا روى أبو داود وغيره من حديث

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « في مجلس واحد » مفهومه أنه لو لم يكن في مجلس واحد لم يكن الأمر كذلك ؛ وذلك لأنها لو كانت في مجالس لأمكن في العادة أن يكون قد ارجعها ؛ فانه عنده ، والطلاق بعد الرجعة يقع . والمفهوم لاعموم له في جانب المسكوت عنه ؛ بل قد يكون فيه تفصيل ، كقوله : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث » أو « لم ينجسه شيء » وهو إذا بلغ قلتين فقد يحمل الخبث ، وقد لا يحمله . وقوله « في الابل الساعة الزكاة » وهي إذا لم تكن ساعة قد يكون فيها الزكاة - زكاة التجارة - وقد لا يكون فيها ، وكذلك قوله : « من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » ومن لم يقمها فقد يغفر له بسبب آخر . وكقوله : « من صام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه » وقوله تعالى : (إن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله أولئك يرجون رحمة الله) ومن لم يكن كذلك فقد يعمل عملاً آخر يرجو به رحمة الله مع الإيمان ، وقد لا يكون كذلك . فلو كان في مجالس فقد يكون له فيها رجعة ، وقد لا يكون : بخلاف المجلس الواحد الذي جرت عادة صاحبه بأنه لا يراجعها فيه ؛ فالن في الرجعة ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال : « ارجعها إن شئت » ولم يقل كما قال في حديث ابن عمر : « مره فليراجعها » فأمره بالرجعة ، والرجعة يستقل بها الزوج ؛ بخلاف المراجعة .

وقد روى أبو داود وغيره أن زكاة طلق امرأته البتة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « الله ما أردت إلا واحدة ؟ » فقال : ما أردت بها إلا واحدة .

« فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم » وأبو داود لما لم يرو في سننه الحديث الذي أخرجه أحمد في مسنده فقال : حديث « البتة » أصح من حديث ابن جريج « أن ركاة طلق امرأته ثلاثا » لأن أهل بيته أعلم ؛ لكن الأئمة الأكابر للعارفون بملل الحديث والفقهاء فيه : كالامام أحمد بن حنبل ، والبخاري ، وغيرهما وأبي عبيد ، وأبي محمد بن حزم ، وغيره : ضعفوا حديث البتة ، وبينوا أن رواه قوم مجاهيل ؛ لم تعرف عدالتهم وضبطهم ، وأحمد أثبت حديث الثلاث ، وبين أنه الصواب مثل قوله : حديث ركاة لا يثبت أنه طلق امرأته البتة . وقال أيضاً : حديث ركاة في البتة ليس بشيء ، لأن ابن اسحاق يرويه عن داود بن الحصين . عن عكرمة ، عن ابن عباس « أن ركاة طلق امرأته ثلاثا » وأهل المدينة يسمون من طلق ثلاثا طلق البتة . وأحمد إنما عدل عن حديث ابن عباس ؛ لأنه كان يرى ان الثلاث جائزة ، موافقة للشافعي . فأمكن أن يقال : حديث ركاة منسوخ . ثم لما رجع عن ذلك ، وتبين أنه ليس في القرآن والسنة طلاق مباح إلا الرجعي عدل : عن حديث ابن عباس ، لأنه أفتى بخلافه ، وهذا علة عنده في إحدى الروايتين عنه ؛ لكن الرواية الأخرى التي عليها أصحابه أنه ليس بعتة ، فيلزم أن يكون مذهبه العمل بحديث ابن عباس .

وقد بين في غير هذا الموضع أعذار الأئمة المجتهدين — رضي الله عنهم — الذين ألزموا من أوقع جملة الثلاث بها مثل عمر رضي الله عنه ؛ فانه لما رأى الناس قد أكثروا بما حرمه الله عليهم من جمع الثلاث ، ولا ينتهون عن ذلك إلا بقوية :

رأى عقوبتهم بالزامها ؛ ثلاثا يفعلوها . إمام من نوع التعزير المأرض الذى يفعل عند الحاجة ، كما كان يضرب فى الحرثانين ، ويحلق الرأس ، وينقى ، وكما منع النبي صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين تخلفوا عن الاجتماع بنسأهم . وإماما غنيا أن جعلها واحدة كان مشروطا بشرط وقد زال ، كما ذهب إلى مثل ذلك فى متعة الحج : إماما مطلقا ، وإماما متعة الفسخ .

والإلزام بالفرقة لمن لم يقيم بالواجب : مما يسوغ فيه الاجتهاد ؛ لكن تارة يكون حقا للمرأة : كما فى المتن ، والمؤلف عند جمهور العلماء ، والمأجز عن النفقة عند من يقول به . وتارة يقال : إنه حق لله ، كما فى تقرير الحكيم بين الزوجين عند الأكثرين إذا لم يجملا وكيلين ، وكما فى وقوع الطلاق بالمؤلف عند من يقول بذلك من السلف والخلف إذا لم يف فى مدة التربص ، وكما قال من الفقهاء من أصحاب أحمد وغيره : إنها إذا تطاوعا فى الاتيان فى الدبر فرق بينهما ، والآب الصالح إذا أمر ابنه بالطلاق لما رآه من مصلحة الولد فليبه أن يطيعه ، كما قال أحمد وغيره ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن عمر أن يطيع أباه لما أمره أبوه بطلاق امرأته . فالإلزام إماما من الشارع : وإماما من الامام بالفرقة إذا لم يقيم الزوج بالواجب : هو من موارد الاجتهاد .

فلما كان الناس اذا لم يلزموا بالثلاث يفعلون المحرم رأى عمر الزامهم بذلك لأنهم لم يلزموا طاعة الله ورسوله مع بقاء النكاح ؛ ولكن كثير من الصحابة

والتابسين نازعوا من قال ذلك ؛ إما لأنهم لم يروا التعزير بجمل ذلك . وإما لأن الشارع لم يعاقب بجمل ذلك . وهذا فيمن يستحق العقوبة . وأما من لا يستحقها بجمل أو تأويل فلاوجه لازمه بالثلاث . وهذا شرع شرعه النبي صلى الله عليه وسلم ، كما شرع نظائره لم يخصه : ولهذا قال من قال من السلف والخلف : إن ماشرعه النبي صلى الله عليه وسلم في فسخ الحج الى المرة — التمتع كما أمر به أصحابه في حجة الوداع — هو شرع مطلق ، كما أخبر به للاستئصال أمرتنا هذه لعامتنا هذا ؟ أم للأبد ؟ فقال : « لا ؛ بل للأبد الأبد ، دخلت المرة في الحج الى يوم القيامة » . وان قول من قال : إنما شرع للشيخ لمنى يختص بهم مثل بيان جواز المرة في أشهر الحج : قول فاسد ؛ لوجوه مبسطة في غير هذا الموضع .

وقد قال تعالى : (يا ايها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا) فأمر المؤمنين عند تنازعهم برد ما تنازعوا فيه الى الله والرسول . فالتنازع فيه السلف والخلف وجب رده الى الكتاب والسنة . وليس في الكتاب والسنة ما يوجب الالزام بالثلاث عن أوقعها جملة بكلمة أو كلمات بدون رجعة أو عقدة ؛ بل إنما في الكتاب والسنة الالزام بذلك من طلق الطلاق الذي أباحه الله ورسوله ؛ وعلى هذا

يدل القياس والاعتبار بسائر أصول الشرع ؛ فان كل عقد يباح تارة ومحرم تارة — كالبيع والنكاح — اذا فمل على الوجه المحرم لم يكن لازما نافذا كما يلزم الحلال الذى أباحه الله ورسوله

ولهذا اتفق المسلمون على ان ما حرمه الله من نكاح المحارم ومن النكاح . في العدة ونحو ذلك يقع باطلا غير لازم ، وكذلك ما حرمه الله من بيع المحرمات : كالخمر ، والخنزير ؛ والميتة . وهذا بخلاف ما كان يحرم الجنس كالظهار ، والقذف ، والكذب ، وشهادة الزور ، ونحو ذلك . فان هذا يستحق من فعله العقوبة بما شرعه الله من الأحكام ؛ فانه لا يكون تارة حلالا وتارة حراما حتى يكون تارة صحيحا وتارة فاسدا . وما كان محرما من أحد الجانبين مباحا من الجانب الآخر — كافتداء الأسير ، واشتراء المجهود عتقه ، ورشوة الظالم لدفع ظلمة أو لبذل الحق الواجب ، وكاشتراء الانسان المصرة وما دلس عيبه ، واعطاء المؤلف قلوبهم ليفعل الواجب أو ليرك المحرم ، وكبيع الجالب لمن تلقى منه ونحو ذلك ، فان — المظلوم يباح له فعله ، وله أن يفسخ العقد ، وله أن يعضيه ؛ بخلاف الظالم فان ما فعله ليس بلام .

والطلاق هو مما أباحه الله تارة ، وحرمه أخرى . فاذا فمل على الوجه الذى حرمه الله ورسوله لم يكن لازما نافذا كما يلزم ما أحله الله ورسوله ، كما فى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

قال : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وقد قال تعالى : (الطلاق مرتان فإمساك بعروف أو تسريح بإحسان) فين أن الطلاق الثاني شرعه الله للمدخل بها — وهو الطلاق الرجعي — (مرتان) وبعد المرتين : إما (إمساك بعروف) بأن يراجعها فتيق زوجته ، وتبقى معه على طلاق واحدة . وإما (تسريح بإحسان) بأن يرسلها إذا انقضت المدة ، كما قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ؛ فالكم عليهن من عدة تمتدونها ، فتسوهن ، وسرحوهن سراحا جيلا) ثم قال بعد ذلك : (ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئا إلا أن يخافا أن لا يقيما حدود الله ، فإن خفتم الا يقيما حدود الله فلاجناح عليهما فيما اقتدت به) وهذا هو الخلع سماء « اقتداء » لأن المرأة تقتدي نفسها من أسر زوجها ، كما يقتدي الأسير والمبد نفسه من سيده بما يبذله . قال تعالى : (فإن طلقها) .

يعنى الطلقة الثالثة (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) . (فإن طلقها) يعنى هذا الزوج الثانى (فلاجناح عليهما) يعنى عليها وعلى الزوج الأول (ان يترابعا أن ظنا أن يقيما حدود الله) وكذلك قال الله تعالى : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن ، وأحصوا المدة ، واتقوا الله ربكم ، لا تخرجوهن من بيوتهن ؛ ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة . وتلك حدود الله من بعد ذلك أمرأ . لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً .

فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بعروف . أو فارقوهن بعروف . واشهدوا ذوي عدل منكم . وأقيموا الشهادة لله ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم

الآخر . ومن يتق الله يجعل له مخرجا . ويرزقه من حيث لا يحتسب . ومن يتوكل على الله فهو حسبه ؛ ان الله بالغ أمره . قد جعل الله لكل شيء قدرا) .

وفي الصحيح والسنن والمسند عن عبدالله بن عمر : انه طلق امرأته وهي حائض . فذكر عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فتغيض عليه النبي صلى الله عليه وسلم . وقال : « مره فليراجعها حتى تحيض ثم تطهر » ثم ان شاء بعد أمسكها . وان شاء طلقها قبل ان يجامعها . فتلك العدة التي أمر الله ان يطلق لها النساء « وفي رواية في الصحيح : « أنه أمره ان يطلقها طاهراً أو حاملاً » وفي رواية في الصحيح « قرأ النبي صلى الله عليه وسلم (اذا طلقتم النساء فطقوهن لمعدتهن) . وعن ابن عباس وغيره من الصحابة : الطلاق على « أربعة أوجه » : وجهان حلال . وجهان حرام . فاما اللذان هما حلال فان يطلق امرأته طاهراً في غير جماع . أو يطلقها حاملاً قد استبان حملها . وأما اللذان هما حرام فان يطلقها حائضاً . أو يطلقها بعد الجماع لا يدري اشتمل الرحم على ولد أم لا رواه الدارقطني وغيره .

وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يحل له أن يطلقها إلا إذا طهرت . من الحيض قبل أن يجامعها ؛ وهذا هو الطلاق للعدة . أي لاستقبال العدة ، فان ذلك الطهر أو العدة . فان طلقها قبل العدة يكون قد طلقها قبل الوقت الذي أذن الله فيه ، ويكون قد طول عليها التربص ، وطلقها من غير حاجة به إلى

طلاقها . والطلاق في الأصل مما ينفذه الله ، وهو أبقض الحلال إلى الله ،
وانما أباح منه ما يحتاج إليه الناس كما تباح المحرمات للحاجة ؛ فلهذا حرمها
بعد الطلقة الثالثة حتى تنكح زوجا غيره عقوبة له لينتهي الإنسان عن إكثار
الطلاق . فإذا طلقها لم تزل في المدة متربصة ثلاثة قروء ، وهو مالك لها
يرثها وترثه ، وليس له فائدة في تحييل الطلاق قبل وقته ؛ كما لا فائدة في مسابقة
الامام ؛ ولهذا لا يمتدله بما فعله قبل الامام ؛ بل تبطل صلاته إذا تسد ذلك
في أحد قولي العلماء ، وهو لا يزال معه في الصلاة حتى يسلم .

ولهذا جوز أكثر العلماء الخلع في الحيض ؛ لأنه على قول فقهاء الحديث
ليس بطلاق ؛ بل فرقة بائنة ، وهو في أحد قولهم تبرأ بحیضة لا عدة
عليها ، وهذه إحدى الروايتين عند أحمد ؛ ولأنها تملك نفسها بالاختلاع فلها
فائدة في تحييل الابانة لرفع الشر الذي بينهما ؛ بخلاف الطلاق الرجعي فانه
لا فائدة في تحييله قبل وقته ؛ بل ذلك شر بلاخير . وقد قيل : إنه طلاق
في وقت لا يرغب فيها ، وقد لا يكون محتاجا إليه ؛ بخلاف الطلاق وقت
الرغبة فانه لا يكون إلا عن حاجة .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر : « مره فليراجمها » مما تنازع
العلماء فيه في مراد النبي صلى الله عليه وسلم : فقم منه طائفة من العلماء : أن
الطلاق قد لزمه ، فأمره أن يرتجمها ، ثم يطلقها في الطهر إن شاء . وتنازع

هؤلاء : هل الاجتماع واجب ، أو مستحب ؟ وهل له أن يرتجما في الطهر الأول أو الثاني ؟ وفي حكمة هذا النعي ؟ أقوال : ذكرناها وذكرنا مأخذها في غير هذا الموضع .

وفهم طائفة أخرى : أن الطلاق لم يقع ، ولكنه لما فارقتا يده كما جرت العادة من الرجل إذا طلق امرأته اعتزلها يده واعتزلته يدها ؛ فقال لمر : « مره فليراجعها » ولم يقل : فليرتجما . « والمراجعة » مفاعلة من الجانبين : أي ترجع اليه يدها فيجتمعان كما كانا ؛ لأن الطلاق لم يلزمه ، فإذا جاء الوقت الذي أباح الله فيه الطلاق طلقها حينئذ إن شاء .

قال هؤلاء : ولو كان الطلاق قد لزم لم يكن في الأمر بالرجعة ليطلقها طلاقاً ثانية فائدة ؛ بل فيه مضرة عليهما ؛ فإن له أن يطلقها بعد الرجعة بالنص والاجماع ، وحينئذ يكون في الطلاق مع الأول تكثير الطلاق ؛ وتطويل المدة ، وتعذيب الزوجين جميعاً ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليه أن يطلقها قبل الطلاق ؛ بل إذا وطئها لم يحل له أن يطلقها حتى يتبين حملها ؛ أو تطهر الطهر الثاني . وقد يكون زاهداً فيها يكره أن يطلقها ففعلت منه ؛ فكيف يجب عليه وطؤها ؟ ولهذا لم يوجب الوطء أحد من الأئمة الأربعة وأمثالهم من أئمة المسلمين ؛ ولكن أخر الطلاق إلى الطهر الثاني . ولولا أنه طلقها أولاً لكان له أن يطلقها في الطهر الأول ؛ لأنه لو أيسر له الطلاق في

الطهر الأول لم يكن في امساكها فائدة مقصودة بالنكاح إذا كان لا يسكها إلا لأجل الطلاق ؛ فانه لو أراد أن يطلقها في الطهر الأول لم يحصل إلا زيادة ضرر عليها ، والشارع لا يأمر بذلك ، فإذا كان ممتنا من طلاقها في الطهر الأول ليكون متمكنا من الوطء التي لا يقبى طلاق ؛ فان لم يطأها ، أو وطئها أو حاضت بعد ذلك ؛ فله أن يطلقها ؛ ولأنه إذا امتنع من وطئها في ذلك الطهر ثم طلقها في الطهر الثاني ؛ دل على أنه محتاج إلى طلاقها ؛ لانه لا رغبة له فيها إذ لو كانت له فيها رغبة لجامعها في الطهر الأول .

قالوا لأنه لم يأمر ابن عمر بالاشهاد على الرجعة كما أمر الله ورسوله . ولو كان الطلاق قد وقع وهو يرتجمها لأمر بالاشهاد ؛ ولان الله تعالى لما ذكر الطلاق في غير آية لم يأمر أحداً بالرجعة عقيب الطلاق ؛ بل قال : (فإذا بلعن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف) فخير الزوج إذا قرب انقضاء المدة بين أن يسكها بمعروف — وهو الرجعة — وبين أن يسبب فيخلي سبيلها إذا انقضت المدة ؛ ولا يحبسها بعد انقضاء المدة كما كانت محبوسة عليه في المدة ، قال الله تعالى : (لا تخرجوهن من بيوتهن ؛ ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) .

وأيضا فلو كان الطلاق المحرم قد لزم لكان حصل الفساد الذي كرهه الله ورسوله ، وذلك الفساد لا يرفع برجعة يباح له الطلاق

بمدها ، والأمر برجمة لا فائدة فيها مما تنزه عنه الله ورسوله ؛ فانه ان كان راعياً في المرأة فله ان يرتجمها ، وان كان راعياً عنها فليس له أن يرتجمها ، فليس في أمره برجمتها مع لزوم الطلاق له مصلحة شرعية ؛ بل زيادة مفسدة . ويجب تنزيه الرسول صلى الله عليه وسلم عن الأمر بما يستلزم زيادة الفساد ، والله ورسوله انما نهى عن الطلاق البدعي لمنع الفساد ، فكيف يأمر بما يستلزم زيادة الفساد ١٢ .

وقول الطائفة الثانية أشبه بالآصول والنصوص ؛ فان هذا القول متناقض ؛ إذ الأصل الذي عليه السلف والفقهاء : أن العبادات والمقود المحرمة إذا فعلت على الوجه المحرم لم تكن لازمة صحيحة ، وهذا وان كان نازع فيه طائفة من أهل الكلام فالصواب مع السلف وأئمة الفقهاء ؛ لأن الصحابة والتابعين لهم باحسان كانوا يستدلون على فساد العبادات والمقود بتحريم الشارع لها ، وهذا متواتر عنهم .

وأيضاً فان لم يكن ذلك دليلاً على فسادها لم يكن عن الشارع ما يبين الصحيح من الفاسد ، فان الذين قالوا : النعي لا يقتضي الفساد . قالوا : نعلم صحة العبادات والمقود وفسادها بجمل الشارع هذا شرطاً أو مانعاً ونحو ذلك . وقوله

هذا صحيح . وليس بصحيح من خطاب الوضع والاخبار . ومعلوم أنه ليس في كلام الله ورسوله . وهذه المبارات مثل قوله : الطهارة شرط في الصلاة . والكفر مانع من صحة الصلاة ، وهذا المقد ، وهذه المبادء لاتصح . ونحو ذلك ؛ بل انما في كلامه الأمر والنهي ، والتحليل والتحريم ، وفي نفي القبول والصلاح ، كقوله : « لا يقبل الله صلاة بنير طهور ولا صدقة من غلول » وقوله : « هذا لا يصلح » وفي كلامه : « ان الله يكره كذا » وفي كلامه : الوعد ، ونحو ذلك من المبررات فلم تستفد الصحة والفساد الا بما ذكره ، وهو لا يلزم ان يكون الشارع بين ذلك ، وهذا مما يعلم فساد قطماً .

وأيضاً فالشارع يحرم الشيء لما فيه من المفسدة الخالصة ، أو الراجعة . ومقصوده بالتحريم المنع من ذلك الفساد ، وجعله معدوماً . فلو كان مع التحريم يترتب عليه من الأحكام ما يترتب على الحلال فيجعله لازماً نافذاً كالحلال لكان ذلك الزاماً منه بالفساد الذي قصد عدمه . فيلزم أن يكون ذلك الفساد قد أريد عدمه مع أنه الزم الناس به ، وهذا تناقض ينزه عنه الشارع صلى الله عليه وسلم .

وقد قال بعض هؤلاء : إنه انما حرم الطلاق الثلاث لئلا يندم المطلق : دل على لزوم الندم له إذا فعله . وهذا يقتضى صحته .

فيقال له : هذا يتضمن ان كلما نعى الله عنه يكون صحيحا ، كالجمع بين المرأة وعمتها ؛ لتلا يقضي الى قطيعة الرحم . فيقال : ان كان ما قاله هذا صحيحا هنا دليل على صحة المقد ؛ اذ لو كان فاسدا لم تحصل القطيعة ، وهذا جهل ؛ وذلك أن الشارع بين حكمته في منعه مما نعي عنه ، وأنه لو أباحه للزم الفساد ، فقوله تعالى : (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) وقوله عليه السلام : « لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها ؛ فإنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم » ونحو ذلك يبين أن الفعل لو أيسح لحصل به الفساد ، فحرم منعنا من هذا الفساد . ثم الفساد ينشأ من إباحته ومن فعله . إذا اعتقد الفاعل أنه مباح ، أو أنه صحيح فأما مع اعتقاد أن محرم باطل والتزام أمر الله ورسوله فلا تحصل المفسدة وإنما تحصل المفسدة من مخالفة أمر الله ورسوله ، والمفاسد فيها فتنة وعذاب قال الله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة ، أو يصيبهم عذاب أليم)

وقول التباثل : لو كان الطلاق غير لازم لم يحصل الفساد . فيقال : هذا هو مقصود الشارع صلى الله عليه وسلم ، فنهى عنه ، وحكم بطلانه ، ليزول الفساد ، ولولا ذلك لفضله الناس واعتقدوا صحته فيلزم الفساد .

وهذا نظير قول من يقول : النهي عن الشيء يدل على أنه مقصود ، وأنه شرعي ، وأنه يسمى عيبا ، ونكاحا ، وصوما . كما يقولون في نهيه عن نكاح الشنار ، ولمنه المحلل والمحلل له . ونهيه عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها

ونفيه عن صوم يوم العيدن ، ونحر ذلك . فيقال : أما تصوره حسا فلا ريب فيه . وهذا كنهيه عن نكاح الأمهات والبنات ، وعن بيع الحر والميتة ولحم الخنزير والأصنام ، كما في الصحيحين عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الله حرم بيع الحر والميتة والخنزير والأصنام » فقيل : يا رسول الله ! أرأيت شحوم الميتة ، فإنه يطلى بها السفن ؛ ويدفن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس . فقال : « لا هو حرام » ثم قال : « قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجمعوها وابعوها وأكلوا أثمانها » فقسبته لهذا نكاحا ويعالم منع أن يكون فلسدا باطلا ؛ بل دل على امكانه حسا .

وقول القائل : إنه شرعي . ان أراد أنه يسمى بما أسماه به الشارع : فهذا صحيح . وان أراد ان الله أذن فيه : فهذا خلاف النص ، والاجماع . وان أراد أنه رتب عليه حكمه ، وجعله يحصل المقصود ، ويترم الناس حكمه ؛ كما في المباح فهذا باطل بالاجماع في أكثر الصور التي هي من موارد النزاع ، ولا يمكنه أن يدعى ذلك في صورة يجمع عليها ؛ فإن أكثر ما يحتاج به هؤلاء بنبيه صلى الله عليه وسلم عن الطلاق في الحيض ، ونحو ذلك مما هو من موارد النزاع ؛ فليس معهم صورة قد ثبت فيها مقصودهم ؛ لا بنص ، ولا اجماع . وكذلك « المحلل » المملون لمتة لأنه قصد التحليل للأول بمقده ؛ لا لأنه أحلها في نفس الأمر فإنه لو تزوجها بنكاح رغبة لكان قد أحلها بالاجماع ؛ وهذا غير مملون بالاجماع

فلم أن اللعنة لمن قصد التحليل . وعلم أن للمنون لم يحللها في نفس الأمر
ودلت اللعنة على تحريم فعله ، والنزاع يقول فعله مباح

فتبين أنه لا حجة معهم ؛ بل المواب مع السلف وأئمة الفقهاء ، ومن
خرج عن هذا الأصل من العلماء المشهورين في بعض المواضع فإن لم يكن
له جواب صحيح والاقصد تناقض ، كما تناقض في مواضع غير هذه . والأصول
التي لا تناقض فيها ما أثبت بنص أو إجماع ، وما سوى ذلك فالتناقض موجود
فيه ، وليس هو حجة على أحد . والقياس الصحيح الذي لا يتناقض هو موافق
لنص والإجماع ؛ بل ولا بد أن يكون النص قد دل على الحكم ؛ كما قد بسط
في موضع آخر . وهذا معنى العصمة ؛ فإن كلام المعصوم لا يتناقض ، ولا تراع
بين المسلمين أن الرسول صلى الله عليه وسلم معصوم فيما بانه عن الله تعالى ، فهو
معصوم فيما شرعه للأمة بإجماع المسلمين . وكذلك الأمة أيضا معصومة أن
تجتمع على ضلالة ؛ بخلاف ما سوى ذلك ؛ ولهذا كان مذهب أئمة الدين ان
كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛
فانه الذي فرض الله على جميع الخلائق الايمان به وطاعته ، وتحليل ما حله
وتحريم ما حرمه ، وهو الذي فرق الله به بين المؤمنين والكافر . وأهل
الجنة وأهل النار ، والهدى والضلال ، والنبي والرشاد . فالؤمنون أهل الجنة وأهل
الهدى والرشاد : هم متبعون . والكفار أهل النار ، وأهل النى ، والضلال هم
الذين لم يتبعوه .

ومن آمن به باطنا وظاهرا ، وأجتهدى متابته : فهو من المؤمنين السعداء .
وان كان قد أخطأ وغلط في بعض ما جاء به ، فلم يئلمه أو لم يفهمه . قال الله تعالى
عن المؤمنين : (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا) وقد ثبت في الصحيح
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله قال : « قد فعلت » وفي السنن عنه صلى الله
عليه وسلم أنه قال : « العلماء ورثة الأنبياء ، إن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما
وانما ورثوا العلم ؛ فمن أخذ به أخذ بحظ وافر » وقد قال تعالى : (وداد
وسليمان اذ يحكمان في الحرت ؛ اذ نقشت فيه غم العوم ؛ وكننا لحكمهم
شاهدين ففهمناها سليمان ، وكلا آتينا حكما وعلما) فقد خص أحد النبيين
الكريمين بالتفهم مع ثنائه على كل منهما بأنه أوتي علما وحكما . فهكذا اذا
خص الله أحد العالمين بعلم أمر وفهمه لم يوجب ذلك ذم من لم يحصل له ذلك
من العلماء . بل كل من اتقى الله ما استطاع فهو من أولياء الله المتقين ؛ وإن كان
قد خفي عليه من الدين ما فهمه غيره . وقد قال واملة بن الأسقع — وبعضهم
يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم — من طلب علما فادركه فله أجران . ومن
طلب علما فلم يدركه فله أجر . وهذا يوافق ما في الصحيح عن عمر بن
الناصر ، وعن أبي هريرة : عن النبي صلى الله عليه وسلم « اذا اجتهد احاكم
فأصاب فله أجران ، واذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » . وهذه الأصول
لبسطها موضع آخر

وانما المقصود هنا التنبيه على هذا ؛ لأن الطلاق المحرم مما يقول فيه كثير
من الناس إنه لازم . والسلف أئمة الفقهاء والجمهور يسلمون : أن النعي يقتضي

الفساد . ولا يذكرون في الاعتذار عن هذه الصورة قرناً صحيحاً . وهذا مما تسلط به عليهم من نازعوم في أن النعي يقتضي الفساد . واحتج بما سلموه له من الصور ؛ وهذه حجة جدلية لا تفيد العلم بصحة قوله ؛ وإنما تفيد أن تنازعيه أخطؤا : إما في صور "تنقص وإما في محل النزاع . وخطوهم في أحدهما لا يوجب أن يكون الخطأ في محل النزاع ؛ بل هذا الأصل أصل عظيم عليه مدار كثير من الأحكام الشرعية ، فلا يمكن نقضه بقول بعض العلماء الذين ليس معهم نص ولا إجماع ؛ بل الأصول والنصوص لا توافق ؛ بل تناقض قولهم .

ومن تدبر الكتاب والسنة تبين له أن الله لم يشرع الطلاق المحرم جملة قط . وأما الطلاق البائن فإنه شرعه قبل الدخول ، وبعد انقضاء العدة .

وطائفة من العلماء يقول لمن لم يحمل الثلاث المجموعة إلا واحدة : أنتم خالفتم عمر ؛ وقد استقر الأمر على التزام ذلك في زمن عمر ، وبعضهم يجعل ذلك إجماعاً ، فيقول لهم : أنتم خالفتم عمر في الأمر المشهور عنه الذي اتفق عليه الصحابة : بل وفي الأمر الذي منه فيه الكتاب والسنة ، فإن منكم من يجوز التحليل . وقد ثبت عن عمر أنه قال : لا أوتي بحلل ولا محلل له إلا رجعتما . وقد اتفق الصحابة على النعي عنه : مثل عثمان ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وابن عمر ، وغيره ؛ ولا يعرف عن أحد من الصحابة أنه أمد المرأة إلى زوجها بنكاح تحليل . وعمر وسائر الصحابة معهم الكتاب

والسنة «كلمن النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له» وقد خالفهم من خالفهم في ذلك اجتهداً . والله يرضى عن جميع علماء المسلمين .

وأيضاً فقد ثبت عن عمر أنه كان يقول في الخلية والبرية ونحو ذلك : إنها طلقة رجعية . وأكثرم يخالفون عمر في ذلك وقد ثبت عن عمر : انه خير المنقود إذا رجع فوجد امرأته قد تزوجت غيره بين امرأته وبين المهر . وهذا أيضاً معروف عن غيره من الصحابة : كعثمان ، وعلي . وذكره أحمد عن ثمانية من الصحابة ، وقال : إلى أي شيء ينهب الذي يخالف هؤلاء !! ومع هذا فأكثرم يخالفون عمر وسائر الصحابة في ذلك ، ومنهم من ينقض حكم من حكم به . وعمر والصحابة جعلوا الأرض المفتوحة عنوة ؛ كأرض الشام ، ومصر ، وال عراق ، وخراسان ، والغرب : فيثا للمسلمين ؛ ولم يقسم عمر ولا عثمان أرضاً فتحها عنوة ، ولم يستطب عمر أنفس جميع الفاعين في هذه الأرضين ؛ وإن ظن بعض العلماء أنهم استطابوا أنفسهم في السواد : بل طلب منهم بلال والزبير وغيرهما قسمة أرض العنوة فلم يجبههم ، ومع هذا فطائفة منهم يخالف عمر والصحابة في مثل هذا الأمر العظيم الذي استقر الأمر عليه من زمنهم ؛ بل ينقض حكم من حكم بحكمهم أيضاً . فأبو بكر وعمر وعثمان وعلي لم يخنسوا قط مال في ولا خمسة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا جعلوا خمس النخبة خمسة أقسام متساوية ، ومع هذا : فكثير منهم يخالف ذلك . ونظائر هذا متعددة .

والأصل الذى اتفق عليه علماء المسلمين: أنما تنازعوا فيه وجبرده الى الله والرسول ، كما قال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول ؛ ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ؛ ذلك خير وأحسن تأويلا) . ولا يجوز لأحد أن يظن بالصحابة أنهم بمرسول الله صلى الله عليه وسلم أجمعوا على خلاف شريعته ؛ بل هذا من أقوال أهل الالحاد ؛ ولا يجوز دعوى نسخ ما شرعه الرسول باجماع أحد بعده ، كما يظن طائفة من الناطقين ؛ بل كلما أجمع المسلمون عليه فلا يكون الا موافقا لما جاء به الرسول ؛ لا تخالفا له ؛ بل كل نص منسوخ باجماع الأمة فمع الأمة النص الناسخ له : تحفظ الأمانة النص الناسخ كما تحفظ النص المنسوخ ، وحفظ الناسخ أم عندها وأوجب عليها من حفظ المنسوخ ، ويعتبر أن يكون عمر والصحابة منه أجمعوا على خلاف نص الرسول صلى الله عليه وسلم : ولكن قد يجتهد الواحد ويتنازعه غيره ، وهذا موجود فى مسائل كثيرة . هذا منها ، كما بسط فى موضع غير هذا .

ولهذا لما رأى عمر رضى الله عنه : أن المبتوتة لها السكنى والنفقة فظن أن القرآن يدل عليه نازعه أكثر الصحابة ، فنهى من قال : لها السكنى فقط . ومنهم من قال : لافقة لها ولا سكنى . وكان من هؤلاء ابن عباس وجابر وفاطمة بنت قيس ، وهى التى روت عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال : « ليس لك نفقة ولا سكنى » فلما احتجوا عليها بحجة عمر ، وهى قوله تعالى : (لا تخرجوهن

من يوتهن ولا يخرجن إلا بأئين بفاحشة مينة) قالت هي وغيرها من الصحابة
 - كآبن عباس وجابر وغيرها - هذا فى الرجمية لقوله تعالى : (لا تدري لمل
 الله يحدث بعد ذلك أمراً) فأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟! فقهاء الحديث كأحمد
 ابن حنبل فى ظاهر مذهبه وغيره من فقهاء الحديث مع فاطمة بنت قيس .

وكذلك أيضا فى « الطلاق » لما قال تعالى : (لمل الله يحدث بعد ذلك
 أمراً) قال غير واحد من الصحابة والتابعين والعلماء هذا يدل على أن الطلاق
 الذى ذكره الله هو الطلاق الرجعى ؛ فانه لو شرع إيقاع الثلاث عليه لكان
 المطلق يندم إذا ضل ذلك ، ولا سبيل الى رجعتها ؛ فيحصل له ضرر بذلك ،
 والله أمر العباد بما ينفعهم ، ونهام عما يضرهم ؛ ولهذا قال تعالى أيضا بعد
 ذلك : (فإذا بلنن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف)
 وهذا إنا يكون فى الطلاق الرجعى ؛ لا يكون فى الثلاث ، ولا فى البائن .
 وقال تعالى (واشهدوا ذوى عدل منكم ، وأقيموا الشهادة لله) فأمر بالشهاد
 على الرجمة ، والشهاد عليها مأموره باتفاق الأمة : قيل : أمر إيجاب . وقيل
 أمر استحباب .

وقد ظن بعض الناس : أن الشهاد هو الطلاق ، وظن أن الطلاق الذى
 لا يشهد عليه لا يقع . وهذا خلاف الاجماع ، وخلاف الكتاب والسنة ، ولم
 يقل أحد من العلماء المشهورين به ؛ فان الطلاق أذن فيه أولاً ، ولم يأمر به

بالإشهاد، وإنما أمر بالإشهاد حين قال : (فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) والمراد هنا بالمفارقة تحلية سبيلها إذا قضت المدة ، وهذا ليس بطلاق ولا برجمة ولا نكاح . والإشهاد في هذا باتفاق المسلمين ، فلم أن الإشهاد أنا هو على الرجة . ومن حكمة ذلك : أنه قد يطلقها ويرتجمها ، فيزين له الشيطان كتمان ذلك حتى يطلقها بعد ذلك طلاقاً محرماً ولا يدري أحد ، فتكون معه حراماً ، فأمر الله أن يشهد على الرجة ل يظهر أنه قد وقعت به طلاق ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم من وجد اللقطة أن يشهد عليها ؛ لتلايين الشيطان كتمان اللقطة ؛ وهذا بخلاف الطلاق فإنه إذا طلقها ولم يراجعها بل خلى سبيلها فإنه يظهر للناس أنها ليست امرأته ؛ بل هي مطلقة ؛ بخلاف ما إذا بقيت زوجة عنده فإنه لا يدري الناس أطلقها أم لم يطلقها

وأما النكاح فلا بد من التمييز بينه وبين السفاح واتخاذ الأخدان ، كما أمر الله تعالى ؛ ولهذا مضت السنة بإعلانه ، فلا يجوز أن يكون كالسفاح مكتوماً ؛ لكن : هل الواجب مجرد الإشهاد ؟ أو مجرد الاعلان وإن لم يكن إشهاد ؟ أو يكفي أيهما كان ؟ هذا فيه نزاع بين العلماء ، كما قد ذكر في موضعه .

وقال الله تعالى : (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ، ويرزقه من حيث لا يحتسب ؛ ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره ؛ قد جعل الله لكل شيء قدراً) وهذه الآية طامة في كل من يتق الله . وسياق الآية يدل على أن التقوى مرادة من هذا النص العام ، فمن اتقى الله في الطلاق فطلق كما

أمر الله تعالى جعل الله له مخرجا مما ضاق على غيره ، ومن يمتد حدود الله فيفعل ما حرم الله عليه فقد ظلم نفسه ، ومن كان جاهلا بتحريم طلاق البدعة ، فلم يعلم أن الطلاق في الحيض محرم ، أو أن جمع الثلاث محرم : فهذا اذا عرف التحريم وتاب صار من اتقى الله فليستحق ان يجعل الله له مخرجا . ومن كان يعلم أن ذلك حرام ، وفعل المحرم وهو يمتد أنها تحرم عليه ، ولم يكن عنده الا من يفتيه بأنها تحرم عليه : فانه يعاقب عقوبة بقدر ظلمه ، كما عاقبة أهل السبت بمنع الحيتان أن تأتيمهم ، فانه ممن لم يتق الله فعوقب بالضيق . وان هداه الله فعرفه الحق ، والهمة التوبة ، وتاب : فالتائب من الذنب كمن لا ذنب له ، وحيث قد دخل فيمن يتق الله ، فيستحق ان يجعل الله له فرجا ومخرجا ، فان نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة ، ونبي اللحمة . فكل من تاب فله فرج في شرعه ؛ بخلاف شرع من قبلنا فان التائب منهم كان يعاقب بعقوبات : كقتل أنفسهم ، وغير ذلك ؛ ولهذا كان ابن عباس اذا سئل عن طلق امرأته ثلاثا يقول له : لو اتقيت الله لجعل لك مخرجا . وكان تارة يوافق عمر في الالزام بذلك للكثيرين من فعل البدعة المحرمة عليهم ؛ مع علمهم بأنها محرمة . وروى عنه أنه كان تارة لا يلزم الا واحدة . وكان ابن مسعود يضرب على أهل هذه البدعة ، ويقول : أيها الناس من أتى الأمر على وجهه فقد تبين له ؛ والا فوالله ما لنا طاقة بكل ما تحدثون .

ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولا أبى بكر ، ولا عمر :
ولا عثمان ؛ ولا علي « نكاح تحليل » ظاهر تعرفه بالشهود وللرأة والأولياء
ولم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلفائه الراشدين أنهم أعادوا المرأة
على زوجها بنكاح تحليل ، فانهم انما كانوا يطلقون في الغالب طلاق السنة .

ولم يكونوا يحلفون بالطلاق ؛ ولهذا لم ينقل عن الصحابة نقل خاص
في الحلف ؛ وانما نقل عنهم الكلام في إيقاع الطلاق ؛ لا في الحلف به . والفرق
ظاهر بين الطلاق وبين الحلف به ، كما يعرف الفرق بين النذر وبين الحلف
بالنذر ، فاذا كان الرجل يطلب من الله حاجة فقال : ان شئ الله مرضي ، أو
قضى ديني ، أو خلصني من هذه الشدة ؛ فله علي ان اتصدق بألف درهم . أو
أصوم شهراً ؛ أو أعتق رقبة : فهذا تعليق نذر يجب عليه الوفاء به بالكتاب
والسنة والاجماع . واذا علق النذر على وجه اليمين فقال : ان سافرت معكم
ان زوجت فلانا . ان أضرب فلانا . ان لم أسافر من عندكم : فلي الحج .
أو : فلي صدقة . أو : فلي عتق . فهذا عند الصحابة وجمهور العلماء هو
حالف بالنذر ؛ ليس بناذر : فاذا لم يف بما التزمه أجزأه كفارة يمين ، وكذلك
أخفى الصحابة فيمن قال : ان فعلت كذا فكل مملوك لي حر . أنه يمين يحزبه
فيها كفارة اليمين ؛ وكذلك قال كثير من التابعين في هذا كله لما أحدث
الحجاج بن يوسف تحليف الناس بأيمان اليممة — وهو التحليف بالطلاق ؛
والمناق ؛ والتحليف باسم الله ؛ وصدقة المال . وقيل : كان فيها التحليف بالحج —

نكلم حينئذ التابعون ومن بعدهم في هذه الأيمان ، وتكلموا في بعضها على ذلك . ففهم من قال : إذا حث بها لزمه ما ألزمه . ومنهم من قال : لا يلزمه إلا الطلاق ، والعتاق . ومنهم من قال : بل هذا جنس أيمان أهل الشرك ؛ لا يلزم بها شيء . ومنهم من قال : بل هي من أيمان المسلمين يلزم فيها ما يلزم في سائر أيمان المسلمين . واتبع هؤلاء ما نقل في هذا الجنس عن الصحابة ، وما دل عليه الكتاب والسنة ، كما بسط في موضع آخر .

و « المقصود هنا » أنه على عهد رسول الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين لم تكن امرأة ترد إلى زوجها بنكاح تحليل ، وكان إنما يفعل سرا ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لمن الله آكل الربا ، وموكله ؛ وشاهديه ، وكاتبه ولمن المحلل ، والمحلل له » قال الترمذي : حديث صحيح . ولمن صلى الله عليه وسلم في الربا : الآخذ ، والمعطى ، والشاهدين ، والكاتب ؛ لأنه دين يكتب ويشهد عليه ، ولمن في التحليل : المحلل ، والمحلل له ، ولمن الشاهدين والكاتب لأنه لم يكن على عهد تكتب الصداقات في كتاب ، فأنهم كانوا يحملون الصداق في المادة العامة قبل الدخول ، ولا يبقى دينار في ذمة الزوج ، ولا يحتاج إلى كتاب وشهود ، وكان المحلل يكتم ذلك هو والزوج المحلل له . والمرأة والأولياء والشهود لا يدرون بذلك . « ولمن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له » إذ كانوا هم الذين فعلوا المحرم ؛ دون هؤلاء . والتحليل لم يكونوا يحتاجون إليه في الأمر الثالب ، إذ كان الرجل إنما يقع منه الطلاق الثلاث إذا طلق بدرجة أو عقد فلا يندم بعد الثلاث إلا نادرا من الناس ؛ وكان

يكون ذلك بمد عصيانه وتمديه لحدود الله فيستحق العقوبة ، فيلن من يقصد تحليل المرأة له ؛ ويلن هؤلاء أيضا ؛ لأنها تماونا على الاثم والمدواف .

فلما حدث « الحلف بالطلاق » واعتقد كثير من الفقهاء . ان الحائث يلزمه ما ألزمه نفسه ، ولا تجزئه كفارة عيى ، واعتقد كثير منهم أن الطلاق المحرم يلزم ، وأعتقد كثير منهم ان جمع الثلاث ليس بمحرم ، واعتقد كثير منهم أن طلاق السكران يقع واعتقد كثير منهم أن طلاق المكره يقع . وكان بعض هذه الأقوال مما تنازع فيه الصحابة ؛ وبعضها مما قيل بمدم ؛ كثر اعتقاد الناس لوقوع الطلاق ، مع ما يقع من الضرر العظيم والفساد فى الدين والدنيا بمقارفة الرجل امرأته ، فصار المألزون بالطلاق فى هذه المواضع المتنازع فيها « حزين » .

« حزبا » اتبعوا ما جاء عن النبى صلى الله عليه وسلم والصحابة فى تحريم التحليل ، فحرموا هذا مع تحريمهم لما لم يحرمه الرسول صلى الله عليه وسلم من تلك الصور ، فصار فى قولهم من الأغلال والآمار والخرج العظيم المفضى الى مفاصد عظيمة فى الدين والدنيا أمور . منها : ردة بعض الناس عن الاسلام لما أفتى بلزوم ما ألزمه . ومنها سفك الدم المصوم . ومنها زوال العقل . ومنها العداوة بين الناس . ومنها تقيص شريعة الاسلام . الى كثير من الآثام . الى غير ذلك من الأمور العظام .

« وحزبا » رأوا أن يزيلوا ذلك الحرج العظيم بانواع من الحيل التى بها تعود المرأة الى زوجها .

وكان مما أحدث أولاً « نكاح التحليل » . ورأى طائفة من العلماء أن
 فاعله يثاب : لما رأى في ذلك من إزالة تلك المفساد بإعادة المرأة الى زوجها ،
 وكان هذا حيلة في جميع الصور لرفع وقوع الطلاق . ثم أحدث في « الأيمان »
 حيل أخرى . فأحدث أولاً الاحتيال في لفظ اليمين . ثم أحدث الاحتيال بمخلع
 اليمين ؛ ثم أحدث الاحتيال بدور الطلاق ، ثم أحدث الاحتيال بطلب افساد
 النكاح . وقد أنكر جمهور السلف والعلماء وأئمتهم هذه الحيل وأمثالها ، ورأوا
 أن في ذلك ابطال حكمة الشريعة ، وابطال حقائق الأيمان المودعة في آيات الله ،
 وجعل ذلك من جنس المخادعة والاستهزاء بآيات الله ، حتى قال أيوب السخيتاني
 في مثل هؤلاء : يخادعون الله كأنما يخادعون الصبيان ، لو أتوا الأمر على وجهه
 لكان أهون علي ! ثم تسلط الكفار والمتناقضون بهذه الأمور على التدح في
 الرسول صلى الله عليه وسلم وجعلوا ذلك من أعظم ما يحتاجون به على من آمن
 به ونصره وعزره ، ومن أعظم ما يصدون به عن سبيل الله ويعنون
 من أراد الايمان به ، ومن أعظم ما يمنع الواحد منهم به عن الايمان ، كما
 أخبر من آمن منهم بذلك عن نفسه ، وذكر أنه كان يتبين
 له محاسن الاسلام الا ما كان من جنس « التحليل » فانه الذي
 لا يبعد فيه ما يشفي النليل ، وقد قال تعالى : (ورحمتي وسعت كل
 شيء ؛ فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون . الذين
 يتبعون الرسول النبي الأمي ، الذي يجدهم مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل
 يأمرهم بالمعروف ؛ وينهاهم عن المنكر ، ويحل لهم الطيبات ، ويحرم عليهم الخبائث

وضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم ، فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه ألكم المفلحون) فوصف رسوله بأنه يأمر بكل معروف ، وينهى عن كل منكر ، وبحل كل طيب ويحرم كل خبيث ويضع الآصار والأغلال التي كانت على من قبله .

وكل من خالف ما جاء به من الكتاب والحكمة من الأقوال المرجوحة فهي من الأقوال المبتدعة التي أحسن أحوالها أن تكون من الشرع للنسخ الذي رفته الله بشرع محمد صلى الله عليه وسلم ، ان كان قائم من أفضل الأمة وأجلها ، وهو في ذلك القول مجتهد قد اتقى الله ما استطاع ، وهو مثاب على اجتهاده وتقواه ، منفور له خطؤه ، فلا يلزم الرسول قول قاله غيره باجتهاده . وقد ثبت عنه في الصحيحين انه قال : « اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله أجران واذا اجتهد الحاكم فاخطأ فله أجر » وثبت عنه في الصحيح أنه كان يقول لمن بمته أميراً على سرية وجيش : « واذا حاصرت أهل حصن فسلوك ان تنزلهم على حكم الله ، فلا تنزلهم على حكم الله ، فانك لا تدري ما حكم الله فيهم ، ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك » . وهذا يوافق ما ثبت في الصحيح : أن سعد بن معاذ لما حكمه النبي صلى الله عليه وسلم في بني قريظة ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد حاصرهم ، فترلوا على حكمه . فانزلهم على حكم سعد بن معاذ لما طلب منهم حلها وهم من الأنصار أن يحسن اليهم وكان سعد بن معاذ خلاف ما يظن به بعض قومه : كان مقدماً لرضي الله ورسوله على رضى

قومه : ولهذا لما مات اهتز له عرش الرحمن فرحاً بقدم روحه ، خكم فيهم :
 أن تقتل مقاتلتهم ، وتسبي حريمهم ، وتقسم أموالهم . فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم : « لقد حكمت فيهم بحكم الملك » وفي رواية . « لقد حكمت فيهم بحكم
 الله من فوق سبع سموات » والعلماء ورثة الأنبياء . وقد قال تعالى : (وداود
 وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفثت فيه غم القوم ، وكنا لحكمهم شاهدين
 ففهمناها سليمان ، وكلاً آتينا حكماً وعلماً) فهذان بيان كريتان حكماً في حكومة
 واحدة ، فخص الله أحدهما بهما مع ثنائه على كل منهما بأنه آتاه حكماً وعلماً
 فكذلك العلماء المجتهدون — رضي الله عنهم — للمصيب منهم أجران . وللاخر
 أجر . وكل مههم مطيع لله بحسب استطاعته ، ولا يكلفه الله ما عجز عن علمه .
 ومع هذا فلا يلزم الرسول صلى الله عليه وسلم قول غيره ، ولا يلزم ما جاء به
 من الشريعة شيء من الأقوال المحدثه ؛ لاسيما إن كانت شنيعة .

ولهذا كان الصحابة إذا تكلموا بجتهادهم ينزهون شرع الرسول صلى
 الله عليه وسلم من خطيئهم وخطأ غيرهم . كما قال عبد الله بن مسعود في القوصة :
 أقول فيها برأيي ؛ فإن يكن صواباً فمن الله ، وإن يكن خطأً فني ومن الشيطان
 والله ورسوله بريان منه . وكذلك روى عن الصديق في الكلالة ، وكذلك
 عن عمر في بعض الأمور ؛ مع أنهم كانوا يصيبون فيما يقولونه على هذا الوجه
 حتى يوجد النص . وواقعاً لاجتهادهم ، كما وافق النص اجتهاد ابن مسعود وغيره .

وانما كانوا أعلم بالله ورسوله ، وبما يجب من تعظيم شرع الرسول صلى الله عليه وسلم ان يضيفوا اليه الا ما علموه منه ؛ وما أخطوا فيه — وان كانوا مجتهدين — قالوا : ان الله ورسوله يريثان منه . وقد قال الله تعالى : (وما على الرسول الا البلاغ المبين) وقال : (فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم) وقال : (قلنألن الذين ارسل اليهم ولنستلن المرسلين) .

ولهذا تجد المسائل التي تنازعت فيها الأمة على أقوال ؛ وإنما القول الذي بث به الرسول صلى الله عليه وسلم واحد منها ، وسائرهما اذا كان أهلها من أهل الاجتهاد أهل العلم والدين ؛ فهم مطيعون لله ورسوله ، مأجورون غير مأزورين ؛ كما اذا خفيت جهة القبلة في السفر اجتهد كل قوم فصلوا إلى جهة من الجهات الأربع ؛ فان الكعبة ليست إلا في جهة واحدتها وسائر المصلين مأجورين على صلاحهم حيث اتقوا ما استطاعوا .

ومن آيات ما بث به الرسول صلى الله عليه وسلم انه إذا ذكر مع غيره على الوجه المبين ظهر النور والهدى على ما بث به ؛ وعلم أن القول الآخر دونه ؛ فان خير الكلام كلام الله ؛ وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم ؛ وقد قال سبحانه وتعالى : (قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ، ولو كانت بعضهم لبعض ظهيرا) وهذا التحدي

والتحيز . ثابت في لفظه ونظمه ومعناه ، كما هو مذكور في غير هذا
الموضع .

ومن أمثال ذلك : ما تنازع المسلمون فيه من مسائل الطلاق ، فإنك تجد
الأقوال فيه « ثلاثة » : قول فيه آصار واغلال . وقول فيه خداع واحتيال .
وقول فيه علم واعتدال . وقول يتضمن نوعاً من الظلم والاضطراب . وقول يتضمن
نوعاً من الظلم والفاحشة والعار . وقول يتضمن سبيل المهاجرين والأنصار .
وتجدم في مسائل الأيمان بالنذر ؛ والطلاق والمناق ، على ثلاثة أقوال . قول
يسقط أيمان المسلمين ، ويحملها بمنزلة أيمان المشركين . وقول يحمل الأيمان
اللازمة ليس فيها كفارة ولا تحلة ، كما كان شرع غير أهل القبلة . وقول يقيم
حرمة أيمان أهل التوحيد والإيمان ؛ ويفرق بينهما وبين أيمان أهل الشرك
والأوثان ، ويحمل فيها من الكفارة والتحليل ما جاء به النص والتنزيل
واختص به أهل القرآن دون أهل التورات والإنجيل . وهذا هو الشرع الذي
جاء به خاتم المرسلين ، وإمام المتقين ؛ وأفضل الخلق أجمعين . صلى الله عليه وعلى
آله وصحبه الطيبين الطاهرين ؛ وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

فصل

مختصر جامع في مسائل « الأيمان ، والطلاق » وما بينهما من اتفاق وإفتراق ؛ فإن المسألة قد تكون من مسائل الأيمان دون الطلاق . وقد تكون من مسائل الطلاق دون الأيمان ، وقد تكون من مسائل النوعين .

فإن الكلام المتعلق بالطلاق ثلاثة أنواع . والأيمان ثلاثة أنواع . أما الكلام المتعلق بالطلاق فهو : أما صيغة تنجيز . وأما صيغة تعليق . وأما صيغة قسم .

أما « صيغة التنجيز » فهو إيقاع الطلاق مطلقاً مرسلًا من غير تقييد بصفة ولا عين ؛ كقوله : أنت طالق . أو مطلقة . أو : فلانة طالق . أو : أنت الطلاق . أو : طلقك ، ونحو ذلك مما يكون بصيغة الفعل ، أو المصدر ، أو اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ؛ فهذا يقال له : طلاق منجز . ويقال : طلاق مرسل . ويقال : طلاق مطلق . أي غير معلق بصفة . فهذا إيقاع للطلاق . وليس هذا

يمين يخير فيه بين الحث وعدمه ؛ ولا كفارة في هذا باتفاق المسلمين
والفقهاء في عرفهم المعروف ينهم لا يسمون هذا يمينا ولا حلفا ؛ ولكن من
الناس من يقول : حلفت بالطلاق . ومراده أنه أوقع الطلاق .

وأما « صيغة القسم » فهو أن يقول : الطلاق يلزمني لأفعلن كذا ، أو لا
أفعل كذا . فيحلف به على حض لنفسه أو لغيره ، أو منع لنفسه أو لغيره ،
أو على تصديق خبر أو تكذيبه : فهذا يدخل في مسائل الطلاق والأيمان
فإن هذا يمين باتفاق أهل اللغة : فإنها صيغة قسم ، وهو يمين أيضا في عرف
الفقهاء ، لم يتنازعوا في أنها تسمى يمينا ؛ ولكن تنازعوا في حكمها . فن
الفقهاء من غلب عليها جانب الطلاق فأوقع به الطلاق إذا حث . ومنهم من
غلب عليه جانب اليمين فلم يوقع به الطلاق ، بل قال : عليه كفارة يمين . أو قال
لا شيء عليه بحال .

و كذلك تنازعوا فيما إذا حلف بالنذر فقال : إذا فعلت كذا فعلي الحج
أو صوم شهر ، أو مالي صدقة ؛ لكن هذا النوع اشتهر الكلام فيه عن
السلف من الصحابة وغيرهم . وقالوا : إنه إيمان تجزى فيه كفارة يمين ؛ لكثرة
وقوع هذا في زمن الصحابة ؛ بخلاف الحلف بالطلاق فإن الكلام فيه إنما
عرف عن التابعين ومن بعدهم . وتنازعوا فيه على القولين .

والثالث « صيغة تليق » كقوله : إن دخلت الدار فأنت طالق .
ويسمى هذا طلاقاً بصفة . فهذا إما أن يكون قصد صاحبه الحلف وهو
يكره وقوع الطلاق إذا وجدت الصفة . وأما أن يكون قصده إيقاع
الطلاق عند تحقق الصفة .

« فالأول » حكمه حكم الحلف بالطلاق باتفاق الفقهاء . ولو قال إن حلفت
يمينا فلي عتق رقبة وحلف بالطلاق حنث بلانزاع نعلمه بين العلماء المشهورين ،
وكذلك سائر ما يتعلق بالشرط لقصد اليمين ، كقوله : إن فعلت كذا فلي عتق
رقبة ، أو فميدي أحرار ، أو فلي الحج ، أو علي صوم شهر ، أو فالي صدقة أو
هدي ، ونحو ذلك ؛ فإن هذا بمنزلة أن يقول : العتق يلزمني لا أفعل كذا ،
وعلي الحج لا أفعل كذا ، ونحو ذلك : لكن المؤخر في صيغة الشرط مقدم
في صيغة القسم ، والمثني في هذه الصيغة مثبت في هذه الصيغة .

« والثاني » وهو أن يكون قصد إيقاع الطلاق عند الصفة . فهذا يقع
به الطلاق إذا وجدت الصفة ، كما يقع المنجز عند عامة السلف والخلف ،
وكذلك إذا وقت الطلاق بوقت ؛ كقوله . أنت طالق عند راس الشهر .
وقد ذكر غير واحد الإجماع على وقوع هذا الطلاق المعلق ، ولم يعلم فيه خلافا قديماً :
لكن ابن حزم زعم أنه لا يقع به الطلاق ، وهو قول الإمامية ، مع أن ابن
حزم ذكر في « كتاب الإجماع » إجماع العلماء على أنه يقع به الطلاق ،

وذكر أن الخلاف إنما هو فيما إذا أخرجه مخرج اليمين : هل يقع الطلاق ؟
أولا يقع ولا شيء عليه ؟ أو يكون يمينا مكفرا ؟ على ثلاثة أقوال : كما
أن نظائر ذلك من الأبيان فيها هذه الأقوال الثلاثة .

وهذا الضرب وهو الطلاق المطلق بصفة يقصد إيقاع الطلاق عندها
وليس فيها معنى الحض والمنع ، كقوله : إن طالت الشمس فأنت طالق .
هل هو يمين ؟ فيه قولان « أحدهما » هو يمين ، كقول أبي حنيفة وأحد
التولين في مذهب أحمد . « الثاني » أنه ليس يمين ، كقول الشافعي ، والقول
الآخر في مذهب أحمد . وهذا القول أصح شرعا . ولنة . وأما العرف فيختلف .

فصل

وأما أنواع الأبيان الثلاثة « فالأول » . أن يصدق اليمين بالله .
و « الثاني » أن يصدقها لله . و « الثالث » أن يصدقها بغير الله أو لنيرائه .
فأما « الأول » فهو الحلف بالله . فهذه يمين منعقدة ، مكفرة بالكتاب
والسنة والاجماع .

وأما « الثالث » وهو أن يصدقها بمخلوق أو لمخلوق مثل : ان يحلف
بالطواغيت ؛ أو بأبيه . أو الكعبة : أو غير ذلك من المخلوقات : فهذه يمين غير

محترمة ، لا تنمقد ، ولا كفارة بالحلف فيها باتفاق العلماء ؛ لكن نفس الحلف بها منعي عنه ، فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من حلف فقال في حلفه : والللات والعزى . فليقل لا اله الا الله » رسواء في ذلك الحلف بالملائكة والأنبياء وغيرهم باتفاق العلماء ؛ الا أن في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم « قولين » في مذهب أحمد ، وقول الجمهور ، أنها عین غير منعقدة ولا كفارة فيها .

وأما عقدها لنير الله فثل أن ينذر للأوثان والكنائس ، أو يحلف بذلك فيقول : إن فعلت كذا فلي للكنيسة كذا ، أو لقبر فلان كذا ، ونحو ذلك . فهذا ان كان نذرا فهو شرك ، وان كان عينا : فهو شرك ، اذا كان يقول ذلك على وجه التعظيم . كما يقول المسلم : ان فعلت كذا فلي هدي ، واما اذا قاله على وجه البغض لذلك ، كما يقول المسلم : ان فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني فهذا ليس مشركا ، وفي لزوم الكفارة له قولان معروفان للعلماء . وما كان من نذر شرك أو عین شرك فعليه أن يتوب الى الله من عقدها ؛ ليس فيها وفاة ولا كفارة ؛ إنما ذلك فيما كان لله أو بالله .

وأما المقدود لله فلي وجهين .

« أحدهما » أن يكون قصده التقرب الى الله ؛ لا مجرد أن يحض أو يمنع . وهذا هو النذر ، فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال

: « كفارة النذر كفارة يمين » وثبت عنه أن قال : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصه » . فإذا كان قصد الإنسان أن ينذر لله طاعة فعليه الوفاء به ، وإن نذر ما ليس بطاعة لم يكن عليه الوفاء به . وما كان محرما لا يجوز الوفاء به ؛ لكن إذا لم يوف بالنذر لله فعليه كفارة يمين عند أكثر السلف ، وهو قول أحمد ، وهو قول أبي حنيفة . قيل : مطلقا . وقيل : إذا كان في معنى اليمين .

« والثاني » أن يكون مقصوده الحض أو المنع أو التصديق أو التكذيب فهذا هو الحلف بالنذر ، والطلاق والعتاق ، والظهار ، والحرام ، كقوله : إن فعلت كذا فلي الحج ، وصوم ستة ، ومالي صدقة ، وعيدي أحرار ، ونسائي طوالي . فهذا الصنف يدخل في مسائل « الأيمان » ويدخل في مسائل « الطلاق والعتاق ، والنذر ، والظهار » . وللعلماء فيه ثلاثة أقوال .

« أحدها » أنه يلزمه ما حلف به إذا حنث ؛ لأنه ألزم الجزاء عند وجود الشرط ، وقد وجد الشرط ، فيلزمه : كنذر التبرر المطلق بالشرط .

« والقول الثاني » : هذه يمين غير منعقدة فلا شيء فيها إذا حنث ؛ لا كفارة ، ولا وقوع ؛ لأن هذا حلف بنير الله ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم « من كان حالفا فليحلف بالله أو ليسكت » وفي رواية في الصحيح : « لا تحلفوا إلا بالله »

« والقول الثالث » أن هذه أيمان مكفرة اذا حثت فيها كثيرها من الأيمان . ومن العلماء من فرق بين ما عقده قه من الوجوب — وهو الحلف بالنذر — وما عقده لله من تحريم — وهو الحلف بالطلاق والتناق — فقالوا في الأول : عليه كفارة عين اذا حث . وقالوا في الثاني : يلزمه ما علقه وهو الذى حلف به اذا حث ؛ لأن الملتزم في الأول فعل واجب ، فلا يبرأ الا بفعله فيمكنه التكفير قبل ذلك والملتزم في الثانى وقوع حرمة . وهذا يحصل بالشرط فلا يرتفع بالكفارة .

وه القول الثالث « هو الذى يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار وعليه يدل أقوال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجملة ، كما قد بسط في موضعه . وذلك ان الله قال في كتابه : (ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين) الى قوله : (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) وقال تعالى : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذى هو خير ، وليكفر عن يمينه » وهذا يتناول جميع أيمان المسلمين لفظاً ومعنى . أما اللفظ فلقوله : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وقوله : (ذلك كفارة أيمانكم) وهذا خطاب للمؤمنين ، فكل ما كان من أيمانهم فهو داخل في هذا ، والحلف بال مخلوقات شرك ليس من أيمانهم ؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « من حلف بنير الله فقد أشرك » رواه أهل السنن أبو داود

وغيره ، فلا تدخل هذه في أيمان المسلمين . وإما ما عقده بالله أو الله فهو من أيمان المسلمين ، فيدخل في ذلك ؛ ولهذا لو قال : أيمان المسلمين أو إيمان البيعة لمزمني ، ونوى دخول الطلاق والمناق : دخل في ذلك ، كما ذكر ذلك الفقهاء ، ولا أعلم فيه نزاعاً ، ولا يدخل في ذلك الحلف بالكعبة وغيرها من المخلوقات ، وإذا كانت من إيمان المسلمين تناولها الخطاب .

وأما من جهة المعنى فهو أن الله فرض الكفارة في إيمان المسلمين ؛ لئلا تكون اليمين موجبة عليهم أو محرمة عليهم لا يخرج لهم ، كما كانوا عليه في أول الإسلام قبل أن تشرع الكفارة ؛ لم يكن للحالف مخرج إلا الوفاء باليمين ، فلو كان من الأيمان ما لا كفارة فيه كانت هذه المفسدة موجودة . وأيضاً فقد قال الله تعالى : (ولا تجملوا الله عرضة لأيمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس) نهام الله أن يجملوا الحلف بالله ما نالهم من فعل ما أصرو به ؛ لئلا يمتنعوا عن طاعته باليمين التي حلفوها ، فلو كان في الأيمان ما ينمقد ولا كفارة فيه لكان ذلك ما نالهم من طاعة الله إذا حلفوا به .

وايضاً فقد قال تعالى : (الذين يؤولون من نساءهم تربص أربعة أشهر ، فإن فاء واقف الله غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم) « والايلاء » هو الحلف والقسم ، والمراد بالايلاء هنا أن يحلف الرجل أن لا يبطأ امرأته ، وهو إذا حلف بما عقده بالله كان مولياً ، وإن حلف بما عقده لله

كالخلف بالنذر والظهار والطلاق والعتاق كان موليا عند جماهير العلماء :
كأبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي في قوله الجديد ، واحمد . ومن العلماء من لم
يذكر في هذه المسألة نزاعا كابن المنبر وغيره ، وذكر عن ابن عباس أنه
قال : كل عين منمت جماعا فهي إيلاء ، والله سبحانه وتعالى قد جعل المولي
بين خيرتين : إما أن يقي . وإما أن يطلق . والقيئة هي الوطء : خير بين
الامساك بمعروف ، والتسريح بإحسان . فإن فاء فوطئها حصل مقصودها ، وقد
أمسك بمعروف ، وقد قال تعالى : (فإن فاء وإنا لله غفور رحيم) ومغفرته
ورحمته للمولي توجب رفع الأثم عنه وبقاء امرأته . ولا تسقط الكفارة ، كما
في قوله : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك والله
غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) فبين أنه غفور رحيم بما فرضه
من تحلة الأيمان ، حيث رحم عباده بما فرضه لهم من الكفارة ، وغفر لهم بذلك
تقصيرهم لليمين التي عقدوها ؛ فإن موجب العقد الوفاء لولا ما فرضه من التحلة
التي جعلها تحل عقدة اليمين . وإن كان المولي لا يقي ؛ بل قد عزم على الطلاق ؛
فإن الله سميع علم . فحكم المولي في كتاب الله : أنه إما أن يقي ، وإما أن
يعزم الطلاق . فإن فاء فإن الله غفور رحيم لا يقع به طلاق ، وهذا متفق عليه
في اليمين بالله تعالى .

وأما « اليمين بالطلاق » فن قال : إنه يقع به الطلاق فلا يكفر ؛ فإنه
يقول : إن فاء المولي بالطلاق وقع به الطلاق . وإن عزم الطلاق فواقعه وقع به

الطلاق . فالطلاق على قوله لازم سواء أمسك بمعروف ؛ أو سرح بإحسان .
والترآن يدل على أن المولي غير : إما أن ينفى ؛ وإما أن يطلق . فإذا
فألم يلزمه الطلاق ؛ بل عليه كفارة الخنث إذا قيل بأن الحلف بالطلاق فيه
الكفارة ؛ فإن المولي بالحلف بالله إذا فاء لزمته كفارة الخنث عند جمهور
الملاء ، وفيه قول شاذ : أنه لا شيء عليه بحال . وقول الجمهور أصح ؛ فإن الله
بين في كتابه كفارة اليمين في سورة المائدة ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم :
« من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير ، وليكفر
عن يمينه » .

فإن قيل ، المولي بالطلاق إذا فاء غفر الله له ما تقدم من تأخير الوطء
للزوجة ، وإن وقع به الطلاق ، ورحمه بذلك ؟

« قيل » : هذا لا يصح . فإن أحد قولي الملاء القائلين بهذا الأصل
أن الحالف بالطلاق ثلاثاً أن لا يوطأ امرأته لا يجوز له وطؤها بحال ؛ فانه إذا
أولج خنث ، وكان التزاع في أجنبية ، وهذه إحدى الروايتين عن أحد ، وأحد
القولين في مذهب مالك . « والثاني » يجوز له وطأة واحدة يتزاع عقبها ،
وتحرم بها عليه امرأته . ومعلوم أن الإيلاء إنما كان لحق المرأة في الوطء ،
والمرأة لا تختار وطأة يقع بها الطلاق الثلاث عقبها إلا إذا كانت كارهة له ،
فلا يحصل مقصودها بهذه الفية . وأيضاً : فانه على هذا التقدير لا فائدة في

التأجيل ؛ بل تعجيل الطلاق أحب إليها لتقضي المدة لتباح لنفسيه ، فإذا كان لا بد لها من الطلاق على التقديرين : كان التأجيل ضرراً محضاً لها ، وهذا خلاف مقصود الإيلاء الذي شرع لنفع المرأة ؛ لا لضررها .

وما ذكرته من النصوص قد استدل به الصحابة وغيرهم من العلماء في هذا الجنس ، فأفتوا من حلف فقال : إن فعلت كذا فإني هدي ، وعييدي أحرار ، ونحو ذلك : بأن يكفر بعينه ، فجعلوا هذا عينا مكفرة ؛ وكذلك غير واحد من علماء السلف والخلف جعلوا هذا متناولاً للحلف بالطلاق والعتاق وغير ذلك من الأيمان ، وجعلوا كل عيب يحلف بها الحالف فيها كفارة عيبين وأن عظمت .

وقد غلب طائفة من العلماء أن هذا الضرب فيه شبه من النذر والطلاق والعتاق ، وشبه من الأيمان ؛ وليس كذلك ؛ بل هذه أيمان محضة ؛ ليست نذراً ، ولا طلاقاً . ولا عتاقاً ، وإنما يسميها بعض الفقهاء « نذر اللجاج ، والنضب » تسمية مقيدة ، ولا يقتضي ذلك أنها تدخل في اسم النذر عند الإطلاق . وأئمة الفقهاء الذين اتبعوا الصحابة يبنون أن هذه أيمان محضة كما قرر ذلك الشافعي وأحمد وغيرهما في الحلف بالنذر ؛ لكن هي أيمان علق الحنث فيها على شيئين « أحدهما » فعل المحلوف عليه : و « الثاني » عدم إيقاع المحلوف به .

فقول القائل : إن فعلت كذا فعلي الحج هذا المام . بمنزلة قوله :
 والله إن فعلت كذا لأحجن هذا المام ، وهو لو قال ذلك لم يلزمه كفارة الا
 إذا فعل ولم يحج ذلك المام ، كذلك إذا قال : إن فعلت كذا فعلي أن أحج
 هذا المام . انما تلزمه الكفارة اذا فعله ولم يحج ذلك المام ، وكذلك إذا
 قال : ان فعلت كذا فعلي أن اعتق عبدي . أو أطلق امرأتى ؛ فانه
 لا تلزمه الكفارة الا اذا فعله ولم يطلق ولم يعتق ، ولو قال : والله إن فعلت
 كذا فوالله لأطلقن امرأتى ولأعتقن عبدي . وكذلك إذا قال : ان فعلت
 كذا فامرأتى طالق ، وعبدي حر : هو بمنزلة قوله : والله ان فعلت كذا
 ليقمن بي الطلاق والعتاق ، ولأوقعن الطلاق والعتاق ، وهو اذا فعله لم تلزمه
 الكفارة الا اذا لم يقع به الطلاق والعتاق ، واذا لم يوقعه لم يقع لأنه لم يوجد
 شرط الخنث ؛ لأن الخنث معلق بشرطين ، والمعلق بالشروط قد يكون وجوباً ،
 وقد يكون وقوعاً . فاذا قال : ان فعلت كذا فعلي صوم شهر . فالمعلق
 وجوب الصوم . واذا قال : فعبدى حر ، وامرأتى طالق فالمعلق وقوع العتاق ،
 والطلاق وقد تقدم أن الرجل المعلق ان كان قصده وقوع الجزاء عند الشرط
 وقع ، كما اذا كان قصده أن يطلقها اذا أبرأته من الصداق ، فقال : إن أبرأتى
 من صداقك فأنت طالق . فهنا اذا وجدت الصفة وقع الطلاق .

وأما اذا كان قصده الحلف وهو يكره وقوع الجزاء عند الشرط فهذا
 حالف ، كما لو قال : الطلاق يلزمني لأفعلن كذا

وأما قول القائل : إنه التزم الطلاق عند الشرط فيلزمه : فهذا باطل من أوجه .

« أحدها » أن الحالف بالكفر والاسلام كقوله : إن فعلت كذا فأنا يهودي ، أو نصراني . وقول الذمي : إن فعلت كذا فأنا مسلم : هو التزام للكفر والاسلام عند الشرط ، ولا يلزمه ذلك بالاتفاق ؛ لأنه لم يقصد وقوعه عند الشرط ؛ بل قصد الحلف به ، وهذا المعنى موجود في سائر أنواع الحلف بصيغة التلطي .

« الثاني » أنه اذا قال : إن فعلت كذا فلي أن أطلق امرأتى : لم يلزمه أن يطلقها بالاتفاق اذا فعله .

« الثالث » أن الملتزم لأمر عند الشرط انما يلزمه بشرطين : « أحدهما » ان يكون الملتزم قربة . « والثاني » أن يكون قصده التقرب الى الله به ؛ لا الحلف به . فلو التزم ما ليس بقربة كالتطليق والبيع والاجارة والأكل والشرب لم يلزمه . ولو التزم قربة : كالصلاة ، والصيام ، والحج : على وجه الحلف بها لم يلزمه ؛ بل تجزئه كفارة يمين عند الصحابة وجمهور السلف ، وهو مذهب الشافعي وأحمد ؛ وآخر الروايتين عن أبي حنيفة ، وقول المحققين من أصحاب مالك .

وهنا الحالف بالطلاق هو التزم وقوعه على وجه اليمين ؛ وهو يكره وقوعه اذا وجد الشرط ، كما يكره وقوع الكفر إذا حلف به ؛ وكما يكره وجوب تلك العبادات إذا حلف بها .

وأما قول القائل : إن هذا حالف بنير الله فلا يلزمه كفارة ؟

« فيقال » : النص ورد فيمن حلف بالمخلوقات ؛ ولهذا جملة شركا ؛ لأنه عقد اليمين بنير الله ؛ فن عقد اليمين لله فهو أبلغ ممن عقدها بالله ؛ ولهذا كان النذر أبلغ من اليمين ؛ فوجوب الكفارة فيما عقد لله أولى من وجوبها فيما عقد بالله . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

« عن الفرق بين الطلاق ، والحلف » وايضاح الحكم في ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ؛ صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم . الصيغ التي يتكلم بها الناس في الطلاق والعتاق والنذر والظهار والحرام « ثلاثة أنواع » .

« النوع الأول » صينة التنجيز مثل أن يقول : امرأتى طالق .
أو : أنت طالق . أو : فلانة طالق . أو هي مطلقة . ونحو ذلك : فهذا
يقع به الطلاق ، ولا تنفع فيه الكفارة بإجماع المسلمين . ومن قال : إن
هذا فيه كفارة فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل . وكذلك إذا قال : عبدي حر .
أو علي صيام شهر . أو : عتق رقبة . أو : الحل علي حرام . أو : أنت علي
كظهر أمي : فهذه كلها إيقاعات لهذه المقود بصيغ التنجيز والاطلاق .

« والنوع الثاني » أن يحلف بذلك فيقول : الطلاق يلزمني لأفعلن
كذا . أو لا أفعل كذا . أو يحلف على غيره — كعبه وصديقه النبي
يرى أنه يبرقسه — ليفعلن كذا . أو لا يفعل كذا . أو يقول : الحل
علي حرام لأفعلن كذا . أو لا أفعله . أو يقول : علي الحج لأفعلن كذا .
أو لا أفعله ، ونحو ذلك : فهذه صيغ قسم ، وهو حالف بهذه الأمور ؛
لاموقع لها . وللملاء في هذه الأيمان ثلاثة أقوال .

« أحدها » أنه إذا حنث لزمه ما حلف به . « والثاني » لا يلزمه شيء .
« والثالث » يلزمه كفارة يمين . ومن العلماء من فرق بين الحلف والطلاق والعتاق
وغيرها . والقول الثالث أظهر الأقوال ؛ لأن الله تعالى قال : (قد فرض الله لكم
تحلة أيمانكم) وقال : (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) وبنت عن النبي صلى الله
عليه وسلم في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة وعدي بن حاتم وأبي

موسى أنه قال : « ومن حلف على عين قرأى غيرها خيراً منها ، فليأت الذى هو خير ، وليكفر عن يمينه » وجاء هذا المعنى فى الصحيحين من حديث أبي هريرة ، وأبى موسى ؛ وعبد الرحمن بن سمرة . وهذا يعم جميع أيمان المسلمين ، فمن حلف يمين من أيمان المسلمين وحنث أجزأته ككفارة يمين . ومن حلف بإيمان الشرك : مثل أن يحلف بترية أبيه ؛ أو الكعبة ، أو نعمة السلطان ، أو حياة الشيخ ، أو غير ذلك من المخلوقات : فهذه اليمين غير منقذة ، ولا كفارة فيها إذا حنث باتفاق أهل العلم .

« والنوع الثالث » من الصيغ : أن يلقى الطلاق أو العتاق أو النذر بشرط ؛ فيقول : إن كان كذا فلي الطلاق . أو الحج . أو فميدي أحرار . ونحو ذلك : فهذا ينظر إلى مقصوده ، فإن كان مقصوده أن يحلف بذلك ليس غرضه وقوع هذه الأمور — كمن ليس غرضه وقوع الطلاق إذا وقع الشرط — فحكمه حكم الخالف ؛ وهو من «باب اليمين» . وأما إن كان مقصوده وقوع هذه الأمور : كمن غرضه وقوع الطلاق عند وقوع الشرط : مثل أن يقول لامرأته : إن أبرأتينى من طلاقك فأنت طالق . فببرئه . أو يكون عرضه أنها إذا قمت فاحشة أن يطلقها ، فيقول : إذا قمت كذا فأنت طالق ؛ بخلاف من كان غرضه أن يحلف عليها لينمها ؛ ولو قمت لم يكن له غرض فى طلاقها ، فلها تارة يكون طلاقها أكره إليه من الشرط ، فيكون خالفاً . وتارة يكون الشرط المكروه أكره إليه من طلاقها . فيكون موقفاً للطلاق إذا وجد

ذلك الشرط ، فهذا يقع به الطلاق ، وكذلك إن قال : إن شئني الله مريض
فعلي صوم شهر ، فشفي ، فإنه يلزمه الصوم .

فالأصل في هذا : أن ينظر إلى مراد المتكلم ومقصوده ، فإن كان غرضه
أن يقع هذه الأمور وقت متنجزة أو معلقة إذا قصد وقوعها عند وقوع الشرط
وإن كان مقصوده أن يخلف بها ؛ وهو يكره وقوعها إذا حث وإن وقع الشرط
فهذا حالف بها ؛ لا موقع لها ، فيكون قوله من « باب اليمين » ؛ لا من « باب
التطليق ، والنذر » فالخالف هو الذي يلتزم ما يكره وقوعه عند المخالفة ،
كقوله : إن فعلت كذا فانا يهودي ؛ أو نصراني ، ونسائي طوائف ، وعبيدي
أحرار ، وعلي المشي إلى بيت الله . فهذا ونحوه يمين ؛ بخلاف من يقصد وقوع
الجزاء من نادر ومطلق ومعلق فإن ذلك يقصد ويختار لزوم ما التزمه ، وكلاهما
ملتزم ؛ لكن هذا الخالف يكره وقوع اللازم وإن وجد الشرط للزوم ، كما إذا قال :
إن فعلت كذا فانا يهودي أو نصراني ، فإن هذا يكره الكفر ، ولو وقع
الشرط : فهذا حالف . والموقع يقصد وقوع الجزاء اللازم عند وقوع الشرط
للزوم ؛ سواء كان الشرط مرادآله ، أو مكروها ، أو غير مراد له : فهذا
موقع ليس بخالف . وكلاهما ملتزم معلق ؛ لكن هذا الخالف يكره
وقوع اللازم .

والفرق بين هذا وهذا ثابت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأكابر التابعين ، وعليه دل الكتاب والسنة . وهو مذهب جمهور العلماء .

كالشافعي، وأحمد. وغيرهما: في تعليق النذر. قالوا: إذا كان مقصوده النذر فقال: لئن شق الله مريض في الحج. فهو ناذر إذا شق الله مريضه لزمه الحج فهذا حالف تجزئته كفارة يمين. ولا حج عليه. وكذلك قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: مثل ابن عمر، وابن عباس، وعائشة، وأم سلمة. وزينب ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم، وغير واحد من الصحابة في من قال إن فعلت كذا فكل مملوك لي حر. قالوا: يكفر عن يمينه. ولا يلزمه المتق. هذامع ان المتق طاعة وقربة؛ فالطلاق لا يلزمه بطريق الأولى، كما قال ابن عباس رضى الله عنه: الطلاق عن وطء، والمتق ما ابتني به وجه الله. ذكره البخارى في صحيحه. بين ابن عباس أن الطلاق انما يقع بمن غرضه أن يوقمه؛ لا لمن يكره وقوعه. كالحالف به، والمكره عليه، وعن عائشة رضى الله تعالى عنها أنها قالت: كل عين وإن عظمت فكفارتها كفارة اليمين بالله. وهذا يتناول جميع الأيمان: من الحلف بالطلاق، والمتاق، والنذر. وغير ذلك. والقول بأن الحالف بالطلاق لا يلزمه الطلاق مذهب خلق كثير من السلف والخلف؛ لكن فهم من لا يلزمه الكفارة: كداود، وأصحابه. ومنهم من يلزمه كفارة يمين: كطاووس، وغيره من السلف والخلف.

والأيمان التي يحلف بها الخلق ثلاثة أنواع.

«أحدها» يمين محترمة منقذة: كالخلف باسم الله تعالى: فهذه فيها الكفارة بالكتاب والسنة والاجماع.

« الثاني » الحلف بالمخلوقات : كالحالف بالكعبة . فهذه لا كفارة فيها باتفاق المسلمين .

« والثالث » أن يعقد اليمين لله ، فيقول : إن فعلت كذا فعلي الحج . أو مالي صدقة . أو فئسائي طوائقي . أو فسيدي أحرار ؛ ونحو ذلك ، فهذه فيها الأقوال الثلاثة المتقدمة : إما لزوم المحلوف به ، وإما الكفارة ، وإما لا هذا ولا هذا . وليس في حكم الله ورسوله الإيعنان : يعين من أيمان المسلمين ففيها الكفارة . أو يعين ليست من أيمان المسلمين : فهذه لا شيء فيها إذا حنث . فهذه الأيمان ان كانت من أيمان المسلمين ففيها كفارة ؛ وإن لم تكن من أيمان المسلمين لم يلزم بها شيء .

فأما اثبات يعين يلزم الحالف بها ما التزمه ، ولا تجزئه فيها كفارة : فهذا ليس في دين المسلمين ؛ بل هو مخالف للكتاب والسنة . والله تعالى ذكر في سورة التحريم حكم إيمان المسلمين . وذكر في السورة التي قبلها حكم طلاق المسلمين فقال في سورة التحريم : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك ، والله غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ، والله مولاكم وهو العليم الحكيم) وقال في سورة الطلاق : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن ؛ وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من يوتن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة ؛ وتلك حدود الله ومن يتعد حدود

الله فقد ظلم نفسه ؛ لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا . فإذا بلغت أجلهن فأمسكنهن بمعروف ، أو فارقوهن بمعروف ، واشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ؛ ذلكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، ومن يتق الله يجعل له مخرجا ، ويرزقه من حيث لا يحتسب . ومن يتوكل على الله فهو حسبه ، ان الله بالغ أمره ، قد جعل الله لكل شيء قدرا (فهو سبحانه بين في هذه السورة حكم الطلاق ، وبين في تلك حكم إيمان المسلمين . وعلى المسلمين أن يمسكوا حدود ما أنزل الله على رسوله ، فيمسكوا ما يدخل في الطلاق وما يدخل في إيمان المسلمين ، ويمسكوا في هذا بما حكم الله ورسوله ، ولا يمتدوا حدود الله فيجعلوا حكم إيمان المسلمين ، وحكم طلاقهم حكم إيمانهم ؛ فان هذا يخالف لكتاب الله وسنة رسوله . وان كان قد اشتبه بعض ذلك على كثير من علماء المسلمين فقد عرف ذلك غيرهم من علماء المسلمين ، والذين ميزوا بين هذا وهذا من الصحابة والتابعين ثم أجل قدرا عند المسلمين ممن اشتبه عليه هذا وهذا ، وقد قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ، فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ، ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا) فان تنازع فيه المسلمون وجب رده الى الكتاب والسنة .

والاعتبار — الذى هو اصح القياس وأجله — انما يدل على قول من فرق بين هذا وهذا ، مع ما في ذلك من صلاح المسلمين في دينهم ودنياهم اذا

فرقوا بين ما فرق الله ورسوله بينه . فان الذين لم يفرقوا بين هذا وهذا أوقعهم
 هذا الاشتباه : إما في آصار واغلال ، وإما في مكر واحتيال : كالاحتيال
 في الفاظ الأيمان ، والاحتتيال بطلب افساد النكاح ، والاحتتيال بدور الطلاق
 والاحتتيال بخلع اليمين ، والاحتتيال بالتحليل . والله اغنى المسلمين بنبيهم الذي
 قال الله فيه : (يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ، ويحل لهم الطيبات ويحرم
 عليهم الخبائث ؛ ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم) أى يخلصهم
 من الآصار والأغلال ؛ ومن الدخول في منكرات أهل الحيل .
 والله تعالى أعلم .

فصل

في التفريق بين التعليق الذى يقصد به الإيقاع والذى يقصد به اليمين .
 « فالأول » أن يكون مريدا للجزاء عند الشرط ، وإن كان الشرط
 مكروها له ؛ لكنه إذا وجد الشرط فإنه يريد الطلاق ؛ ليكون الشرط
 أكره إليه من الطلاق ؛ فإنه وإن كان يكره طلاقها ، ويكره الشرط ؛
 لكن إذا وجد الشرط فإنه يختار طلاقها : مثل أن يكون كارها للتزوج
 بامرأة بني أو فاجرة أو خاتنة أو هو لا يختار طلاقها ؛ لكن إذا فلت هذه
 الأمور : اختار طلاقها ؛ فيقول إن زينت أو سرت أو خنت فانت طالق .
 ومراده إذا فلت ذلك أن يطلقها : إما عقوبة لها ؛ وإما كراهة لمقامه معها

على هذا الحال : فهذا موقع للطلاق عند الصفة ؛ لاحالف : ووقوع الطلاق في مثل هذا هو للأثر عن الصحابة : كابن مسعود ؛ وابن عمر ؛ وعن التابعين وسائر العلماء ؛ وما علمت أحدا من السلف قال في مثل هذا : إنه لا يقع به الطلاق ؛ ولكن نازع في ذلك طائفة من الشيعة ، وطائفة من الظاهرية . وهذا ليس بحالف ؛ ولا يدخل في لفظ اليمين المكفرة الواردة في الكتاب والسنة : ولكن من الناس من سمى هذا حالفا ، كما أن منهم من يسمى كل مطلق حالفا ؛ ومن الناس من يسمى كل منجز للطلاق حالفا . وهذه الاصطلاحات الثلاثة ليس لها أصل في اللغة ؛ ولا في كلام الشارع ، ولا كلام الصحابة ؛ وإنما سمي ذلك عينا لما بينه وبين اليمين من القدر المشترك عند المسمى . وهو ظنه وقوع الطلاق عند الصفة .

وأما التليق الذي يقصد به اليمين فيمكن التعبير عن معناه بصيغة القسم ، بخلاف النوع الأول فإنه لا يمكن التعبير عن معناه بصيغة القسم . وهذا القسم إذا ذكره بصيغة الجزاء فاعنا يكون إذا كان كارها للجزاء ؛ وهو أكره إليه من الشرط ؛ فيكون كارها للشرط ؛ وهو للجزاء أكره ، ويلتزم أعظم المكروهين عنده ليستع به من أدنى المكروهين . فيقول : إن فعلت كذا فأمرتني طالق . أو عيى أحرار . أو علي الحج . ونحو ذلك . أو يقول لامراته : إن زينت أو سرت أو خنت : فانت طالق يقصد زجرها أو تخويفها باليمين ، لا إيقاع الطلاق إذا فعلت ؛ لأنه يكون مريدا لها وإن

فملت ذلك ؛ لكون طلائها أكرم إليه من مقاهها على تلك الحال ، فهو علق
 بذلك تقصد الخطر والمنع ؛ لا لتقصد الإيقاع : فهذا حالف ليس بموقع .
 وهذا هو الحالف في الكتاب والسنة ، وهو الذي تجزئه الكفارة .
 والناس يحفظون بصيغة القسم ، وقد يحافظون بصيغة الشرط التي في منهاها ؛
 فإن علم هذا وهذا سواء باتفاق العلماء . والله أعلم .

وقال رحمه الله تعالى

بعد أن ذكر مبنى أحكام أصول الدين على ثلاثة أقسام الكتاب والسنة
 والاجماع ، وتقدم .

فصل

« والطلاق نوعان » نوع أباحه الله ، ونوع حرمه . فالنوع الأول يطلقها
 إذا كانت ممن تحيض بعد أن تطهر من الحيض قبل أن يطأها ، ويسمى
 « طلاق السنة » فإن كانت ممن لا تحيض طلقها أي وقت شاء ، أو يطلقها حاملا
 قد تبين حملها ، فإن طلقها بالحيض ، أو في طهر بعد أن وطأها : كان هذا طلاقا
 محرما باجماع المسلمين - وفي وقوعه « قولان » للعلماء . والأظهر أنه لا يقع

وطلاق السنة المباح : إما أن يطلقها طليقة واحدة ويدعها حتى تنقضي المدة فتبين •
أو يراجعها في المدة . فإن طلقها ثلاثاً ، أو طلقها الثانية ، أو الثالثة في ذلك الطهر :
فهذا حرام ، وفاعله مبتدع عند أكثر العلماء : كمالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد في
المشهور عنه ، وكذلك إذ طلقها الثانية والثالثة قبل الرجعة أو العقد عند مالك
وأحمد في ظاهر مذهبه وغيرهما : ولكن هل يلزمه واحدة ؟ أو ثلاث ؟ فيه
قولان . قيل : يلزمه الثلاث ؛ وهو مذهب الشافعي ؛ والمرووف من مذهب
الثلاثة . وقيل : لا يلزمه إلا طليقة واحدة ؛ وهو قول كثير من السلف والخلف ،
وقول طائفة من أصحاب مالك وأبي حنيفة ؛ وهذا القول أظهر ؛ وقد ثبت في
صحيح مسلم عن ابن عباس قال : كان الطلاق اثلاث على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم ؛ وأبي بكر ؛ وصدرأ من خلافة عمر : طلاق الثلاث واحدة . وفي
سند الامام أحمد باسناد جيد عن ابن عباس : ان ركاة بن عبد يزيد طلق امراته
ثلاثاً في مجلس واحد ؛ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هي واحدة » ولم ينقل
احد عن النبي صلى الله عليه وسلم باسناد ثابت انه الزم بالثلاث لمن طلقها جملة
واحدة ؛ وحديث ركاة الذي يروى فيه انه طلقها البتة ؛ وان النبي صلى الله عليه
وسلم « سأله ؛ وقال : « ما اردت إلا واحدة » ؛ ضعيف عند أئمة الحديث : ضعفه
أحمد ؛ والبخاري ؛ وابو عبيد . وابن حزم . بأن رواه ليسوا موصوفين بالمدل
والضبط . ويبن أحمد أن الصحيح في حديث ركاة أنه طلقها ثلاثاً وجملاً
واحدة . وقد بسطنا الكلام في غير هذا الموضع . والله اعلم .

وقال شيخ الإسلام رحمه الله

إذا حلف الرجل يمينا من الإيمان . فالإيمان « ثلاثة أقسام »

« أحدها » ما ليس من أيمان المسلمين ، وهو الحلف بالمخلوقات . كالكمية والملائكة ، والشايخ ، والملوك والآباء ؛ وترتيبهم ، ونحو ذلك فهذه عين غير منعقدة ، ولا كفارة فيها باتفاق العلماء ؛ بل هي منهي عنها باتفاق أهل العلم والنهي نهى تحريم في أصح قولهم . ففي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من كان حالفا فيحلف بالله أو لبصمت » وقال « إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم » وفي السنن عنه أنه قال : « من حلف بغير الله فقد أشرك » .

« والثاني » اليمين بالله تعالى كقوله : والله لأفعلن . فهذه عين منعقدة فيها الكفارة إذا حثت فيها باتفاق المسلمين . وإيمان المسلمين التي هي في معنى الحلف بالله مقصود الحالف بها تعظيم الخالق — لا الحلف بالمخلوقات — كالحلف بالنذر ، والحرام ، والطلاق ، والعتاق ، كقوله : إن فعلت كذا فلي صيام شهر أو الحج إلى بيت الله . أو الحل على حرام لأفعلن كذا . أو إن فعلت كذا فكل ما أملكه حرام . أو الطلاق يلزمني لأفعلن كذا . أو لا أفعله . أو إن

فملته ففسأنى طوائق؁ وعبيدي أحرار؁ وكل ما أملكه صدقة . ونحو ذلك
فهذه الإيعان للعلماء فيها ثلاثة أقوال . قيل إذا حنث لزمه ما علقه وحلف به . وقيل
لا يلزمه شيء . وقيل : يلزمه كفار يمين . ومنهم من قال : الحلف بالنذر يحزمه
فيه الكفارة . والحلف بالطلاق والعناق يلزمه ما حلف به .

وأظهر الأقوال وهو القول الموافق للأقوال الثابتة عن الصحابة وعليه
يدل الكتاب والسنة والاعتبار : أنه يحزمه كفارة يمين في جميع أيمان
المسلمين؁ كما قال الله تعالى : (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلقتم) وقال تعالى
: (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا؁ فليأت الذي هو
خير؁ وليكفر عن يمينه » فإذا قال : الحل على حرام لا أفعل كذا . أو الطلاق
يلزمني لا أفعل كذا . أو ان فلت كذا فلي الحج . أو مالي صدقة : أجزاء في
ذلك كفارة يمين؁ فان كفر كفارة الظهار فهو أحسن . وكفارة اليمين بخير
فيها بين العتق؁ أو اطعام عشرة مساكين؁ أو كسوتهم . وإذا أطعمهم أطعم
كل واحد جارية من الجريات المروفة في بلده : مثل أن يطعم ثمان أواق؁
أو تسع أواق بالشامي؁ ويطعم مع ذلك إذا ما : كما جرت عادة أهل الشام في
اعطاء الجريات خبزا وإداما . وإذا كفر يمينه لم يقع به الطلاق .

وأما إذا قصد إيقاع الطلاق على الوجه الشرعي : مثل أن ينجز الطلاق فيطلقها واحدة في طهر لم ينصبها فيه : فهذا يقع به الطلاق بإتفاق العلماء ، وكذلك

إذا علق الطلاق بصفة يقصد إيقاع الطلاق عندها : مثل أن يكون مريداً للطلاق إذا فعلت أمراً من الأمور . فيقول لها : ان فعلته فانت طالق . قصده أن يطلقها إذا فعلته : فهذا مطلق يقع به الطلاق عند السلف وجمهور الخلف ؛ بخلاف من قصده أن ينهاها ويزجرها باليمين ؛ ولو فعلت ذلك الذي يكرهه لم يحجز أن يطلقها ؛ بل هو مريد لها وإن فعلته ؛ لكنه قصد اليمين لمنعها عن الفعل ؛ لا مريداً أن يقع الطلاق وإن فعلته : فهذا حالف لا يقع به الطلاق في أظهر قولي العلماء من السلف والخلف ؛ بل يحجزه اكفارة يمين ، كما تقدم .

فصل

والطلاق الذي يقع بلا ريب هو الطلاق الذي أذن الله فيه وأباحه ، وهو أن يطلقها في الطهر قبل أن يطأها ، أو بعد ما يبين حملها :
طلقة واحدة

فأما «الطلاق المحرم» مثل أن يطلقها في الحيض ، أو يطلقها بعد أن يطأها وقبل أن يبين حملها : فهذا الطلاق محرم باتفاق العلماء . وكذلك إذا طلقها ثلاثا بكلمة أو كلمات في طهر واحد : فهو محرم عند جمهور العلماء .

وتنازعوا فيما يقع بها . فقليل : يقع بها الثلاث . وقيل : لا يقع بها الاطلاق واحدة ، وهذا هو الأظهر الذي يدل عليه الكتاب والسنة ، كما قد بسط في موضعه . وكذلك الطلاق المحرم في الحيض وبعد الوطء : هل يلزم ؟ فيه قولان للعلماء ، والأظهر أنه لا يلزم ، كما لا يلزم النكاح المحرم ، والبيع المحرم . وقد ثبت في الصحيح عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرأ من خلافة عمر : طلاق الثلاث واحدة . وثبت أيضا في مسند أحمد : أن ركانة ابن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « هي واحدة » ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف هذه السنة ، بل ما يخالفها إما أنه ضعيف ؛ بل مرجوح . وإما أنه صحيح لا يدل على خلاف ذلك ، كما قد بسط ذلك في موضعه . والله أعلم .

فصل

الطلاق منه طلاق سنة أباحه الله تعالى ، وطلاق بدعة حرمه الله . فطلاق السنة أن يطلقها طليقة واحدة اذا طهرت من الحيض قبل أن يجامعها : أو يطلقها حاملا قد تبين حملها .

فان طلقها وهي حائض ، أو وطئها وطلقها بعد الوطء قبل أن يتبين حملها فهذا « طلاق محرم » بالكتاب والسنة واجماع المسلمين . وتنازع العلماء : هل يلزم ؟ أو لا يلزم ؟ على « قولين » . والأظهر أنه لا يلزم . وان طلقها ثلاثا بكلمة ، أو بكلمات في طهر واحد قبل أن يراجعها مثل أن يقول : أنت طالق ثلاثا . أو أنت طالق ألف طليقة . أو أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . ونحو ذلك من الكلام : فهذا حرام عند جمهور العلماء من السلف والخلف ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وظاهر مذهبه . وكذلك لو طلقها ثلاثا قبل أن تنقضي عدتها : فهو أيضا حرام عند الأكثرين ، وهو مذهب مالك وأحمد في ظاهر مذهبه .

وأما « السنة » اذا طلقها طليقة واحدة لم يطلقها الثانية حتى يراجعها في العدة ، أو يتزوجها بمقد جديد بعد العدة ، فيحسد له أن يطلقها الثانية

وكذلك الثالثة ، فإذا طلقها الثالثة كما أمر الله ورسوله حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره .

وأما لو طلقها « الثلاث » طلاقا محرما ، مثل أن يقول : لها أنت طالق ثلاثة جملة واحدة : فهذا فيه قولان للعلماء « أحدهما » يلزمه الثلاث . و « الثاني » لا يلزمه الا طلاق واحدة ، وله أن يرتجمها في العدة ، وينكحها بمقد جديد بعد العدة . وهذا قول كثير من السلف والخلف ، وهو قول طائفة من أصحاب مالك وأبي حنيفة وأحمد ابن حنبل ؛ وهذا أظهر القولين ؛ لدلائل كثيرة : منها ما ثبت في الصحيح عن ابن عباس قال : كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدرأ من خلافة عمر واحدة . ومنها ما رواه الامام أحمد وغيره بإسناد جيد عن ابن عباس : أن ركابة بن عبد يزيد طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد ، وجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « انما هي واحدة وردها عليه » وهذا الحديث قد ثبته أحمد بن حنبل وغيره . وضعف أحمد وأبو عبيد وابن حزم وغيرهم ما روي « أنه طلقها البتة » وقد استحلفه « ما أردت الا واحدة » ؟ فان رواة هذا مجاهيل لا يعرف حفظهم وعد لهم ؛ ورواة الأول معروفون بذلك . ولم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد مقبول ان احدا طلق امرأته ثلاثا بكلمة واحدة فألزمه الثلاث ؛ بل روي في ذلك احاديث كلها كذب باقاعا اهل العلم ؛ ولكن جاء في احاديث صحيحة : « ان فلانا طلق امرأته ثلاثا » . اي ثلاثا متفرقة . وجاء « ان للملاعن طلق ثلاثا » وتلك امرأة لا سبيل له الى رجوعها ؛ بل هي

محرمة عليه سواء طلقها أو لم يطلقها ، كما لو طلق المسلم امرأته إذا أرتدت ثلاثا .
وكما لو أسلمت امرأة اليهودي ، فطلقها ثلاثا ؛ أو أسلم زوج المشرقة فطلقها ثلاثا .
وانما الطلاق الشرعى أن يطلق من يملك أن يرتجىها أو يتزوجها بمقدد جديد
والله أعلم .

فصل

إذا حلف الرجل بالحرام فقال : الحرام يلزمنى لا أفضل كذا . أو الحل علي
حرام لا أفضل كذا . أو ما أحل الله علي حرام ان فعلت كذا . أو ما يحل
للمسلمين يحرم علي إن فعلت كذا . أو نحو ذلك ، وله زوجة : ففي هذه المسئلة
نزاع مشهور بين السلف والخلف : ولكن القول الراجح أن هذه عيّن من
الآيآن لا يلزمه بها طلاق ، ولو قصد بذلك الحلف بالطلاق . وهذا مذهب
الامام أحمد المشهور عنه حتى لو قال : أنت علي حرام ونوى به الطلاق لم
يقع به الطلاق عنده . ولو قال : أنت علي كظهر أمى وقصد به الطلاق فإن
هذا لا يقع به الطلاق عند عامة العلماء ، وفي ذلك أنزل الله القرآن ؛ فانهم
كانوا يمدون الظهار طلاقا ، والايلاء طلاقا ، ورفع الله ذلك كله ، وجعل
في الظهار الكفارة الكبرى . وجعل الايلاء عينا يترى فيها الرجل أربعة
أشهر : فإذا أن يمك بمعروف ، أو يرح باحسان . كذلك قال كثير من
السلف والخلف : إنه إذا كان مزوجا فحرم امرأته أو حرم الحلال مطلقا كان
مظاهرا ، وهذا مذهب أحمد . وإذا حلف بالظهار والحرام لا يفعل شيئا وخت

في يمينه أجزأته الكفارة في مذهبه ؛ لكن قيل ان الواجب كفارة ظهار
وسواء حلف ، أو أوقع . وهو المتقول عن احمد . وقيل : بل إن حلف به أجزأه
كفارة يمين . وان أوقعه لزمه كفارة ظهار . وهذا أقوى وأقيس على أصول
أحمد وغيره . فالخالف بالحرام يحزبه كفارة يمين ، كما يحزبه الخالف بالنذر
إذا قال : إن فعلت كذا فعلي الحج . أو مالي صدقة كذلك إذا حلف بالعتق
يحزبه كفارة عند أكثر السلف من الصحابة والتابعين ؛ وكذلك الحلف .
بالطلاق يحزبه فيه أيضا كفارة يمين كما أفتى به [جماعة] من السلف والخلف ،
والثابت عن الصحابة لا يخالف ذلك ؛ بل معناه يوافقه . فكل يمين يحلف بها
المسلمون في أيمانهم ففيها كفارة يمين ، كما دل عليه الكتاب والسنة . واما
إذا كان مقصود الرجل أن يطلق أو أن يعتق أو أن يظاهر . فهذا يلزمه
ما أوقعه ، سواء كان منجزا أو مطلقا ، ولا يحزبه كفارة يمين . والله سبحانه أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن طلق في الحيض والنفاس : هل يقع عليه الطلاق أم لا ؟

فأجاب : أما قوله لها . أنت طالق ثلاثا وهي حائض فهي مبنية على أصلين
« أحدهما » ان الطلاق في الحيض محرم بالكتاب والسنة والاجماع ؛ فانه

لا يعلم في تحريره نزاع ، وهو طلاق بدعة . وأما « طلاق السنة » أن يطلقها في طهر لا يحسب فيه ، أو يطلقها حاملا قد استبان حملها ؛ فإن طلقها في الحيض ؛ أو بعدما وطئها وقبل أن يستبين حملها له ؛ فهو طلاق بدعة . كما قال تعالى : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن ، وأحصوا المدة) . وفي الصحاح والسنن والمسند : أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض ، فذكر عمر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « مره فليراجعا حتى تحيض ثم تطهر ثم تحيض ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسكها ، وإن شاء طلقها قبل أن يمسه ، فذلك المدة التي أمر الله أن يطلق فيها النساء » .

وأما جمع « الطلقات الثلاث » ففيه قولان « أحدهما » محرم أيضا عند أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه . واختاره أكثر أصحابه ، وقال أحمد : تدبرت القرآن فإذا كل طلاق فيه فهو الطلاق الرجعي — يعني طلاق المدخول بها — غير قوله : (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) وعلى هذا القول : فهل له أن يطلقها الثانية والثالثة قبل الرجعة بان يفرق الطلاق على ثلاثة أطهار فيطلقها في كل طهر طلاقة ؟ فيه « قولان » هما روايتان عن أحمد « إحداهما » له ذلك ، وهو قول طائفة من السلف ومنه « الثانية » ليس له ذلك وهو قول أكثر السلف

وهو مذهب مالك وأصح الروايتين عن أحمد التي أختارها أكثر أصحابه
كأبي بكر عبد العزيز ، والقاضي أبي يعلى ، وأصحابه .

« والقول الثاني » أن جمع الثلاث ليس بمحرم ؛ بل هو ترك الأفضل
وهو مذهب الشافعي ، والرواية الأخرى عن أحمد : أختارها الحنفي .
واحتجوا بأن فاطمة بنت قيس طلقها زوجها أبو حفص بن المفيرة ثلاثاً ، وبأن
امراًة رفاعة طلقها زوجها ثلاثاً ، وبأن الملاءن طلق امرأته ثلاثاً ، ولم ينكر
النبي صلى الله عليه وسلم ذلك .

واجاب الأكترون بأن حديث فاطمة وامراًة رفاعة انها طلقها ثلاثاً
متفرقات ، هكذا ثبت في الصحيح أن الثالثة آخر ثلاث تطليقات ؛ لم يطلق ثلاثاً
لا هذا ولا هذا مجتمعات . وقول الصحابي : طلق ثلاثاً . يتناول ما إذا
طلقها ثلاثاً متفرقات . بأن يطلقها ثم يراجعها ، ثم يطلقها ثم يراجعها ، ثم
يطلقها ثم يراجعها ؛ ثم يطلقها . وهذا طلاق سني واقع باتفاق الأئمة . وهو
المشهور على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في معنى الطلاق ثلاثاً . وأما
جمع الثلاث بكلمة فهذا كان منكراً أعندهم ، إنما يقع قليلاً ؛ فلا يجوز حمل اللفظ
المطلق على القليل المنكر دون الكثير الحق ، ولا يجوز أن يقال : يطلق
مجتمعات لا هذا ولا هذا ؛ بل هذا قول بلا دليل ؛ بل هو بخلاف الدليل .

وأما الملاءن فإن طلاقه وقع بمد بينونة ؛ أو بمد وجوب الابانة التي
تحرم بها المرأة أعظم مما يحرم بالطلقة الثالثة ، فكان مؤكداً لموجب اللعان

والنزاع انما هو في طلاق من يمكنه امساكها ؛ لاسيما والنبي صلى الله عليه وسلم قد فرق بينهما ، فان كان ذلك قبل الثلاث لم يقع بها ثلاث ولا غيرها وإن كان بعدها دل على بقاء النكاح . والمعروف انه فرق بينهما بعد أن طلقها ثلاثا ، فدل ذلك على أن الثلاث لم يقع بها . إذ لو وقت لكانت قد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ، وامتنع حينئذ أن يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بينهما ؛ لأنها صارا أجنبيين ، ولكن غاية ما يمكن أن يقال : حرما عليه تحريما مؤبداً . فيقال : فكان ينبغي أن يحرمها عليه لا يفرق بينهما ؛ فلما فرق بينهما دل على بقاء النكاح ، وإن الثلاث لم تقع جميعا ؛ بخلاف ما إذا قيل أنه يقع بها واحدة رجمية فإنه يمكن فيه حينئذ أن يفرق بينهما . وقول سهل بن سعد : طلقها ثلاثا . فاتفقه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على أنه احتاج إلى اتفاده النبي صلى الله عليه وسلم ، واختصاص الملاعن بذلك ، ولو كان من شرعه أنها تحرم بالثلاث لم يكن للملاهن اختصاص ولا يحتاج إلى اتفاده . فدل على أنه لما قصد الملاعن بالطلاق الثلاث أن تحرم عليه أخذ النبي صلى الله عليه وسلم مقصوده ؛ بل زاده ؛ فان تحريم اللعان أبلغ من تحريم الطلاق؛ إذ تحريم اللعان لا يزول وإن نكحت زوجا غيره ، وهو مؤبد في أحد قولي العلماء لا يزول بالتوبة .

واستدل الأكثر بأن القرآن العظيم يدل على أن الله لم يبع الاطلاق الرجعي ، والاطلاق للعدة ، كما في قوله تعالى : (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء

فطلقوهن لمدتهن واحصوا العدة) الى قوله: (لاتدري لعل الله يمحط بمد ذلك أمراً. فإذا بلن فامسكوهن بمعروف أو فارقهن بمعروف) وهذا انما يكون في الرجعي. وقوله: (طلقوهن لمدتهن) يدل على أنه لا يجوز ارداف الطلاق للطلاق حتى تنقضى العدة أو يراجعا؛ لأنه إنما أباح الطلاق للعدة أي لاستقبال العدة، فتى طلقها الثانية والثالثة قبل الرجعة بنت على العدة ولم تستأنفها باتفاق جماهير المسلمين. فان كان فيه خلاف شاذ عن خلاص وابن حزم فقد بينا فسادهم في موضع آخر؛ فان هذا قول ضعيف؛ لأنهم كانوا في أول الإسلام اذا أراد الرجل اضرار امرأته طلقها حتى اذا شارفت اقضاء العدة راجعها ثم طلقها ليطلق حبسها، فلو كان اذا لم يراجعها تستأنف العدة لم يكن حاجة الى أن يراجعها، والله تعالى قصرهم على الطلاق الثلاث دفعا لهذا الضرر، كما جاءت بذلك الآثار، ودل على أنه كان مستقراً عند الله أن أن العدة لا تستأنف بدون رجعة، سواء كان ذلك لأد الطلاق لا يقع قبل الرجعة؛ أو يقع ولا يستأنف له العدة؛ وابن حزم انما أوجب استئناف العدة بان يكون الطلاق لاستقبال العدة، فلا يكون طلاق الا يتعقبه عدة؛ اذ كان بعد الدخول، كما دل عليه القرآن، فلزمه على ذلك هذا القول الفاسد. وأما من أخذ بمقتضى القرآن وما دلت عليه الآثار فانه يقول: إن الطلاق الذي شرعه الله هو ما يتعقبه العدة، وما كان صاحبه غيرا فيها بين الامساك بمعروف والتسريح بإحسان، وهذا متف في ايقاع الثلاث في العدة قبل الرجعة، فلا

يكون جائزاً ، فلم يكن ذلك طلاقاً للعدة ، ولأنه قال : (فإذا بلغت أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) فخير بين الرجعة وبين أن يدعها تنقضي العدة فيسرحها بإحسان ، فإذا طلقها ثانية قبل انقضاء العدة لم يمسك بمعروف ولم يسرح بإحسان .

وقد قال تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ، ولا يحل لهن أن يكفن ما خلق الله في أرحامهن ؛ إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ، وبمولتهن أحق بردهن في ذلك) فهذا يقتضي أن هذا حال كل مطلقة ، فلم يشرع إلا هذا الطلاق ، ثم قال : (الطلاق مرتان) أي هذا الطلاق المذكور (مرتان) . وإذا قيل : سبع مرتين . أو ثلاث مرات : لم يحزه أن يقول سبحانه الله مرتين ؛ بل لابد أن ينطق بالتسبيح مرة بعد مرة ، فكذلك لا يقال : طلق مرتين إلا إذا طلق مرة بعد مرة ، فإذا قال : أنت طالق ثلاثاً . أو مرتين : لم يحز أن يقال : طلق ثلاث مرات ولا مرتين ؛ وإن جاز أن يقال طلق ثلاث تطليقات أو طلقين ؛ ثم قال بعد ذلك : (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) فهذه الطلقة الثالثة لم يشرعها الله إلا بعد الطلاق الرجعي مرتين

وقد قال الله تعالى : (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تمضوهن أن ينكحن أزواجهن) الآية . وهذا إما أن يكون فيما دون الثلاث ، وهو يم كل طلاق فعلم أن جمع الثلاث ليس بمشروع . ودلائل تحريم الثلاث

كثيرة قوية : من الكتاب والسنة ؛ والآثار ، والاعتبار ، كما هو مبسوط
في موضعه .

وسبب ذلك أن « الأصل في الطلاق الحظر » وانما أيسح منه قدر الحاجة
كما ثبت في الصحيح عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن ابليس ينصب
عرشه على البحر ، ويمت سراياه : فاقربهم اليه منزلة أعظمهم فتنة ، فيأتيه
الشیطان فيقول : ما زلت به حتى فعل كذا ؛ حتى يأتيه الشيطان فيقول :
ما زلت به حتى فرقت بينه وبين امرأته ؛ فيدينه منه ؛ ويقول : أنت ! أنت !
ويلتزمه » وقد قال تعالى في ذم السحر : (وتعلمون منهما ما يفرقون به بين
المرء وزوجه) وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إن المختلعات
والمترعات هن المناققات » وفي السنن أيضاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس عليها رأتها الجنة »
ولهذا لم يسح إلا ثلاث مرات ، وحرمت عليه المرأة بعد الثالثة حتى تنكح زوجا
غيره ، وإذا كان انما أيسح للحاجة ، فالحاجة تندفع بواحدة ، فما زاد فهو باق
على الحظر .

« الأصل الثاني » أن الطلاق المحرم الذي يسمى « طلاق البدعة » إذا أوقعه
الانسان هل يقع ، أم لا ؟ فيه نزاع بين السلف والخلف . والأكثر يقولون
بوقوعه مع القول بتحريمه . وقال آخرون : لا يقع . مثل طاووس ، وعكرمة ،
وخلاس ، وعمر ، ومحمد بن إسحاق ، وحجاج بن أرطاة ، وأهل الظاهر :

كدادود، وأصحابه . وطائفة من أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد، وروى عن أبي جعفر الباقر، وجعفر بن محمد الصادق، وغيرهما من أهل البيت، وهو قول أهل الظاهر: داود وأصحابه؛ لكن منهم من لا يقول بتحريم الثلاث. ومن أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد من عرف أنه لا يقع مجموع الثلاث إذا أوقعها جميعاً؛ لم يقع منها واحدة؛ ولم يعرف قوله في طلاق الحائض؛ ولكن وقوع الطلاق جميعاً قول طوائف من أهل الكلام والشيعة. ومن هؤلاء هؤلاء من يقول: إذا أوقع الثلاث حلة لم يقع به شيء أصلاً؛ لكن هذا قول مبتدع لا يعرف لقائله سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وطوائف من أهل الكلام والشيعة؛ لكن ابن حزم من الظاهرية لا يقول بتحريم جمع الثلاث؛ فلذا يوقعها، وجهورهم على تحريمها، وأنه لا يقع إلا واحدة. ومنهم من عرف قوله في الثلاث ولم يعرف قوله في الطلاق في الحيض، كمن ينقل عنه من أصحاب أبي حنيفة ومالك. وابن عمر روي عنه من وجهين أنه لا يقع. وروى عنه من وجوه أخرى أشهر وأثبت: أنه يقع. وروى ذلك عن زيد.

وأما «جمع الثلاث» فأقوال الصحابة فيها كثيرة مشهورة: روي الوقوع فيها عن عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة. وعمران بن حصين، وغيرهم. وروي عدم الوقوع فيها عن أبي بكر، وعن عمر صدراً من خلافة، وعن علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عباس أيضاً، وعن الزبير، وعبد الرحمن بن عوف. رضي الله عنهم أجمعين.

قال أبو جعفر أحمد بن محمد بن منيث في كتابه الذي سماه « المتنع في أصول
الروايات ». ويان ما في ذلك من الدقائق : « وطلاق البدعة أن يطلقها ثلاثا في كلمة
واحدة ، فإن فعل لزمه الطلاق . ثم اختلف أهل العلم بمد إجماعهم على أنه مطلق
كم يلزمه من الطلاق ؟ فقال علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما : يلزمه
طلقة واحدة ، وكذا قال ابن عباس رضي الله عنهما : وذلك لأن قوله : « ثلاثا »
لا معنى له ؛ لأنه لم يطلق ثلاث مرات ؛ لأنه إذا كان مخبرا عما مضى فيقول : طلقت ثلاث
مرات ، يخبر عن ثلاث طلاقات أتت منه في ثلاثة أفعال كانت منه ، فذلك يصح .
ولو طلقها مرة واحدة فقال : طلقتها ثلاث مرات لكان كاذبا ، وكذلك لو حلف
بأنه ثلاثا يردد الحلف كانت ثلاثة أيمان وأما لو حلف بالله فقال : أحلف بالله
ثلاثا لم يكن حلف إلا عينا واحدة ، والطلاق مثله . قال : ومثل ذلك قاله الزبير
ابن العوام ، وعبد الرحمن بن عوف . روينا ذلك كله عن ابن وضاح يعني الامام
محمد بن وضاح الذي يأخذ عن طبقة أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة ويحيى بن معين
وسحنون بن سعيد وطبقته . قال : وبه قال من شيوخ قرطبة ابن زباع شيخ
هدى ، ومحمد بن عبد السلام الحسيني فقيه عصره ، وابن بقي بن مخلد ، وأصبغ
ابن الحباب ، وجماعة سواهم من فقهاء قرطبة ، وذكر هذا عن بضعة عشر فقيها
من فقهاء طليطلة المتبدين على مذهب مالك بن أنس .

قلت : وقد ذكره التلمساني رواية عن مالك ، وهو قول محمد بن مقاتل
الرازي من أئمة الحنفية ، حكاه عن المازني وغيره ، وقد ذكر هذا رواية عن

مالك ، وكان يفتي بذلك أحيانا الشيخ أبو البركات ابن تيمية ، وهو وغيره
يحتجون بالحديث الذي رواه مسلم في صحيحه وأبو داود وغيرهما عن طاووس ، عن
ابن عباس أنه قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر
وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب إن الناس
قد استجلبوا أمرا كان لهم ، فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ، فأمضاه عليهم . وفي
رواية : أن أبا الصهباء قال لابن عباس : هات من هنالك ! ألم يكن طلاق الثلاث
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر واحدة ؟ قال : قد كان ذلك . فلما كان
في عهد عمر تابع الناس في الطلاق فأمضاه عليهم وأجازوه .

والذين ردوا هذا الحديث تأولوه بتأويلات ضعيفة ، وكذلك كل حديث
فيه : أن النبي صلى الله عليه وسلم ألزم الثلاث يمين أو قعها جملة . أو أن أحدا في
زمنه أوقعها جملة فألزمه بذلك : مثل حديث يروى عن علي ، وآخر عن عبادة بن
الصامت ، وآخر عن الحسن عن ابن عمر ، وغير ذلك ، فكلها أحاديث
ضعيفة باتفاق أهل العلم بالحديث ، بل هي موضوعة ، ويرف أهل العلم بتقد
الحديث أنها موضوعة ، كما هو مبسوط في موضعه .

وأقوى ما ردوه به أنهم قالوا : ثبت عن ابن عباس من غير وجه أنه أفتى
بلزوم الثلاث .

وجواب المستدلين ان ابن عباس روي عنه من طريق عكرمة ايضاً انه كان يحملها واحدة ؛ وثبت عن عكرمة عن ابن عباس ما يوافق حديث طاووس مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم وموقوفاً على ابن عباس ؛ ولم يثبت خلاف ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ؛ فالرفوع « ان ركاة طلق امرأته ثلاثاً ؛ فردها عليه النبي صلى الله عليه وسلم » قال الامام احمد بن حنبل في مسنده : حدثنا سعيد بن ابراهيم ؛ حدثنا ابي ؛ عن ابن اسحاق ، حدثني داود بن الحصين ، عن عكرمة مولى ابن عباس ؛ قال : طلق ركاة بن عبد يزيد اخو بني المطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد ؛ فحزن عليها حزناً شديداً قال . فسأله رسول الله صلى الله عليه وسلم . « كيف طلقها » ؟ قال : فقال : طلقها ثلاثاً قال : « في مجلس واحد » ؟ قال : نعم . قال . « فانها تلك واحدة فارجمها إن شئت » قال . فراجمها ؛ وكان ابن عباس يقول : إنما الطلاق عند كل طهر .

قلت وهذا الحديث قال فيه ابن اسحاق حدثني داود ؛ وداود من شيوخ مالك ورجال البخاري ؛ وابن اسحاق إذا قال . حدثني . فهو ثقة عند اهل الحديث . وهذا إسناد جيد ؛ وله شاهد من وجه آخر رواه ابو داود في السنن ؛ ولم يذكر ابو داود هذا الطريق الجيد ؛ فذلك ظن ان تطليقة واحدة باثنا اصح ؛ وليس الأمر كما قاله ؛ بل الامام أحمد رجح هذه الرواية على تلك ؛ وهو كما قال أحمد . وقد بسطنا الكلام على ذلك في موضع آخر .

وهذا المروى عن ابن عباس في حديث ركانة من وجهين ، وهو رواية
عكرمة عن ابن عباس من وجهين عن عكرمة ، وهو اثبت من رواية عبد الله
ابن علي بن يزيد بن ركانة ونافع بن عجين : أنه طلقها البتة ، و « أن النبي
صلى الله عليه وسلم استخلفه ، فقال : ما أردت الا واحدة ؟ » فان هؤلاء
مجاهيل لا تعرف أحوالهم ، وليسوا فقهاء ، وقد ضعف حديثهم أحمد بن حنبل
وأبو عبيد ، وابن حزم ، وغيرهم . وقال أحمد بن حنبل : حديث ركانة في
البتة ليس بشيء . وقال أيضا : حديث ركانة لا يثبت انه طلق امرأته البتة
لأن ابن اسحق يرويه عن داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس « أن
ركانة طلق امرأته ثلاثا » واهل المدينة يسمون « ثلاثا » البتة . فقد استدل أحمد
على بطلان حديث البتة بهذا الحديث الآخر الذى فيه أنه طلقها ثلاثا ، وبين
ان أهل المدينة يسمون من طلق ثلاثا طلق البتة ، وهذا يدل على ثبوت
الحديث عنده ، وقد بينه غيره من الحفاظ ، وهذا الاسناد وهو قول ابن
اسحق : حدثني داود بن الحصين ، عن عكرمة ، عن ابن عباس : هو
اسناد ثابت عن احمد وغيره من العلماء . وبهذا الاسناد روى : « أن النبي صلى
الله عليه وسلم رد ابنته زينب على زوجها بالنكاح الأول » وصح ذلك أحمد
 وغيره من العلماء . وابن اسحق اذا قال : حدثني . فحديثه صحيح عند أهل الحديث
إنما يخاف عليه التدليس اذا عمن ، وقد روى أبو داود في سنته هذا عن ابن
عباس من وجه آخر ، وكلاهما يوافق حديث طاووس عنه ، وأحمد كان يمارض
حديث طاووس بحديث فاطمة بنت قيس : أن زوجها طلقها ثلاثا ، ونحوه .

وكان أحمد يرى جمع الثلاث جائزا ، ثم رجع أحد عن ذلك ، وقد
تدبرت القرآن فوجدت الطلاق الذي فيه هو الرجعي . أو كما قال . واستقر
مذهبه على ذلك ، وعليه جمهور اصحابه ، وتبين من حديث فاطمة أنها كانت
مطلقة ثلاثا متفرقات ؛ لاجموعة ، وقد ثبت عنده حديثان عن النبي صلى الله
عليه وسلم : أن من جمع ثلاثا لم يلزمه الا واحدة . وليس عن النبي صلى الله
عليه وسلم ما يخالف ذلك ؛ بل القرآن يوافق ذلك ، والنهي عنده يقتضي
الفساد . فهذه النصوص والأصول الثابتة عنه تقتضي من مذهبه أنه لا يلزمه
الا واحدة ، وعدوله عن القول بحديث ركائة وغيره كان أولاً لما عارض ذلك
عنده من جواز جمع لثلاث ؛ فكان ذلك يدل على النسخ ؛ ثم إنه رجع عن
المعارضة ، وتبين له فساد هذا المعارض . وان جمع الثلاث لا يجوز : فوجب
على أصالة العمل بالنصوص السالمة عن المعارض ، وليس يعمل حديث طاووس بفتيا
ابن عباس بخلافه ؛ وهذا علمه في إحدى الروايتين عنه ؛ ولكن ظاهر مذهبه
الذي عليه اصحابه ان ذلك لا يقدر في العمل بالحديث ، لاسيما وقدين ابن عباس
عذر عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الالزام بالثلاث . وابن عباس عذره هو
المعنى الذى ذكره عن عمر رضى الله عنه ، وهو ان الناس لما تابوا فيما حرم الله
عليهم استحقوا العقوبة على ذلك فموقبوا بلزومه ، بخلاف ما كانوا عليه قبل
ذلك ؛ فانهم لم يكونوا مكثرين من فعل المحرم .

وهذا كما انهم لما أكثروا شرب الخمر واستخفوا بمحدها كان عمر يضرب فيها ثمانين ، وينقي فيها ، ويحلق الرأس ؛ ولم يكن ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكما قاتل علي بعض أهل القبلة ولم يكن ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، والتفريق بين الزوجين هو مما كانوا يعاقبون به أحيانا : إما مع بقاء النكاح ، وإما بدونه . فالتبني صلى الله عليه وسلم فرق بين الثلاثة الذين خلفوا وبين نساءهم حتى تاب الله عليهم من غير طلاق ، والمطلق ثلاثا حرمت عليه امرأته حتى تنكح زوجا غيره عقوبة له ليمتنع عن الطلاق ، وعمر بن الخطاب ومن واقفه كمالك وأحمد في إحدى الروايتين حرما المنكوحه في المدة على النكاح أبدا ؛ لأنه استعجل ما أحله الله فعوقب بتقيض قصده ، والحكم كان لهما عند أكثر السلف ان يفرقا بينهما بلا عوض اذا رأيا الزوج ظالما متعديا ؛ لما في ذلك من منعه من الظلم ودفع الضرر عن الزوجة ، ودل على ذلك الكتاب والسنة والآثار ، وهو قول مالك وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد ، والزام عمر بالثلاث لما أكثروا منه : إما أن يكون رآه عقوبة تستعمل وقت الحاجة ، وإما أن يكون رآه شرعا لازما ؛ لاعتقاده أن الرخصة كانت لما كان المسلمون لا يوقمونه الا قليلا :

وهكذا كما اختلف كلام الناس في نفيه عن التمتع : هل كان نهي اختيار ؛ لأن أفراد الحج بسفرة والعمره بسفرة كان أفضل من التمتع ؟ أو كان قد نهي عن الفسح ؛ لاعتقاده انه كان مخصوصا بالصحابة ؟ وعلى التقديرين فالصحابة قد

نازعوه في ذلك ، وخلفه كثير من أئمتهم من أهل الشورى وغيرهم : في المئمة
وفي الإلزام بالثلاث . وإذا تنازعوا في شيء وجب ردما تنازعوا فيه إلى الله
والرسول ، كما أن عمر كان يرى أن البتة لا ثقة لها ولا سكتى ، ونازعوه في ذلك كثير
من الصحابة ، وأكثر العلماء على قولهم . وكان هو وابن مسعود يريان أن الجنب
لا يقيم ، وخالفهما عمار وأبو موسى وابن عباس وغيرهم من الصحابة ، وأطبق العلماء
على قول هؤلاء ؛ لما كان معهم الكتاب والسنّة . والكلام على هذا كثير
مبسوط في موضع آخر . والمقصود هنا التنبيه على ما أخذ الناس به .

والذين لا يرون الطلاق المحرم لازما يقولون : هذا هو الأصل الذي عليه
أئمة الفقهاء : كمالك ، والشافعي وأحمد ، وغيرهم . وهو : أن إيقاعات
المقود المحرمة لا تقع لازمة : كالبيع المحرم ، والنكاح المحرم ، والكتابة
المحرمة ، ولهذا أبطلوا نكاح الشغار ، ونكاح المحلل ، وأبطل مالك وأحمد
البيع يوم الجمعة عند النداء ؛ وهذا بخلاف الظهار المحرم ، فإن ذلك نفسه
محرم ؛ كما يحرم القذف ، وشهادة الزور . واليمين النموس ، وسائر الأقوال
التي هي في نفسها محرمة : فهذا لا يمكن أن ينقسم إلى صحيح وغير صحيح ؛
بل صاحبها يستحق العقوبة بكل حال ، فوقب المظاهر بالكفارة ، ولم
يحصل ما قصد به من الطلاق ؛ فأنهم كانوا يقصدون به الطلاق وهو موجب
لفظه ؛ فابطل الشارع ذلك لأنه قول محرم ؛ وأوجب فيه الكفارة .
أما الطلاق فجفسه مشروع : كالنكاح والبيع ؛ فهو يحل تارة ، ويحرم تارة

فينقسم إلى صحيح وقاسد ، كما ينقسم البيع والنكاح . والنهي في هذا الجنس يقتضي فساد النهي عنه ، ولما كان أهل الجاهلية يطلقون بالظهار فابطل الشارع ذلك ؛ لأنه قول محرم : كان مقتضى ذلك أن كل قول محرم لا يقع به الطلاق وإلا فهم كانوا يقصدون الطلاق بلفظ الظهار ؛ كلفظ الحرام . وهذا قياس أصل الأئمة : مالك ؛ والشافعي ، وأحمد .

ولكن الذين خالفوا قياس أصولهم في الطلاق خالفوه لما بانهم من الآثار . فلما ثبت عندنا عن ابن عمر أنه اعتد بتلك التطليقة التي طلق امرأته وهي حائض قالوا : هم أعلم بقصته ، فاتبعوه في ذلك . ومن نازعهم يقول : مازال ابن عمر وغيره يروون أحاديث ولا تأخذ العلماء بأفهموه منها ؛ فإن الاعتبار بما رووه ؛ لا بما رأوه وفهموه . وقد ترك جمهور العلماء قول ابن عمر الذي فسر به قوله : « فاقدروا له » وترك مالك وأبو حنيفة وغيرهما تفسيره لحديث « البيعين بالخيار » مع أن قوله هو ظاهر الحديث . وترك جمهور العلماء تفسيره لقوله : (فأتوا حرثكم أنى شئتم) . وقوله نزلت هذه الآية في كذا . وكذلك إذا خالف الراوي مارواه ، كما ترك الأئمة الأربعة وغيرهم قول ابن عباس : أن يبيع الأمة طلاقها ؛ مع أنه روى حديث بريرة ، وأن النبي صلى الله عليه وسلم خيرها بعد أن يمت وعنت ، فإن الاعتبار بما رووه ، لا بما رأوه وفهموه .

ولما ثبت عندهم عن أئمة الصحابة أنهم الزموا بالثلاث المجموعة قالوا :
لا يلزمون بذلك إلا وذلك مقتضى الشرع ؛ واعتقد طائفة لزوم هذا الطلاق
وان ذلك إجماع ؛ لكونهم لم يعلموا خلافا ثابتا ؛ لاسيما وصار القول بذلك
معروفا عن الشيعة الذين لم ينفردوا عن أهل السنة بحق .

قال المستدلون : هؤلاء الذين هم بعض الشيعة وطائفة من أهل الكلام
يقولون جامع الثلاث لا يقع به شيء : هذا القول لا يعرف عن أحد من
السلف ؛ بل قد تقدم الإجماع على بعضه ؛ وانما الكلام هل يلزمه واحدة
أو يقع ثلاث ؟ والنزاع بين السلف في ذلك ثابت لا يمكن رفعه ؛ وليس
مع من جعل ذلك شرعا لازما للأمة حجة يجب اتباعها : من كتاب ،
ولاسنة ، ولا إجماع ، وان كان بعضهم قد احتج على هذا بالكتاب ،
وبعضهم بالسنة ، وبعضهم بالإجماع ؛ وقد احتج بعضهم بحجتين أو أكثر
من ذلك ؛ لكن المنازع يبين أن هذه كلها حجج ضعيفة ، وان الكتاب
والسنة والاعتبار انما تدل على نفي اللزوم ، وتبين انه لا إجماع في المسألة ؛ بل
الآثار الثابتة عن أئمة الثلاث مجموعة عن الصحابة تدل على أنهم لم يكونوا
يحملون ذلك مما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم لأئمة شرعا لازما ، كما شرع
تحريم المرأة بعد الطلقة الثالثة ؛ بل كانوا مجتهدين في العقوبة بالزام ذلك إذا
كثر ولم ينته الناس عنه .

وقد ذكرت الألفاظ المنقولة عن الصحابة تدل على أنهم ألزموا بالثلاث لمن عصى الله بإيقاعها جملة ، فاما من كان يتق الله فان الله يقول : (ومن يتق الله يجعل له مخرجا ، ويرزقه من حيث لا يحتسب) فمن لا يعلم التحريم حتى أوقعها ، ثم لما علم التحريم تاب وارتزم أن لا يعود إلى المحرم : فهذا لا يستحق أن يعاقب ؛ وليس في الأدلة الشرعية : الكتاب ، والسنة ، والاجماع ، والقياس : ما يوجب لزوم الثلاث له ، ونكاحه ثابت يتيقن ، وامرأته محرمة على النير يتيقن ، وفي إلزامه بالثلاث إباحتها للغير مع تحريمها عليه وذريعة الى نكاح التحليل الذي حرمه الله ورسوله .

و« نكاح التحليل » لم يكن ظاهراً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه . ولم ينقل قط أن امرأة أعيدت بعد الطلقة الثالثة حتى عهدم الى زوجها بنكاح تحليل ؛ بل « لمن النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له » و « لمن آكل الربا ، وموكله ، وشاهديه ، وكاتبه » ولم يذكر في التحليل الشهود ولا الزوجة ولا الولي ؛ لأن التحليل الذي كان يفعل كان مكتوماً بقصد المحلل أو يتواطأ عليه هو والمطلق المحلل له . والمرأة ووليها لا يملكون قصده ، ولو علموا لم يرضوا أن يزوجه ؛ فانه من أعظم المستقبحات والمنكرات عند الناس ؛ ولأن عاداتهم لم تكن بكتابة الصداق في كتاب ، ولا إيشهاد عليه ؛ بل كانوا يتزوجون ويملنون النكاح ، ولا يلتزمون أن يشهدوا عليه شاهدين وقت العقد ، كما هو

مذهب مالك واحمدى الروايتين عنه ؛ وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاشهاد على النكاح حديث صحيح . هكذا قال احمد بن حنبل وغيره .

فلما لم يكن على عهد عمر رضى الله عنه تحليل ظاهر ، ورأى في انفاذ الثلاث زجرا لهم عن المحرم : فعل ذلك باجتهاده . أما اذا كان الفاعل لا يستحق العقوبة ، واقاذا الثلاث يفضى الى وقوع التحليل المحرم — بالنص واجماع الصحابة — والاعتقاد وغير ذلك من المفاصد لم يجوز أن يزال مفسدة حقيقية بمفاصد أغلظ منها ؛ بل جعل الثلاث واحدة في مثل هذا الحال كما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر أولى ؛ ولهذا كان طائفة من العلماء مثل أبي البركات يفتون بلزوم الثلاث في حال دون حال ، كما نقل عن الصحابة . وهذا : إما لكونهم رأوه من « باب التزير » الذي يجوز فعله بحسب الحاجة ؛ كالزيادة على أربعين في الحرم والتي فيه ، وحلق الرأس . واما لاختلاف اجتهادهم : فرأوه تارة لازما . وتارة غير لازم .

وبالجملة فاشترعه النبي صلى الله عليه وسلم لأمة « شرعا لازما » إنما لا يمكن تغييره ، لأنه لا يمكن نسخ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا يجوز أن يظن بأحد من علماء المسلمين أن يقصد هذا : لاسيما الصحابة ؛ لاسيما الخلفاء الراشدون ؛ وإنما يظن ذلك في الصحابة أهل الجهل والضلال : كالرافضة والخوارج الذين يكفرون بعض الخلفاء أو يفسقونه ولو قدر أن أحدا فعل ذلك

لم يقره المسلمون على ذلك ؛ فان هذا اقرار على أعظم المنكرات ، والأمة
معمومة أن تجتمع على مثل ذلك ، وقد قل عن طائفة : كبسى بن أبان وغيره
من أهل الكلام والرأى من المعتزلة وأصحاب أبي حنيفة ومالك : ان الاجماع
ينسخ به نصوص الكتاب والسنة ، وكنا نتأول كلام هؤلاء على أن
مرادهم أن الاجماع يدل على نص ناسخ ، فوجدنا من ذكر عنهم أنهم يحملون
الاجماع نفسه سخا ، فان كانوا أرادوا ذلك فهذا قول يجوز تبديل المسلمين
دينهم بدينهم ، كما تقول النصارى من : أن المسيح سوغ للمائهم أن يحرروا
مارأوا تحريمه مصلحة ؛ وبحلوا مارأوا تحليله مصلحة ، وليس هذا دين المسلمين
ولا كان الصحابة يسوغون ذلك لأنفسهم . ومن اعتقد في الصحابة أنهم كانوا
يستحلون ذلك فانه يستتاب كما يستتاب أمثاله ؛ ولكن يجوز أن يجتهد
الحاكم والمفتي فيصيب فيكون له أجران ، ويخطيء فيكون له أجر واحد .

وما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم « شرعا مطلقا بسبب » انما يكون
« شروعا عند وجود السبب » كاعطاء المؤلفة قلوبهم ؛ فانه ثابت بالكتاب
والسنة . وبعض الناس ظن أن هذا نسخ لما روي عن عمر : أنه ذكر أن
الله أغنى عن التألف ، فمن شاء قليو من ومن شاء فليكفر ، وهذا الظن غلط ؛
ولكن عمر استغنى في زمنه عن اعطاء المؤلفة قلوبهم ، فترك ذلك لعدم الحاجة
اليه : لا لنسخه ، كما لو فرض انه عدم في بعض الأوقات ابن السبيل ،
والفارم ونحو ذلك .

و «متعة الحج» قد روى عن عمر أنه نهى عنها ، وكان ابنه عبد الله بن عمر وغيره يقولون : لم يحرمها ؛ وإنما قصد أن يأمر الناس بالأفضل ، وهو أن يعتز أحدهم من ديرة أهله في غير أشهر الحج ؛ فإن هذه العمرة أفضل من عمرة التمتع والقارن باتفاق الأئمة ، حتى إن مذهب أبي حنيفة وأحمد منصوص عنه : أنه إذا اعتز في غير أشهر الحج وأفرد الحج في أشهره : فهذا أفضل من مجرد التمتع والقارن ؛ مع قولهما بأنه أفضل من الأفراد المجرد . ومن الناس من قال : إن عمر أراد فسخ الحج إلى العمرة . قالوا ، إن هذا محرم به لا يجوز ، وأن ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه من الفسخ كان خاصاً بهم ، وهذا قول كثير من الفقهاء : كأبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي . وآخرون من السلف والخلف قبلوا هذا ، وقالوا : بل الفسخ واجب ، ولا يجوز أن يحج أحد إلا متمماً : مبتدأ ، أو فاسخاً ، كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في حجة الوداع ، وهذا قول ابن عباس وأصحابه ومن اتبعه من أهل الظاهر والشيعة . و «القول الثالث» : أن الفسخ جائز ، وهو أفضل . ويجوز أن لا يفسخ ، وهو قول كثير من السلف والخلف : كاحمد بن حنبل وغيره من فقهاء الحديث : ولا يمكن الإنسان أن يحج حجةً مجعاً عليها إلا أن يحج متمماً ابتداءً من غير فسخ . فأما حج المفرد والقارن : ففيه نزاع معروف بين السلف والخلف كما تنازعوا في جواز الصوم في السفر - وجواز الأعمام في السفر ، ولم يتنازعوا في جواز الصوم والقصر في الجملة .

وعمر لما نعى عن المتعة خالفه غيره من الصحابة : كعمران بن حصين ،
وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس ، وغيرهم ؛ بخلاف نهيه عن متعة
النساء فان عليا وسائر الصحابة وافقوه على ذلك ، وانكر علي بن عباس
إباحة المتعة ، قال : إنك امرؤ تائه ؛ إن رسول الله صلى الله عليه وسلم
حرم متعة النساء ، وحرم لحوم الحرم الأهلية عام خير ، فانكر علي بن أبي طالب
على ابن عباس إباحة الحرم ، وإباحة متعة النساء ؛ لأن ابن عباس كان يبيح
هذا وهذا ، فانكر عليه علي ذلك وذكر له « أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم حرم المتعة ، وحرم الحرم الأهلية » ويوم خير كان تحريم الحرم
الأهلية . وأما تحريم المتعة فانه عام فتح مكة ، كما ثبت ذلك في الصحيح .
وظن بعض الناس أنها حُرمت ؛ ثم أُلحقت ، ثم حُرمت . فظن بعضهم
أن ذلك ثلاثا ؛ وليس الأمر كذلك

فقول عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة
فلو أنفذناه عليهم فأنفذهم عليهم : هو بيان أن الناس أحدثوا ما استحقوا اعتداه أن
ينفذ عليهم الثلاث ، فهذا إما أن يكون كالنهي عن متعة الفسخ ؛ لكون ذلك
كان ذلك مخصوصا بالصحابة وهو باطل ؛ فان هذا كان على عهد أبي بكر ،
ولأنه لم يذكر ما يوجب اختصاص الصحابة بذلك . وبهذا أيضا تبطل دعوى
من ظن ذلك منسوخا كنسخ متعة النساء . وإن قدر أن عمر رأى ذلك لازما
فهو اجتهد منه اجتهاده في المنع من فسخ الحج ؛ لظنه أن ذلك كان خاصا ،

وهذا قول مرجوح قد أنكره غير واحد من الصحابة ، والحجة الثانية هي مع من أنكره ، وهكذا الإلزام بالثلاث . من جعل قول عمر فيه شرعا لازما . قيل له : فهذا اجتهداه قد نازعه فيه غيره من الصحابة ، وإذا تنازعا في شيء وجب رد ما تنازعا فيه إلى الله والرسول ، والحجة مع من أنكر هذا القول المرجوح .

وإما أن يكون عمر جعل هذا عقوبة تفعل عند الحاجة ، وهذا أشبه الأمرين بمصر ، ثم العقوبة بذلك يدخلها الاجتهاد من « وجهين » من جهة أن العقوبة بذلك : هل تشرع ؟ أم لا ؟ فقد يرى الامام أن يعاقب بنوع لا يرى العقوبة به غيره . كتحريق علي الزنادقة بالنار ؛ وقد أنكره عليه ابن عباس ، وجهور الفقهاء مع ابن عباس . ومن جهة أن العقوبة إنما تكون لمن يستحقها ، فن كان من (المتقين) استحق أن يحمل الله له فرجا ومخرجا ، لم يستحق العقوبة . ومن لم يعلم أن جمع الثلاث محرم ، فلما علم أن ذلك محرم تاب من ذلك اليوم أن لا يطلق إلا اطلاقا سنيا . فانه من (المتقين) في باب الطلاق . فمثل هذا لا يتوجه إلزامه بالثلاث بمجموعة ؛ بل يلزم بوحدة منها . وهذه المسائل عظيمة . وقد بسطنا الكلام عليها في موضع آخر من مجلدين : وانما نبهنا عليها ههنا تنبيها لطيفا .

والذي يحمل عليه اقوال الصحابة أحد أمرين : إما أنهم رأوا ذلك من باب التزير الذي يجوز فعله بحسب الحاجة : كالزيادة على أربعين في الحر . وإما

لاختلاف اجتهادهم فأروه لازما ، وتارة غير لازم . وأما القول بكون لزوم الثلاث شرعا لازما ، كسائر الشرائع : فهذا لا يقوم عليه دليل شرعي . وعلى هذا القول الرجوع لهذا الموضع أن يلزم طلاق واحدة ، ويراجع امرأته ، ولا يلزم شيء لكونها كانت حائضا ، اذا كان ممن اتقى الله وتاب من البدعة .

فصل

وأما « الطلاق في الحيض » فنشأ النزاع في وقوعه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال امر بن الخطاب لما أخبره أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض : « مره فليراجعها ، حتى تحيض ، ثم تطهر ، ثم تحيض ثم تطهر » فن العلماء من فهم من قوله : « فليراجعها » أنها رجعة المطلق . وبنا على هذا أن المطلق في الحيض يؤثر برجعتها مع وقوع الطلاق . وهل هو أمر استحباب ؟ أو أمر إيجاب ؟ على « قولين » هما روايتان عن أحمد . والاستحباب مذهب أبي حنيفة والشافعي . والوجوب مذهب مالك . وهل يطلقها في الطهر الأول التي على حيضة الطلاق ؟ أو لا يطلقها إلا في طهر من حيضة ثانية ؟ على « قولين » أيضا ، هما روايتان عن أحمد ، ووجهان في قول أبي حنيفة . وهل عليه أن يطأها قبل الطلاق الثاني ؟ جمهور لا يوجب . ومنهم من يوجب ، وهو وجه في مذهب أحمد ؛ وهو قوى على قياس قول من يوقع الطلاق ؛ لكنه ضعيف في العليل .

وتنازعوا في علة منع طلاق الخائن : هل هو تطويل المدة ، كما يقوله أصحاب مالك والشافعي ، وأكثر أصحاب أحمد ؟ أو لكونه حال الزهد في وطنها ، فلا تطلق إلا في حال رغبة في الوطء ؛ لكون الطلاق ممنوما لا يباح إلا الحاجة ، كما يقول أصحاب أبي حنيفة وأبو الخطاب من أصحاب أحمد ؟ أو هو تعبد لا يعقل معناه . كما يقوله بعض المالكية ؟ على ثلاثة أقوال

ومن العلماء من قال : قوله : « مره فليراجعها » لا يسلزم وقوع الطلاق بل لما طلقها طلاقاً محرماً حصل منه أعراض عنها ومجانبة لها ؛ لظنه وقوع الطلاق ، فأمره أن يردّها إلى ما كانت ، كما قال في الحديث الصحيح لمن باع صاعاً بصاعين : « هذا هو الربا ، فردّه » وفي الصحيح عن عمران بن حصين أن رجلاً أعتق ستة مملوكين « فجزأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء ، فاعتق اثنين ، ورد أربعة للرق » وفي السنن عن ابن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم رد زينب على زوجها أبي المصطلق الأول » فهذا رد لها . وأمر علي بن أبي طالب أن يرد الغلام الذي باعه دون أخيه . وأمر بشيراً أن يرد الغلام الذي وهبه لابنه . ونظائر هذا كثيرة .

ولفظ « المراجعة » تدل على العود إلى الحال الأول . ثم قد يكون ذلك بمقد جديد ، كما في قوله تعالى : (فان طلقها فلا جناح عليهما أن يترابعا وقد يكون برجوع بدن كل منهما إلى صاحبه وان لم يحصل هناك طلاق ، كما إذا

أخرج الزوجة أو الأمة من داره قتيلا له : راجعها . فأرجعها كما في حديث علي : حين راجع الأمر بالمعروف . وفي كتاب عمر لأبي موسى : وأن تراجع الحق فإن الحق قديم .

واستعمال لفظ « المراجعة » يقتضي المفاعلة . والرجعة من الطلاق يستقل بها الزوج بمجرد كلامه ، فلا يسكاد يستعمل فيها لفظ المراجعة ؛ بخلاف ما إذا رددت المرأة إليه فرجعت باختيارها فانها قد ترجعا ، كما يتراجمان بالعقد باختيارها بعد أن تنكح زوجا غيره . والفاظ الرجعة من الطلاق : هي الرد ، والامساك . وتستعمل في استدامة النكاح : كقوله تعالى : (وإذا تقول للذي أنعم الله عليه وأنمت عليه أمسك عليك زوجك) ولم يكن هناك طلاق ، وقال تعالى : (الطلاق مرتان ، فامسك بعمره ، أو تسريح بإحسان) والمراد به الرجعة بعد الطلاق . والرجعة يستقل بها الزوج ، ويؤمر فيها بالاشهاد . والنبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر ابن عمر بالاشهاد ، وقال : « مره فليراجعها » ولم يقل : ليرتجعها

« وأيضا » فلو كان الطلاق قد وقع : كان ارتجاعها يطلقها في الطهر الأول أو الثاني زيادة وضرا عليها ، وزيادة في الطلاق المكروه ، فليس في ذلك مصلحة لاله ولا لها ؛ بل فيه إن كان الطلاق قد وقع بارتجاعه يطلق مرة ثانية زيادة ضرر ، وهو لم ينم عن الطلاق ؛ بل أباحه له في استقبال

الطهر مع كونه مريداً له ؛ فلم انه انما أمره أن يمسكها ، وأن يؤخر .
الطلاق إلى الوقت الذي يباح فيه ، كما يؤمر من فعل شيء قبل وقته أن
يرد ما فعل وفعله ان شاء في وقته . لقوله صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملاً
ليس عليه أمرنا فهو رد » والطلاق المحرم ليس عليه أمر الله ورسوله فهو
مردود . وأمره بتأخير الطلاق إلى الطهر الثاني ليتمكن من الوطء في الطهر
الأول . فانه لو طلقها فيه لم يحز أن يطلقها الا قبل الوطء ، فلم يكن في أمره
بامساكها اليه الا بزيادة ضرر عليها إذا طلقها في الطهر الأول .

« وأيضاً » فإن ذلك معاقبة له على أن يعمل ما أحله الله ، فعوقب بتيقض
قصده . وبسط الكلام في هذه المسألة ، واستيفاء كلام الطائفتين له موضع آخر .
وانما المقصود هنا التنبيه على الأقوال ومأخذها . لا ريب أن الأصل بقاء النكاح
ولا يقوم دليل شرعي على زواله بالطلاق المحرم ؛ بل النصوص والأصول
تقتضي خلاف ذلك . والله أعلم .

باب طلاق السكران ونحوه

سئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن « السكران غائب العقل » هل يحنت إذا حلف بالطلاق أم لا ؟
فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذه المسألة فيها « قولان » للعلماء .
أصحها أنه لا يقع طلاقه ، فلا تعتد عين السكران ، ولا يقع به طلاق إذا طلق
وهذا ثابت عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان ؛ ولم يثبت عن الصحابة خلافه
فيما أعلم ، وهو قول كثير من السلف والخلف : كعمر بن عبد العزيز وغيره
وهو إحدى الروايتين عن أحمد : اختارها طائفة من أصحابه ، وهو القول
القديم للشافعي ، واختاره طائفة من أصحابه ، وهو قول طائفة من أصحاب
أبي حنيفة : كالطحاوي . وهو مذهب غير هؤلاء .

ومذا القول هو الصواب ؛ فإنه قد ثبت في الصحيح عن ماعز بن مالك
لما جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم وأقر أنه زنى : « أمر النبي صلى الله عليه وسلم
أن يستكبه » ليعلموا هل هو سكران ؟ أم لا ؟ فإن كان سكران لم يصح
إقراره ؛ وإذا لم يصح إقراره علم أن أقواله باطلة ، كأقوال المجنون ؛ ولأن

السكران وإن كان عاصيا في الشرب فهو لا يعلم ما يقول ، وإذا لم يعلم ما يقول لم يمكن له قصد صحيح « وإنما الأعمال بالنيات » . وصار هذا كما لو تناول شيئا محرما جله مجنوننا ؛ فإن جنونه وإن حصل بمصيبة فلا يصح طلاقه ولا غير ذلك من أقواله .

ومن تأمل أصول الشريعة ومقاصدها تبين له أن هذا القول هو الصواب وأن إيقاع الطلاق بالسكران قول ليس له حجة صحيحة يعتمد عليها ؛ ولهذا كان كثير من محققي مذهب مالك والشافعي كأبي الوليد الباجي ، وأبي المالبي الجويني — يحملون الشرائع في النشوان ، فلما التى علم أنه لا يدري ما يقول فلا يقع به طلاق بلارب . والصحيح أنه لا يقع الطلاق الا بمن يعلم ما يقول كما أنه لا تصح صلاته في هذه الحالة . ومن لا تصح صلاته لا يقع طلاقه ، وقد قال : (لا تقربوا الصلاة وأتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) والله أعلم

وسئل رحمه الله تعالى

عن « تصرفات السكران » .

قد تنازع الناس فيه قديما وحديثا ، وفيه النزاع في مذهب أحمد وغيره وكثير من أجوبة أحمد فيه كان التوقف . والأقوال الواقعة في مذهب أحمد وغيره : القول بصحة تصرفاته مطلقا : أقواله ، وأفعاله . والقول بفسادها مطلقا . والفرق بين أقواله وأفعاله . والفرق بين الحدود وغيرها . والفرق

بين ماله وما عليه . وما يفرد به وما لا يفرد به . وهذا التنازع موجود في
مذهب أحمد وغيره

ثم تنازعوا فيمن زال عقله بغير سكر « كالبنج » هل يلحق بالسكران ؟
أو المجنون ؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره ، وكل من أصحاب أحمد
يتسك في ذلك بشيء من كلامه ؛ وليس عنه رواية ووجها ؛ بل روايتان
متاوتلتان .

وتنازعوا فيمن « أسكره على شرب الخمر » : هل يأثم بذلك ؟
على وجهين .

ومن أصحاب أحمد كالخلال : من ينصر أنه لا يقع عليه طلاقه . ومنهم
كالقاضي من ينصر وقوع طلاقه . والذين أوقعوا طلاقه لهم « ثلاثة مأخذ »

« أحدها » أن ذلك عقوبة له . وصاحب هذا قد يفرق بين الحدود
وغيرها ، وهذا ضيف ؛ فان الشريعة لم تقاب أحداً بهنا الجنس من إيقاع
الطلاق أو عدم إيقاعه ؛ ولأن في هذا من الضرر على زوجته البريئة وغيرها
ما لا يجوز ؛ فانه لا يجوز أن يقاب الشخص بذنب غيره ؛ ولأن السكران
عقوبته ما جاءت به الشريعة من الجلد ونحوه ، فعقوبته بغير ذلك تغير لحدود
الشريعة ؛ ولأن الصحابة إنما طاقته بالسكر مظته ؛ وهو الهذيان والافتراء

في القول : على أنه إذا سكر هنى ، وإذا هنى افترى ، وحد المفترى ثمانون . فبين أن اقدمه على السكر الذى هو مظنة الاقتراء يلحقه بالمقدم على الاقتراء ؛ إقامة لمظنة الحكمة مقام الحقيقة ؛ لأن الحكمة هنا خفية مستترة ؛ لأنه قد لا يعلم اقتراؤه ، ولا متى يفترى ، ولا على من يفترى ؛ كما أن المضطجع يحدث ولا يدري هل هو أحدث أم لا ، فقام النوم مقام الحدث . فهذا فقه معروف ، فلو كانت تصرفاته من هذا الجنس : لكان ينبغي ان تطلق امرأته سواء طلق أو لم يطلق ، كما يحدد المفترى سواء افترى أو لم يفتر . وهذا لا يقوله أحد .

« المأخذ الثانى » أنه لا يعلم زوال عقله الا بقوله ، وهو فاسق بشربه ، فلا يقبل قوله فى عدم العقل والسكر . وحقيقة هذا القول أنه لا يقع الطلاق فى الباطن ؛ ولكن فى الظاهر لا يقبل دعوى المسقط . ومن قال بهذا قد يفرق بين ما ينفرده به .

« المأخذ الثالث » وهو مأخذ الأئمة منصوحا عنهم : الشافى ، وأحمد : أن حكم التكليف جار عليه ؛ ليس كالمجنون المرفوع عنه القلم ، ولا النائم . وذلك أن القلم مرفوع عن المجنون ، والسكران معاقب ، كما ذكره الصحابة . وليس مأخذ أجود من هذا . وكذلك قال أحمد : ما قيل فيه أحسن من هذا . وهذا ضعيف أيضا ، فانه ان أريد أنه وقت السكر يؤمر وينهى فهذا باطل ؛ فان من

لا عقل له ولا يفهم الخطاب لم يدر بشرع ولا غيره على أنه يؤمر وينهى ؛ بل أدلة الشرع والعقل تنفي أن يخاطب مثل هذا . وإن أريد أنه قد يؤخذ بما يفعله في سكره : فهذا صحيح في الجملة ؛ لكن هذا لأنه خوطب في صحوه بأن لا يشرب الخمر الذي يقتضى تلك الجنايات ، فإذا فعل المنهي عنه لم يكن معذورا فيما فعله من المحرم ، كما قلت في سكر الأحوال الباطنة : إذا كان سبب السكر معذورا لم يكن السكران معذورا . هذا الذي قلته قد يقتضى أنه في الحدود كالصاحي وهذا قريب . وأنا إنما تكلمت على تصرفاته : صحتها ، وفسادها . وأما قوله تعالى : (ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) فهو نهي لهم أن يسكروا سكرا يفوتون به الصلاة ، أو نهي لهم عن الشرب قريب الصلاة ، أو نهي لمن يدب فيه أوائل النشوة . وأما في حال السكر فلا يخاطب بحال .

والدليل على أنه لا تصح تصرفاته وجوه .

« أحدها » حديث جابر بن سمرة النخعي في صحيح مسلم لما « أمر النبي صلى الله عليه وسلم باستكناه ما عذب بن مالك » .

« للثاني » أن عبادة كالصلاة لا تصح بالنص والاجماع ؛ فإن الله نهي عن قرب الصلاة مع السكر حتى يعلم ما يقوله ، واتفق الناس على هذا ؛ بخلاف الشارب غير السكران فإن عبادته تصح بشروطها ، ومعلوم أن صلاته إنما لم تصح لانه لم يعلم ما يقول ؛ كما دل عليه القرآن . فنقول : كل من بطلت

عبادته لعدم عقله فبطلان عقوده أولى وأحرى ، كالنائم ، والمجنون ، ومحورها
فانه قد تصح عبادات من لا يصح تصرفه ؛ لنقص عقله ؛ كالصبي ، والمحجور
عليه لفسه

« الثالث » أن جميع الأقوال والمقود مشروطة بوجود التمييز والعقل .
فمن لا تمييز له ولا عقل ليس بكلامه في الشرع اعتبار أصلا ، كما قال النبي صلى
الله عليه وسلم : « إن في الجسد مضنة إذا صلحت صلح لها سائر الجسد ، وإذا
فسدت فسدت لها سائر الجسد . الا وهي القلب » فإذا كان القلب قد زال عقله
الذي به يتكلم وينصرف فكيف يجوز أن يحمل له أمر ونهي . أو إثبات
ملك أو إزالته . وهذا معلوم بالعقل ، مع تقرير الشارع له .

« والرابع » أن للمقود وغيرها من التصرفات مشروطة بالقصود . كما
قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنما الأعمال بالنيات » وقد قررت هذه القاعدة
في « كتاب بيان الدليل . على بطلان التحليل » وقررت : أن كل لفظ بشر قصد
من المتكلم ؛ لسهو ، وسبق لسان ، وعدم عقل ؛ فانه لا يترتب عليه حكم . وأما
إذا قصد اللفظ ولم يقصد معناه ؛ كالمأزول ؛ فهذا فيه تفصيل . والمراد هنا
« بالقصد » القصد العقلي الذي يختص بالعقل . فأما القصد الحيواني الذي يكون
لكل حيوان ؛ فهذا لا بد منه في وجود الأمور الاختيارية من الألفاظ والأفعال
وهذا وحده غير كاف في صحة المقود والأقوال ؛ فان المجنون والصبي وغيرها لها

هذا القصد، كما هو بينهما، ومع هذا فأصواتهم وألفاظهم باطلة مع عدم التمييز؛
لكن الصبي المميز والمجنون الذي تميز أحياناً بمتبر قوله حين التمييز.

«الخامس» أن هذا من باب خضاب الوضع والاختيار؛ لا من باب خطاب
التكليف: وذلك أن كون السكر مباحاً أو غير مباح ليس له تعلق بصحة
عقوده وفسادها؛ فإن المقود ليست من باب العبادات التي يثاب عليها، ولا
الجنائيات التي يعاقب عليها؛ بل هي من التصرفات التي يشترك فيها البر والفاجر
والمؤمن والكافر، وهي من لوازم وجود الخلق؛ فإن اليهود والوفاء بها أمر
لأنهم مصلحة الآدميين إليها: لاحتياج بعض الناس إلى بعض في جلب المنافع
ودفع المضار؛ وأما تصدر عن العقل. فمن لم يكن له عقل ولا تمييز لم يكن قد
عاهد، ولا حلف، ولا باع، ولا نكح، ولا طلق، ولا اعتق.

يوضع ذلك أنه معلوم أن قبل تحريم الخمر كان كلام السكران باطلاً
بالإتفاق؛ ولهذا لما تكلم حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه في سكره قبل
التحريم بقوله: هل أنتم إلا عبدة لأبي. لم يكن مؤاخذاً عليه. وكذلك لما
خطأ المخطط من المهاجرين الأولين في سورة (قل يأيتها الكافرون) قبل النهي لم
يكتب عليه. وكذلك الكفار لو شربوا الخمر وعاهدوا وشرطوا لم يلتفت
إلى ذلك منهم بالإتفاق، ومن سكر سكرًا لا يعاقب عليه مثل أن يشرب ما لا
يعلم أنه يسكره ونحو ذلك. فأما من سكر بشرب محرم فلا ريب أنه يأثم

بذلك ، ويستحق من عقوبة الدنيا والآخرة ما جاء به أمر الله تعالى . فهذا الفرق ثابت بينه وبين من سكر سكرًا يندر فيه ، فاما كون عهده الذي يهاد به الآدميين منعقدًا يترتب عليه أثره ويحصل به مقصوده : فهذا لا فرق فيه بين سكر المذور وغير المذور ؛ لان هذا إما كان الموجب لصحته أن صاحبه فعله وهو عاقل مميز ؛ لا أنه بر وفاجر . والشرع لم يجعل السكران بمنزلة الصالح أصلاً .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل اختصم مع زوجته خصومة شديدة ؛ بحيث تغير عقله ، فقال لزوجته : أنت طالق ثلاثاً ؛ فهل يجب بذلك أم لا .

فأجاب : إذا بلغ الأمر إلى أن لا يعقل ما يقول — كالمجنون — لم يقع به شيء . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل غضب ، فقال : طالق ؛ ولم يذكر زوجته ؛ واسمها ؟

فأجاب : إن لم يقصد بذلك تطليقها لم يقع بهذا اللفظ طلاق .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل أكره على الطلاق ؟

فأجاب : إذا أكره بنير حق على الطلاق لم يقع به عند جماهير العلماء : مالك . والشافعي ، وأحمد ، وغيرهم . وهو المأثور عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : كعمر بن الخطاب ، وغيره . وإذا كان حين الطلاق قد أحاط به أقوام يعرفون بأنهم يبادونه ، أو يضربونه ، ولا يمكنه إذ ذاك أن يدفعهم عن نفسه ، وادعى أنهم أكرهوه على الطلاق : قبل قوله . فإن كان الشهود بالطلاق يشهدون بذلك ، وادعى الإكراه : قبل قوله وفي تحليفه نزاع .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل مسك وضرب ، وسجنوه وغصبوه على طلاق زوجته ، فطلقها طليقة واحدة ، وراحت وهي حامله منه ؟

فأجاب : الحمد لله . هذا الطلاق لا يقع . وأما نكاحها وهي حامل من الزوج الأول فهو نكاح باطل بإجماع المسلمين ؛ ولو كان الطلاق قد وقع ، فكيف إذا لم يكن قد وقع ؟! ويمز من أكرهه على الطلاق ، ومن تولى هذا النكاح المحرم الباطل . ويجب التفريق بينهما حتى تقضي العدة من الأول بالوضع . والعدة من الثاني فيها خلاف . ان كان يعلم أن النكاح محرم ، فالصحيح أنه لا بد من ذلك . وأما إن كان يعتقد صحة النكاح فلا بد أن تمتد من وطء الثاني .

ومثل رحم الله

عن رجل قال : أنا ما أريدك ، قومي : روي إلى أهلك ، أنا أبا اطلقت ونوى بهذا اللفظ الطلاق : فهل يشرع أن يراجعها ويتزوجها بصداق ثان . أفقونا ؟

فأجاب : الوعد بالطلاق لا يقع ولو كثرت أقاظه ، ولا يجب الوفاء بهذا الوعد ، ولا يستحب . وأما إذا أوقع بها الطلاق قبل أن يقول : اذهبي إلى بيت أمك ، وأراد يذكّر أنه يطلقها ؛ لا أنه سيطلقها : فهذا يقع به طلاق واحدة إذا لم ينو أكثر ، وله أن يراجعها في العدة بلا رضاها ، وبلا ولي ، ولا مهر والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل متزوج وله أولاد ، ووالدته تكره الزوجة ، وتشير عليه بطلاقها هل يجوز له طلاقها ؟

فأجاب : لا يحل له أن يطلقها لقول أمه ؛ بل عليه أن يبر أمه ، وليس تطليق امرأته من برها . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن امرأة وزوجها متفقين ، وأمها تريد الفرقة ، فلم تطاوعها البنت : فهل عليها إنم في دعاء أمها عليها ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا تزوجت لم يجب عليها أن تسلع أبائها ولا أمها في فراق زوجها ، ولا في زيارتهم ، ولا يجوز في نحو ذلك ؛ بل طاعة زوجها عليها إذا لم يأمرها بمصية الله أحق من طاعة أبيها « وأما امرأة ماتت زوجها عليها مراض دخلت الجنة » وإذا كانت الأم تريد التفريق بينها وبين زوجها فهي

من جنس هاروت وماروت ، لاطاعة لما في ذلك ، ولودعت عليها . اللهم إلا أن يكونا مجتمعين على معصية ، أو يكون أمره للبنت [بمعصية الله والأم تأمرها] بطاعة الله ورسوله الواجبة على كل مسلم ؟ .

مسئل رقم الله تعالى

عن رجل نوى أن يطلق زوجته إذا حاضت ولم يتلفظ بطلاق ؛ فلما أن حاضت علم أنها طلقت بمجرد النية فقال للشهود : آن طلقة زوجتي . قالوا : متى طلقها ؟ قال : أول أمس ؛ بناء على ظنه ، فلما مضى حيضتان غير الحيضة التي ظن أنها طلقت فيها زوجها الشهود برجل آخر ، ثم مكثت عنده وطلقها ، ثم وفّت عدتها ، ثم أراد الزوج الأول ردّها : فهل هي حلال له بالنكاح الأول أم يجب عقد جديد ؟ .

فأجاب : الحمد لله . أما إذا نوى أنه سيطلقها إذا حاضت فهذا لا يقع به طلاق باتفاق العلماء ؛ بل لا بد أن يطلقها بعد ذلك ، فإذا لم يطلقها بعد ذلك لم يقع طلاق . وإذا اعتقد أن تلك النية طلاق فأقر أنه طلقها بتلك النية لم يقع بهذا الاقرار في الباطن ؛ ولكن يؤخذ به في الحكم . وإذا لم يقع به شيء ، فهي باقية على زوجيته في الباطن والله أعلم .

وسئل رحم الله تعالى

عن رجل له زوجة وأمه ما تريد الزوجة ، فطلق الزوجة ؛ ثم قال كل امرأة أتزوجها من هذه المدينة التي داخل السور : لا امرأته ولا غيرها فإن راجع امرأته ، أو تزوج غيرها من المدينة يكون العقد صحيحاً ؟

فأجاب : بل يتزوج إن شاء من المدينة ؛ وإن شيء من غيرها ، ويكون العقد صحيحاً .

وسئل رحم الله

عن رجل تخاصم مع زوجته ، فأراد أن يقول : هي طالق طلقة واحدة فسبق لسانه فقال ثلاثة ؛ ولم يكن ذلك نيته : فالحكم ؟

فأجاب : الحمد لله . إذا سبق لسانه بالثلاث من غير قصد وإنما قصد واحدة لم يقع به إلا واحدة ؛ بل لو أراد أن يقول : طاهر . فسبق لسانه بطالق لم يقع به الطلاق فيما بينه وبين الله . والله أعلم .

وسئل

عن امرأة داينت زوجها ، ثم قالت له : إني أخاف أنك لا توفي . فقال لها : إن لم أوفيك إلى آخر شهر رمضان هذا وإلا فأنت طالق ثلاثاً ، والزوج غائب في قوص ، وما وكل أحداً : فهل إذا أبرأت المرأة زوجها من الدين ومضى الشهر وقع الطلاق أم لا ؟ وإذا تبرع أحد بقضاء الدين : فهل يسقط الدين ولا يقع الطلاق بمضي الشهر ؟ أو يقع ؟

فأجاب : أما إذا أبرأته فإنه لا يحنث عند كثير من الفقهاء : كأبي حنيفة ومحمد ، وقول في مذهب أحمد وغيره ؛ لوجهين : « أحدهما » أنه بالابراء تعذر الوفاء ، فصار الإيفاء ممتنعاً . « الثاني » أن المحلوف على فعله بمنزلة المأمور بفعله ، وقد علم أن المبدأ إنما هو مأمور بوفاء الدين ما كان ثابتاً ؛ فكذلك الميمى وعرف الناس فهذا كهذا ؛ فإن الخالف إنما يقصد بهذا في العادة تبرئة ذمته وقطع مطالبة الغريم له ، ووفاءه إذا كان الدين باقياً . وكذلك إذا وفى الدين عنه موف : فقد برئت ذمته من الدين بغير فعله ؛ كما يبرء بالابراء ، وتعذر الإيفاء من جهته وحصل مقصود الغريم ، فقد جعل النبي صلى الله عليه وسلم قضاء الدين على الغريم كقضائه حيث قال : « أرايت لو كان على أهلك » وفى حديث آخر « على أمك دين فقضيت عنه أكان يجزئ عنه » قالت نعم قال « الله أحق بالوفاء » . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل طلق زوجته الطلاق الثلاث قبل أن يدخل بها وهي بكر : فهل له سبيل في مراجعتها ؟

فأجاب . الحمد لله . الطلاق ثلاثا قبل الدخول وبعد الدخول سواء في ثبوت التحريم بذلك عند الأئمة الأربعة .

وسئل رحمه الله

عن رجل عقد العقد على أنها تكون بالغا ولم يدخل بها ولم يصيبها ، ثم طلقها ثلاثا ، ثم عقد عليها شخص آخر ولم يدخل بها ولم يصيبها ، ثم طلقها ثلاثا : فهل يجوز للذي طلقها أولاً أن يتزوج بها ؟

فأجاب : إذا طلقها قبل الدخول فهو كما لو طلقها بعد الدخول عند الأئمة الأربعة ؛ لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها ، فإذا طلقها قبل الدخول لم تحل للأول .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل قال : كل شيء املكه علي حرام . فهل تحرم امرأته وأمه عليه ، أم لا ؟

فأجاب : أما غير الزوجة فعليه كفارة عين . وأما الزوجة فللعلماء فيها نزاع . هل تطلق ؟ أو تجب عليه كفارة ظهار ؟ فذهب مالك : هو طلاق . ومذهب ابى حنيفة والشافعي في اظهر قوله : عليه كفارة عين . ومذهب أحمد عليه كفارة ظهار ؛ الا ان ينوي غير ذلك ففيه نزاع . والصحيح انه لا يقع به طلاق .

وسئل رحمه الله

عن رجل خاصم زوجته وضربها ، فقالت له : طلقني . فقال : أنت علي حرام : فهل تحرم عليه ، أم لا ؟

فأجاب : أما قوله : أنت علي حرام ففيه قولان للعلماء . قيل : عليه كفارة الظهار إذا أمكته من نفسها . وقيل : لا شيء عليه . ولا خلاف بين العلماء أنه يجب عليها أن تمكته . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل له زوجة ؛ ولها أولاد وبنات منه ، وتزوج غيرها ، ثم إنه كتب وكالة لزوجته الجديدة ، وقال : متى رديت أم أولادى كان طلاقها بيدك ووكلاها فى طلاقها مدة عشرة سنين ؛ وقد طلق التى بيدها الوكالة : فهل تصح هذه الوكالة أم لا ؟ وإذا صحت : فهل تبطل الوكالة بطلاق الموكلة أم لا ؟

فأجاب رحمه الله : الحمد لله . هذه المسألة قد يظن من يظن أن الوكالة بحالها ؛ بناء على أن الزوج إذا وكل امرأته فى بيع ونحوه ثم طلقها ثلاثاً لم تبطل الوكالة بالتطليق ، كما ذكر الفقهاء ؛ لكن هذه ليست تلك . والصواب فى هذه الصورة المسئول عنها أنها تبطل بالتطليق ، لأنه هنا لم يرد أن يطلقها وقد أستتاب غيره فى ذلك ، كما يريد أن يبيع متاعه فى كل شخصاً ؛ وإنما المراد تمكينها هى من الطلاق ليكون أمرها بيد هذه الزوجة ، فإن شاعت طلقت وإن شاعت لم تطلقها ؛ وهو قد اشترط لها أن يكون أمر هذه بيدها ؛ لئلا تبقى زوجته إلا برضاها . فالقصد أنى لا أتزوجها إلا برضاك . ومعنى ذلك أنى لا أجمع بينك وبينها ؛ لما تكره المرأة من الضرة ، فيكون هذا من موانع ما يستحقه بالمقد من القسم ونحوه ، فإذا طلقها ثلاثاً لم يبق لها عليه حق قسم

ولا نمحوه، فلا تزاحمها تلك في الحقوق، ولا تكون ضرة لها، ولا يستبر
رضاها في تزوجه بتلك .

فإن الرجل في المادة إنما يقصد ارضاء المرأة بترك زوجته عليها إذا كانت
زوجه، فاما بعد الينونة فلا يقصد ارضاءها، فكيف وهو قد طلقها ثلاثا،
وهذا غاية اسخاطها، فن أسخطها بذلك كيف يقصد ارضائها بما هو دونه؟!
وبهذا ونحوه يعلم من عادة الناس أن هذا إنما جعل أمرها يدها مادامت هذه
الممكنة زوجة؛ فإذا صارت أجنبية لم يكن يدها شيء من امر تلك . وهذا
كله إذا جعل هذا الشرط لازما، فإذا لم يجعل شرطا لازما فيكون كما لو قال لها
ابتداء: أمرك يدك . أو: أمر فلانة يدك . وهذا له الرجوع فيه .

وأما صورة السؤال فيه أنه مشروط في المقد، وقد قال النبي صلى الله عليه
وسلم: « إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج » أخرجه في
الصحيحين، ولهذا كان مذهب طوائف من السلف والخلف، وعمر بن
الناصر، وحامد بن زيد، وطاووس؛ والأوزاعي؛ وأحمد بن حنبل؛ وغيرهم: إذا
اشتراط لها أن لا يتزوج عليها كان الشرط صحيحا . وإذا تزوج كان لها الخيار
وهذا أبلغ من كونه يشترط لها أنه إذا تزوج فأمر الزوجة بيدها؛ ومقصودها
واحد؛ وفي كلا الموضعين إنما يكون لها الخيار مادامت زوجة .

وأما مذهب أبي حنيفة والشافعي فنسبهما هذا الشرط باطل لا يلزم ؛ وإذا كان كذلك كان هذا كما لو فله بنير شرط . والوكالة عقد جائز باتفاق العلماء فله أن يفسح عقد الوكالة . وإذا تنازع العلماء فيما إذا قال لزوجته : أمرك بيدك فقال الشافعي . واحد وغيرهما : هو كالتوكيل . وله أن يرجع فيه قبل أن يتخار . وقال أبو حنيفة ، ومالك : إنه كالتملك . فليس له أن يخرجها عن يدها ولكن هذه الصورة وقعت على مذهب مالك واحد وغيرهما لمن يرى أن له أن يشترط في العقد لها ما تملك به الطلاق إذا تزوج عليها . ولا ريب أنها لا تملك ذلك إلا إذا كان نكاحها باقيا . فلذا أبانها لم يكن لها في الشرط حق . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل جرى بينه وبين زوجته كلام ، وكان على عزم السفر ، فقال لو كيله : أن كانت رضى بهذه النفقة المأداة فسلم إليها النفقة ، وإن لم ترض بالنفقة فسلم إليها كتابها ، وإن الوكيل بعد ما سافر الموكل سلم إليها كتابها وطلق عليها طلاق رجعية ، وسير علم الموكل أنه قد طلقها طلاق رجعية . فلما علم الموكل ما هان عليه ، فأشهد على نفسه أنه راجعها ، وسير طلبها ، فلما سمع الوكيل أنه راجع زوجته ذكر أنه طلق عليه ثلاثا : فهل يجوز للرجل المراجعة لزوجه بعد قول الوكيل ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله . قوله : يسلم اليها كتابها . كناية عن الطلاق ، فإذا قال
للموكل : انه أراد به الطلاق ، أو علم بذلك بدلالة الحال : ملك أن يطلق واحدة
ولم يملك الوكيل أن يطلق ثلاثا إلا بإذن الموكل . وإذا قال للوكيل لم أرد بذلك
أنه يطلقها ثلاثا قبل قوله ؛ ولم يمكن الوكيل أن يطلقها ثلاثا ، وإذا أطلقها
الوكيل واحدة ثم راجعها الزوج صحمت الرجعة .



باب الحلف بالطلاق و غير ذلك

سئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن عيين النموس في الحلف بالطلاق ، وعن رجل قال لزوجته : لا يدخل
أهلك بيتي فصمب عليه : خلف بالطلاق الثلاث أنه ماقاله ، ويعلم أنه قاله .

فأجاب : الأيمان التي يحلف بها الناس نوعان : «أحدهما» أيمان المسلمين .
و « الثاني » أيمان المشركين . فالقسم الثاني الحلف بالمخلوقات : كالحلف
بالكعبة ، والملائكة والمشائخ ، والملوك ، والآباء ، والسيف ، وغير ذلك
بما يحلف بها كثير من الناس . فهذه الأيمان لآحرمة لها ؛ بل هي غير منعقدة
ولا كفارة على من حنث فيها باتفاق المسلمين ؛ بل من حلف بها فينبى أن
يوجد الله تعالى ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من حلف فقال في حلفه
واللات والعزى ، فليقل : لا إله الا الله » وثبت عنه في الصحيح أنه قال :
« من حلف فليحلف بالله . أوليصمت » وفي السنن عنه . « من حلف بنير
الله فقد أشرك » رواه الترمذى ، وصححه . فهذه الأيمان باتفاق الأئمة

وأكثرهم على أن النبي نهي عنها ؛ بل قد روى عن ابن مسعود وابن عباس وغيرهما أنه قال : لأن الحلف بالله كاذباً أحب إلي أن أحلف بنسبه صادقاً قال : وهذا لأن الحلف بنسب الله شرك ، والشرك أعظم من الكذب .

والنذر للمخلوقات أعظم من الحلف بها ، فمن نذر لمخلوق لم يمتد نذره ولا وفاء عليه باتفاق العلماء : مثل من ينذر ليت من الأنبياء والمشايع وغيرهم كمن ينذر للشيخ جاكير . وأبى الوفاء ، أو المنتظر ، أو الست قبيصة أو للشيخ رسلان ، أو غير هؤلاء ، وكذلك من نذر لنسب هؤلاء : زنا أو شتما ، أو ستوراً ، أو قدراً : ذهباً أو دراهم ، أو غير ذلك : فكل هذه النذور محرمة باتفاق المسلمين ، ولا يجب ؛ بل ولا يجوز الوفاء بها باتفاق المسلمين وإنما يوفي بالنذر إذا كان لله عز وجل ، وكان طاعة ؛ فإن النذر لا يجوز إلا إذا كان عبادة ، ولا يجوز أن يبدل الله إلا بما شرع . فمن نذر لنسب الله فهو شرك أعظم من شرك الحلف بنسب الله ، وهو كالسجود لنسب الله .

ولو نذر ما ليس عبادة — كما لو نذرت المرأة صوم أيام الحيض — لم يلزم ذلك .. ولا يجوز صيام أيام الحيض باتفاق المسلمين ، كما في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ، ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصيه » ولو نذر أن يسافر إلى قبر نبي من الأنبياء ، أو شيخ من المشايخ ؛ أو مشهده ؛ أو مقامه . أو مسجد غير المساجد الثلاثة لم يكن عليه أن يوفى بنذره باتفاق الأئمة .

و كذلك من نذر صلاة ، أو صوما ، أو صدقة ، أو اعتكافا ، أو أضيحة أو هديا ، أو نذر أن يسافر الى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم أو المقلس : ففيه « قولان » للماء ، وهما قولان للشافعي .

« أحدهما ليس عليه أن يوفي به ، وهو مذهب أبي حنيفة . ومن أصله أنه لا يجب بالنذر الا ما كان من جنسه واجب بالشرع : كالصلاة والصيام والاعتكاف : فيجب بالنذر ، لأن الصوم واجب عنده ، وعند أحد في إحدى الروايتين ، وعند مالك ؛ فلهذا وجب عنده . وإتيان المسجد ليس واجبا بالشرع فلا يجب عنده بالنذر .

و « القول الثاني » يجب الوفاء اذا نذر إتيان المسجدين ؛ وهو مذهب مالك واحد ؛ لأن ذلك طاعة لله . فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من نذر أن يطيع الله فليطعه » هذا ان كان قصد أن يسافر للمسجد للصلاة فيه وللاعتكاف ونحو ذلك .

وأما اذا كان قصده نفس زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لا لإبادة في مسجده لم يف بهذا النذر ؛ نص عليه مالك وغيره من الماء ؛ وليس بين الأئمة في ذلك نزاع ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لاتشد الرحال الا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، والمسجد الأقصى ، ومسجدي هذا » أخرجاه في الصحيحين .

فمن نذر سفرًا إلى بقعة أعظمها غير هذه الثلاثة كالسفر إلى الطور الذي
كلم الله عليه موسى بن عمران ، أو غار حراء الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم
يتحنن فيه ، أو غار ثور الذي قال الله تعالى فيه : (ثلثي اثنين ، إذ هما في
الغار) لم يف بهذا النذر باتفاق الأئمة ؛ فكيف بما سوى ذلك من النيران
والكهوف ، وكذلك لو نذر السفر إلى قبر الخليل عليه السلام ، أو قبر أبي
بريد ، أو قبر أحمد بن حنبل ، أو قبور أهل البقيع ؛ فإن زيارة القبور
مشروعة لمن كان قريباً منها ، وكان مقصوده الدعاء للميت . فاما السفر إليها
فمنع عنه .

وأما الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم : فجمهور العلماء على أنه أيضاً منهي عنه
ولا تنعقد به اليمين ، ولا كفارة فيه (هذا) قول مالك وأبي حنيفة والشافعي
وأحمد في إحدى الروايتين عنه .. وعنه تنعقد به اليمين .

فصل

« النوع الثاني » أيمان المسلمين ؛ فإن حلف باسم الله فهو إيمان منقطع
بالنص والاجماع ، وفيها الكفارة إذا حنث . وإذا حلف بما يلزمه الله
كالخلف بالنذر والظهار والحرام والطلاق والعتاق مثل أن يقول : إن فعلت
كذا فلي عشرين حجج . أو فإلى صدقة . أو : على صيام شهر . أو : فسنأتي
طوالق : أو عييدي أحرار . أو يقول : الحل علي حرام لا أفعل كذا . أو

الطلاق يلزمى لا فحل كذا وكذا . أو إلفلت كذا . وإن فلت كذا
ففسأى طالق . أو عيى احرار ، ونحو ذلك : فهذه الايمان ايمان المسلمين
عند الصحابة وجمهور العلماء ، وهى ايمان متعقده . وقال طائفة : بل هو من
جنس الحلف بالخلوقات ، فلا تنعقد . والأول أصح ، وهو قول الصحابة ؛
فإن عمرو بن عمرو وابن عباس وغيرهم كانوا ينهاون عن النوع الأول ، وكانوا
يأمررون من حلف بالنوع الثانى ان يكفر عن يمينه ، ولا ينهاونه عن ذلك .
فإن هذا من جنس الحلف بالله والنذر لله . وفى صحيح مسلم عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال : « كفارة النذر كفارة يمين »

فقول القائل : لله على أن أفعل كذا . إن قصده اليمين فهو يمين ؛
كألو قال : لله على كذا . أو إن أقتل فلانا فلي كفارة : فى مذهب أحمد ، وأبى
حنيفة ، وهو الذى ذكره الخراسانيون فى مذهب الشافعي . فالذين قالوا : هذا
يمين متعقده . منهم من ألزم الحالف بما ألزمه ، فالزمه إذا حنت بالنذر والطلاق
والمعاق والظهار والحرام ، وهو قول مالك وإحدى الروايتين عن أبى حنيفة .
ومنهم من فرق بين الطلاق والمعاق وبين غيرهما . وهو المعروف عن
الشافعي . ومنهم من فرق بين النذر وغيره ، وهو المشهور عن أحمد ،
ومنهم من فرق بين الطلاق وغيره ، وهو أبو ثور . والصحيح أن
هذه الأيمان كلها فيها كفارة إذا حنت ، ولا يلزمه إذا حنت لا نذر
ولا طلاق ولا عتاق ولا حرام . وهذا معنى أقوال الصحابة ، فقد ثبت
النقل عنهم صريح بذلك فى الحلف بالمتق والنذر . وتعليهم ، وعموم كلامهم

يتناول الحلف بالطلاق وقد ثبت عن غير واحد من السلف انه لا يلزم الحلف بالطلاق طلاقاً كما ثبت عن طاووس ، وعكرمة ، وعن أبي جعفر ، وجعفر بن محمد . ومن هؤلاء من ألزم الكفارة ، وهو الصحيح . ومنهم من لم يلزمه الكفارة .

فلعلماء في الحلف بالطلاق أكثر من « أربعة أقوال » قيل : يلزمه مطلقاً ؛ كقول الأربعة . وقيل : لا يلزمه مطلقاً ؛ كقول أبي عبد الرحمن الشافعي وابن حزم ، وغيرهما . وقيل : إن قصد به اليمين لم يلزمه ، وهو أصح الأقوال : وهو معنى قول الصحابة « اليمين » .

ففي لزوم الكفارة « قولان » أحدهما أنه يلزمه إذا كانت اليمين على مستقبل ، فإن كانت اليمين على ماض أو حاضر قصده الخبر — لا الحض والمنع — كقوله : والله لقد فعلت كذا . أو لم أفعله . وقوله : الطلاق يلزمني لقد فعلت كذا . أو لم أفعله . أو الحل على حرام لقد فعلت كذا . فهذا إما أن يكون معتقداً صدق نفسه : أو يعلم أنه كاذب ؛ فإن كان يعتقد صدق نفسه « فيه ثلاثة أقوال » .

« أحدها » لا يلزمه شيء في جميع هذه الأعيان ؛ وهذا أظهر قولي الشافعي ؛ والرواية الثانية عن أحمد . فمن حلف بالطلاق والعتاق أو غيرها

على شيء يستقده كما لو حلف عليه فتبين بخلافه فلا شيء عليه على هذا القول ،
وهذا أصح الأقوال .

« والثاني » يكون كالحلف على المستقبل في الجميع ؛ وهذا هو القول
الثاني للشافعي ، والرواية الثانية عن أحمد . فلي هذا تلزمه الكفارة فيما يكفره

« والقول الثالث » أن عينه إذا كانت مكفرة كالحلف بسم الله فلا شيء
عليه ؛ بل هذا من لنوع اليمين ؛ وإن كانت غير مكفرة كالحلف بالطلاق
والتاق لزمه ذلك ، وهذا مذهب مالك ؛ وأبي حنيفة ، وأحمد في المشهور

فاذا كانت اليمين غموسا — وهو أن يحلف كاذبا عالما بكذب نفسه —
فهذه اليمين يأثم بها باتفاق المسلمين ، وعليه أن يستغفر الله منها ، وهي كبيرة
من الكبائر : لا سيما إن كان مقصوده أن يعظم غيره ، كما قال النبي صلى الله
عليه وسلم : « من حلف على عين فاجرة يقطع بها مال امرء مسلم لقي الله
وهو عليه غضبان » . ثم إن كانت مما يكفر . ففيها كفارة عند الشافعي
وأحمد في رواية ، وأما الأكثرون فقالوا : هذه أعظم من أن تكفر ،
وهذا قول مالك وأبي حنيفة ؛ وأحمد في المشهور عنه . قالوا : والكبائر
لا كفارة فيها كما لا كفارة في السرقة ، والزنا ، وشرب الخمر ؛ وكذلك
قتل المد لا كفارة فيه عند الجمهور .

وإذا حلف بالتزام يمين غموس ، كالصورة التي سأل عنها السائل مثل أن يقول : الحل عليه حرام ما فعلت كذا . أو الطلاق يلزمني ما فعلت كذا . أو إن فعلت كذا . فإلي صدقة . أو فلي الحج . أو ففسأني طوائق . أو عيدي أحرار . فقيل : تلزمه هذه اللوازم إذا قلنا لا كفارة في الغموس ؛ وإن قلنا : هذه إيمان مكفرة في المستقبل ؛ لأنه لو لم يلزمه ذلك لخلت هذه الأيمان عن الكفارة ، ولزوم ما التزمه ، وهو اختيار « جدي أبي البركات » وكذلك قال محمد بن مقاتل الرازي : من حلف بالكفر يميناً غموساً كفر .

« والقول الثاني » أن هذا كاليمين الغموس بالله ، هي من الكبائر ، ولا يلزمه ما تلزمه من النذر والطلاق والحرام ، وهو أصح القولين . وعلى هذا القول فكل من لم يقصده لم يلزمه نذر ولا طلاق ولا عتاق ولا حرام ، سواء كانت اليمين منقذة أو كانت غموساً ، أو كانت لنوعاً ، وإنما يلزم الطلاق والعتاق والنذر لمن قصد ذلك ؛ فإن التطبيق « نوعان » نوع يقصد به وقوع الجزاء إذا وقع الشرط : فهذا تعليق لازم . فإذا علق النذر أو الطلاق أو العتاق على هذا الوجه لزمه .

فإذا قال لامرأته : إذا تطهرت من الحيض فأنت طالق . أو إذا تبين حملك فأنت طالق وقع بها الطلاق عند الصفة ، وكذلك إذا علقه بالهلال ، وكذلك لو نهاها عن أمر وقال : إن فعلته فأنت طالق : وهو إذا فعلته يريد أن يطلقها فإنه يقع به الطلاق ، ونحو هذا .

بمخلاف مثل ان ينهاها عن فاحشة او خيانة او ظلم فيقول : إن فمليه
 انت طالق . فهو وان كان يكره طلاقها ؛ لكن إذا فعلت ذلك المنكر كان
 طلاقها أحب اليه من ان يقيم معها على هذا الوجه . فهذا يقع به الطلاق ، فقد
 ثبت عن الصحابة انهم او قعوا الطلاق الملق بالشرط إذا كان قصده وقوعه
 عند الشرط ، كما الزموه بالنذر ؛ لمخلاف من كان قصده اليمين .

والذي قصده اليمين هو مثل الذي يكره الشرط ويكره الجزاء وإن وقع
 الشرط ، مثل أن يقول : إن سافرت معكم ففسأى طواقي ، وعيذى أحرار
 ومالي صدقة وعلي عشر حجج . وأنا برى من دين الاسلام ، ونحو ذلك
 فهذا مما يعرف قطعا أنه لا يريد أن تلزمه هذه الأمور ، وإن وجد الشرط .
 فهذا هو الخالف . فيجب الفرق في جميع التليقات ، ومن قصده وقوع الجزاء
 ومن قصده اليمين . فإذا طلق امرأته طلاقا منجزا ، أو مطلقا بصفة يقصد ايقاع
 الطلاق عندها : وقع به الطلاق إذا كان حلالا ، وهو ان يطلقها طليقة واحدة
 في طهر لم يصبها فيه ، او حامل قد تبين حملها .

« وأما الطلاق الحرام » كما لو طلق في الحيض ، أو الطهر بعد أن وطأها
 وقبل أن يتبين حملها : ففيه نزاع . والظاهر أنه لا يلزم ، كما لا يلزم النكاح
 المحرم ونحوه . وجمع الثلاث حرام عند الجمهور . فإذا طلق ثلاثا : فهل يلزمه
 الثلاث ؟ أو واحدة ؟ ففيه قولان ، أظهرهما أنه لا يلزمه إلا واحدة . وقد
 بسطنا الكلام على هذه المسائل في غير هذا الموضع . والله أعلم

وقال رحمه الله تعالى

إذا « حلف الرجل بالطلاق » فقال : الطلاق يلزمني لأفعلن كذا ؛
أولا أفعله . أو الطلاق لازم لي لأفعلنه . أو إن لم أفعله فالطلاق يلزمني . أو لازم
ونحو هذه العبارات التي تتضمن التزام الطلاق في عيئه ، ثم حث في عيئه :
فهل يقع به الطلاق ؟ فيه « قولان » لعلماء المسلمين في المذاهب الأربعة
وغيرها من مذاهب علماء المسلمين .

« أحدهما » انه لا يقع الطلاق ، وهذا منصوص عن أبي حنيفة قسبه
وهو قول طائفة من أصحاب الشافعي : كالقفال ، وأبي سعيد التولي صاحب
« التمه » وبه يفتي ويقضى في هذه الأزمنة المتأخرة طائفة من أصحاب أبي
حنيفة والشافعي وغيرهم من أهل السنة والشيعة في بلاد الشرق ، والجزيرة ،
والمراق ، وخراسان ، والحجاز ، واليمن وغيرها . وهو قول داود وأصحابه
— كابن حزم وغيره — كانوا يفتون ويقضون في بلاد فارس والمراق والشام
ومصر وبلاد المغرب الى اليوم ، فانهم خلق عظيم ، وفيهم قضاة ومفتون عدد
كثير . وهو قول طائفة من السلف كطاووس وغير طاووس . وبه يفتي كثير

من علماء المغرب في هذه الأزمة المتأخرة من المالكية وغيرهم ، وكان بعض شيوخ مصرفتي بذلك ، وقد دل على ذلك كلام الامام أحمد بن حنبل المنصوص عنه وأصول مذهبه في غير موضع .

ولو « حلف بالثلاث » فقال : الطلاق يلزمي ثلاثا لأفعلن كذا ، ثم لم يفعل فكان طائفة من السلف والخلف من أصحاب مالك وأحمد بن حنبل وداود وغيرهم يفتون بأنه لا يقع به الثلاث ؛ لكن منهم من يوقع به واحدة ، وهذا منقول عن طائفة من الصحابة والتابعين وغيرهم في التنجيز ؛ فضلا عن التطبيق واليمين . وهذا قول من اتبهم على ذلك من أصحاب مالك ، وأحمد ، وداود في التنجيز والتطبيق . والحلف .

ومن السلف طائفة من أعيانهم فرقوا في ذلك بين المدخول بها وغير المدخول بها .

والذين لم يوقعوا طلاقا عن قال الطلاق يلزمي لأفعلن كذا : منهم من لا يوقع به طلاقا ؛ ولا يأمره بكفارة . ومنهم من يأمره بكفارة . وبكل من القولين أختي كثير من العلماء . وقد بسطت أقوال العلماء في هذه المسائل ، والفاظهم ، ومن تقل ذلك عنهم ؛ والكتب الموجودة ذلك فيها ؛ والأدلة على هذه الأقوال في مواضع أخر تبلغ عدة مجلدات

وهذا بخلاف الذى ذكرته فى مذهب أبى حنيفة والشافعى؛ وهو فيما اذا حلف بصيغة اللزوم مثل قوله . الطلاق يلزمنى؛ ونحو ذلك وهذا التزاع فى المذهبين سواء كان منجزاً ، أو مطلقاً بشرط ، أو محلوفاً به : ففى المذهبين: هل ذلك صريح ؟ أو كناية ؟ أو لا صريح ولا كناية فلا يقع به الطلاق وإن نواه ؟ ثلاثة أقوال . وفى مذهب أحمد قولان هل ذلك صريح ؛ أو كناية . وأما الحلف بالطلاق أو التعليق الذى يقصد به الحلف : فالنزاع فيه من غيرم بنير هذه الصيغة .

فمن قال : ان من أفتى بأن الطلاق لا يقع فى مثل هذه الصورة خالف الاجماع ، وخالف كل قول فى المذاهب الأربعة فقد أخطأ؛ وأتقى ما لا علم به ؛ وقد قال الله تعالى : (ولا تقف ما ليس لك به علم) بل أجمع الأئمة الأربعة واتباعهم وسائر الأئمة مثلهم على أنه من قضى بأنه لا يقع الطلاق فى مثل هذه الصورة لم يحز بقض حكمه . ومن أفتى به ممن هو من أهل الفتيا ساغ له ذلك ، ولم يحز الانكار عليه باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة المسلمين ولا على من قلبه . ولو قضى أو أفتى بقول سائغ يخرج عن أقوال الأئمة الأربعة فى مسائل الاعيان والطلاق وغيرها مما ثبت فيه التزاع بين علماء المسلمين ولم يخالف كتاباً ولا سنة ولا معنى ذلك؛ بل كانت القاضى به والمفتى به يستدل عليه بالأدلة الشرعية — كالاستدلال بالكتاب والسنة — فان هذا يسوغ له أن يحكم به وفقى به .

ولا يجوز باتفاق الأئمة الأربعة تقض حكمه اذا حكم ، ولا منعه من الحكم به ، ولا من الفتيا به ، ولا منع أحد من تقليده . ومن قال : إنه يسوغ المنع من ذلك فقد خالف اجماع الأئمة الأربعة ؛ بل خالف اجماع المسلمين ، مع مخالفته لله ورسوله ؛ فان الله تعالى يقول في كتابه : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فان تنازعتم في شئ فمنه فرددوه الى الله والرسول ؛ إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا) فامر الله المؤمنين بالرد فيما تنازعوا فيه الى الله والرسول ، وهو الرد الى الكتاب والسنة . فن قال : إنه ليس لأحد ان يرد ما تنازعوا فيه الى الكتاب والسنة ؛ بل على المسلمين اتباع قولنا دون القول الآخر من غير أن يقيم دليلا شرعيا — كالاستدلال بالكتاب والسنة — على صحة قوله فقد خالف الكتاب والسنة واجماع المسلمين ، وتجب استتابة مثل هذا وعقوبته ، كما يعاقب أمثاله . فاذا كانت المسئلة بما تنازع فيه علماء المسلمين ، وتمسك بأحد القولين ؛ لم يحتاج على قوله بالأدلة الشرعية — كالكتاب والسنة — وليس مع صاحب القول الآخر من الأدلة الشرعية ما يبطل به قوله ؛ لم يكن لهذا الذي ليس معه حجة تدل على صحة قوله أن يمنع ذلك الذي يحتاج بالأدلة الشرعية باجماع المسلمين ؛ بل جوز أن يمنع المسلمون من القول الموافق للكتاب والسنة ، واوجب على الناس اتباع القول الذي يناقضه بلا حجة شرعية توجب عليهم اتباع هذا القول ، وتحرم عليهم اتباع ذلك القول ؛ فانه قد انسلخ من الدين تجب استتبته وعقوبته

كأمثاله، وغايته أن يكون جاهلاً فيعذر بالجهل أولاً حتى يتبين له أقوال أهل العلم ودلائل الكتاب والسنة ؛ فإن أصر بعد ذلك على مشاقة الرسول من بعد ما تبين له الهدى . واتبع غير سبيل المؤمنين : فإنه يستتاب ، فإن تاب واقتل

وكل عين من إيمان المسلمين غير اليمين بالله عز وجل : مثل الحلف بالطلاق والعتاق ، والظهار ، والحرام ، والخلف بالحج ، والمشى ، والصدقة ، والصيام ، وغير ذلك : فللعلماء فيها نزاع معروف عند العلماء ، سواء حلف بصيغة القسم فقال : الحرام يلزمني : أو المتقى يلزمني : لأفعلن كذا . أو حلف بصيغة المتق فقال : ان فعلت كذا فلي الحرام ، ونسأئ طوالق ، أو فبيدي أحرار ، أو مالى صدقة ، وعلي المشى الى بيت الله تعالى .

واتفقت الأئمة الأربعة وسائر أئمة المسلمين على أنه يسوغ للقاضي أن يقضي في هذه المسائل جميعاً بأنه اذا حث لا يلزمه ما حلف به ؛ بل إما أن لا يجب عليه شيء . وإما أن تجزئ الكفارة . ويسوغ للمفتي أن يقضى بذلك . وما زال في المسلمين من يفتي بذلك من حبر حدث الحلف بها . والى هذه الأزمته : منهم من يفتي بالكفارة فيها . ومنهم يفتي بأنه لا كفارة فيها ، ولا لزوم المحلوف به كما أن منهم من يفتي بلزوم المحلوف به . وهذه الأقوال الثلاثة في الأمة من يفتي بها بالحلف بالطلاق والعتاق والحرام والنذر . وأما إذا حلف بالمخلوقات كالكبسة ، والملائكة ؛ فإنه لا كفارة في هذا باتفاق المسلمين .

فالإيمان « ثلاثة أقسام » : اما الحلف بالله ففيه الكفارة بالاتفاق . واما الحلف بالخلق فلا كفارة فيه بالاتفاق ؛ الا الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم . « قولان » في مذهب أحمد . والجمهور أنه لا كفارة فيه ، وقد عدى بعض أصحاب ذلك الى جميع النبيين . وجماهير العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم على خلاف ذلك . وأما ما عقد من الإيمان بالله تعالى وهو هذه الإيمان للمسلمين فيها « ثلاثة اقوال » وان كان من الناس من ادعى الاجماع في بعضها : فهذا كما ان كثيرا من مسائل النزاع يدعى فيها الاجماع من لم يعلم النزاع ، ومقصوده اني لأعلم نزاعا . فن علم النزاع واثبته كان مثبتا طالما ، وهو مقدم على النافي الذي لا يعلمه باتفاق المسلمين .

واذا كانت المسئلة مسألة نزاع في السلف والخلف ، ولم يكن مع من الزم الخالف بالطلاق او غيره نص كتاب ولا سنة ولا إجماع : كان القول بنفي لزومه سائما باتفاق الأئمة الأربعة وسائر أئمة المسلمين ؛ بل هم متفقون على أنه ليس لأحد ان يمنع قاضيا يصلح للقضاء ان يقضى بذلك ، ولا يمنع مفتيا يصلح للفتيا ان يفتي بذلك ؛ بل هم يسوغون الفتيا والقضاء في أقوال ضعيفة ؛ لوجود الخلاف فيها ، فكيف يمنعون مثل هذا القول الذي دل عليه الكتاب والسنة والقياس الصحيح الشرعي ، والقول به ثابت عن السلف والخلف ؛ بل الصحابة الذين هم خير هذه الأمة ثبت عنهم أنهم أفتوا في الحلف بالمتى الذي هو أحب الى الله تعالى من الطلاق : أنه لا يلزم الخالف به ؛ بل يجزئه

كفارة يمين . فكيف يكون قولهم في الطلاق الذي هو أبغض الحلال الى الله ؟ ! وهل يظن بالصحابة رضوان الله عليهم أنهم يقولون فيمن حلف بـ : ا يحبه الله من الطاعات — كالصلاة ، والصيام ، والصدقة ، والحج انه لا يلزمه أن يفعل هذه الطاعات ؛ بل يجزيه كفارة يمين ؛ ويقولون فيمن لا يحبه الله ؛ بل يبنضه : إنه يلزم من حلف به .

وقد اتفق المسلمون على أنه من حلف بالكفر والاسلام انه لا يلزمه كفر ولا اسلام ؛ فلو قال : إن فعلت كذا فانا يهودي وفعله لم يصير يهوديا بالاتفاق . وهل يلزمه كفارة يمين ؟ على « قولين »

« أحدهما » يلزمه ؛ وهو منذهب ابي حنيفة ، واحمد في المشهور عنه .

« والثاني » لا يلزمه ؛ وهو قول مالك والشافعي ؛ ورواية عن أحمد ؛ وذهب بعض أصحاب ابي حنيفة إلى أنه إذا اعتقد انه يعير كافرا اذا حنت وحلف به فانه يكفر . قالوا : لأنه مختار للكفر . والجمهور قالوا : لا يكفر ؛ لأن قصده ان لا يلزمه الكفر ؛ فلبنضه له حلف به . وهكذا كل من حلف بطلاق أو غيره انما يقصد يمينه انه لا يلزمه لفرط بنضه له .

وهذا فرق الجمهور بين «نذر التبرر» و«نذر اللجاج والنضب» قالوا : لأن الأول قصده وجود الشرط والجزاء ؛ بخلاف الثاني . فإذا قال : إن شق الله

مريض في قلبي عتق رقبة . أو فبيدي حر : لزمه ذلك بالاتفاق . واما اذا قال : إن فعلت كذا فعلي عتق رقبة . أو فبيدي حر . وقصده أن لا يفعله فهذا موضع النزاع : هل يلزمه العتق في الصورتين ؟ أو لا يلزمه في الصورتين ؟ أو يجزيه كفارة عين ؟ أو يجزيه الكفارة في تعليق الوجوب دون تعليق الوقوع ؟ وهذه الأقوال الثلاثة في الطلاق

ولو قال اليهودي : إن فعلت كذا فانا مسلم وفعله لم يصير مسلما بالاتفاق لأن الحالف حلف بما يلزمه وقوعه . وهكذا إذا قال المسلم : إن فعلت كذا فنسائي طوائقي ، وعبيدي أحرار ؛ وأنا يهودي : هو يكره ان يطلق نسائه ، ويعتق عبيده ، ويفارق دينه ، مع أن المنصوص عن الأئمة الأربعة وقوع العتق .

ومعلوم أن سبعة من الصحابة : مثل ابن عمر ، وابن عباس ، وأبي هريرة وعائشة . وأم سلمة ، وحفصة ، وزينب ربيبة النبي صلى الله عليه وسلم أجل من أربعة من علماء المسلمين ، فإذا قالوا هم وأئمة التابعين أنه لا يلزمه العتق المحلوف به ؛ بل يجزيه كفارة عين : كان هذا القول — مع دلالة الكتاب والسنة — إنما يدل على هذا القول . فكيف يسوغ لمن هو من أهل العلم والإيمان أن يلزم أمة محمد صلى الله عليه وسلم بالقول المرجوح في الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة الشرعية ، مع ما لهم [من] مصلحة دينهم ودنيائهم ؛ فإن

في ذلك من صيانة انفسهم ، وحرعهم ، وأمولهم ، وأعراضهم ، وصلاح ذات بينهم ، وصلة ارحامهم ؛ واجتماعهم على طاعة الله ورسوله ؛ واستغنائهم عن معصية الله ورسوله ؛ ما يوجب ترجيحه لمن لا يكون عارفا بدلالة الكتاب والسنة ؛ فكيف بمن كان عارفا بدلالة الكتاب والسنة . فان القائل بوقوع الطلاق ليس معه من الحجة ما يقاوم قول من نفي وقوع الطلاق .

[ولو] اجتهد من اجتهد في اقامة دليل شرعى سالم عن المعارض المقاوم على وقوع الطلاق على الحالف لمجز عن ذلك ، كما عجز عن تحديد ذلك . فهل يسوغ لأحد أن يأمر بما يخالف اجماع المسلمين ، ويخرج عن سبيل المؤمنين ؛ فان القول الذى ذهب اليه بعض العلماء . وهو لم يعارض نصا ولا اجماعا ولا ما في معنى ذلك ويقدم عليه الدليل الشرعى من الكتاب والسنة والقياس الصحيح ليس لأحد المنع من الفتيا به والقضاء به . وان لم يظهر رجحانه ، فكيف إذا ظهر رجحانه بالكتاب والسنة ، وبين ما لله فيه من المنة .

فان الله تعالى يقول : (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وقال في كتابه : (ذلك كفارة ايمانكم إذا حلفتم) وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من حلف على عین فرأى غيرها خيرا منها فليکفر عن عینہ وليأت الذى هو خير » وهذا مروى عن النبي صلى الله

عليه وسلم من وجوه كثيرة، وفي مسلم من حديث أبي هريرة ، وعدي بن حاتم ، وأبي موسى الأشعري ، وفي الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن بن مرة : « إذا حلفت على عيني فرأيت غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير وتحملتها » وفي الصحيحين عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لأن يلج أحدكم يمينه في أهله آثم له من يعطى الكفارة التي فرض الله » . وقال البخاري : من استلج في أهله فهو أعظم إثماً . فقوله صلى الله عليه وسلم « يلج » من اللجاج ؛ ولهذا سميت هذه الأيمان « نذر اللجاج . والغضب » .

والألفاظ التي يتكلم بها الناس في الطلاق « ثلاثة أنواع » :

« صيغة التنجيز . والارسال » كقوله : أنت طالق ، أو مطلقة فهذا يقع به الطلاق باتفاق المسلمين .

« الثاني » صيغة قسم ، كقوله : الطلاق يلزمني لأفعلن كذا . أو لأفعلن كذا . فهذا عين باتفاق أهل اللغة ، واتفاق طوائف الفقهاء ، واتفاق العامة ، واتفاق أهل الأرض .

« الثالث » صيغة تعليق ، كقوله : إن فعلت كذا فامرأتى طالق . فهذه إن كان قصده به اليمين . وهو الذي يكره . وقوع الطلاق مطلقاً كما يكره .

الاتقال عن دينه - اذا قال إن فعلت كذا فانا يهودي . أو يقول اليهودي :
ان فعلت كذا فانا مسلم : فهو يمين حكمه حكم الأول الذى هو بصينة القسم
باتفاق الفقهاء .

فان اليمين هى ما تضمنت حضا ، أو منعا ، أو تصديقا ، أو تكذيبا
بالتزام ما يكره الخالف وقوعه عند المخالفة . فالخالف لا يكون خالفا الا اذا
كره وقوع الجزاء عند الشرط . فان كان يريد وقوع الجزاء عند الشرط لم
يكن خالفا ، سواء كان يريد الشرط وحده ولا يكره الجزاء عند وقوعه ،
أو كان يريد الجزاء عند وقوعه غير مريد له ، أو كان مريدا لهما . فاما إذا
كان كارها للشرط وكارها للجزاء مطلقا - يكره وقوعه : وانما التزمه عند
وقوع الشرط ليمنع نفسه أو غيره ما التزمه من الشرط ؛ أو ليحضر بذلك
- فهذا يمين .

وان قصد ايقاع الطلاق عند وجود الجزاء كقوله ؛ ان أعطيتنى الفاقات
طالق ، وإذا طهرت فانت طالق ، وإذا زيت فانت طالق . وقصد ايقاع الطلاق
عند الفاحشة ؛ لا مجرد الحلف عليها : فهذا ليس يمين ؛ ولا كفارة فى هذا عند
أحد من الفقهاء فيما علمناه ؛ بل يقع به الطلاق اذا وجد الشرط عند السلف
وجهور الفقهاء .

فاليمن التي يقصد بها الحض، أو المنع، أو التصديق؛ أو التكذيب — بالتزامه عند المخالفة ما يكره وقوعه — سواء كانت بصيغة القسم؛ أو بصيغة الجزاء: يعين عند جميع الخلق من العرب وغيرهم؛ فإن كون الكلام يمينا مثل كونه امراً أو نهياً وخبراً. وهذا المعنى ثابت عند جميع الناس: العرب وغيرهم، وإنما تتنوع اللفاظ في الالفاظ؛ لا في المعاني؛ بل ما كان معناه يمينا أو امراً أو نهياً عند المعجم فكذلك معناه يعين أو امراً أو نهياً عند العرب. وهذا أيضاً يعين الصحابة رضوان الله عليهم؛ وهو يعين في العرف العام، ويعين عند الفقهاء كلهم.

وإذا كان «يمينا» فليس في الكتاب والسنة لليمن إلا حكامان. إما أن تكون اليمن منعقدة محترمة ففيها الكفارة. وإما أن لا تكون منعقدة محترمة — كالحلف بالخلوقات: مثل الكعبة، والملائكة؛ وغير ذلك — فهذا لا كفارة فيه بالاتفاق. فاما يعين منعقدة؛ محترمة؛ غير مكفرة: فهذا حكم ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يقوم دليل شرعي سالم عن المعارض المقام. فان كانت هذه اليمن من إيمان المسلمين فقد دخلت في قوله تعالى للمسلمين: (قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم). وإن لم تكن من إيمانهم؛ بل كانت من الحلف بالخلوقات: فلا يجب بالحنث لا كفارة ولا غيرها، فتكون مهترة.

فهذا ونحوه من دلالة الكتاب السنة والاعتباريين أن الإلزام بوقوع الطلاق للحالف في عينه حكم يخالف الكتاب والسنة، وحسب القول الآخر أن يكون مما يسوغ الاجتهاد. فاما أن يقال إنه لم يجب على المسلمين كلهم العمل بهذا القول، ويحرم عليهم العمل بذلك القول: فهذا لا يقوله أحد من علماء المسلمين بمد أن يعرف ما بين المسلمين من النزاع والأدلة. ومن قال بالقول المرجوح وخفى عليه القول الراجح كان حسبه أن يكون قوله سائلا لا يمنع من الحكم به والفتيا به.

أما إلزام المسلمين بهذا القول، ومنهم من القول الذي دل عليه الكتاب والسنة: فهذا خلاف أمر الله ورسوله وعباده المؤمنين من الأئمة الأربعة وغيرهم. فمن منع الحكم والفتيا بسدم وقوع الطلاق وتقليد من نفي بذلك فقد خالف كتاب الله وسنة رسوله واجماع المسلمين. ولا يفعل ذلك الا من لم يكن عنده علم، فهذا حسبه أن يعذر؛ لا يجب اتباعه، ومعاذ متبع لهواه لا يقبل الحق اذا ظهر له، ولا يصني لمن يقوله ليعرف ما قال؛ بل يتبع هواه بنير هدى من الله (ومن أضل ممن اتبع هواه بنير هدى من الله) فانه: إما مقلد، وإما مجتهد. فالمقلد لا ينكر القول الذي يخالف متبوعه انكارا من يقول هو باطل فانه لا يعلم انه باطل؛ فضلا عن أن يحرم القول به، ويوجب القول بقول سلفه. والمجتهد ينظر وينظر، وهو مع ظهور قوله لا يسوغ قول منازعيه الذي ساغ فيه الاجتهاد، وهو ما لم يظهر أنه خالف نصا ولا إجماعا، فنخرج عن حد

التقليد السائق والاجتهاد كان فيه شبه من الدين (واذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما فتينا عليه آباءنا) وكان ممن أتبع هواه بغير هدى من الله .

(١) ومن قال إنه اتبع هذه الفتيا فولد له ولد بعد ذلك فهو ولد زنا : كان هذا القائل في غاية الجهل والضلال . والمشاقة لله ولرسوله :

وعلى الجملة اذا كان الملتزم به قرينة لله تعالى يقصد به القرب الى الله تعالى :
لزمه فعله ، أو الكفارة . ولو التزم ما ليس بقرينة : كالتطليق ، والبيع ، والاجارة
ومثل ذلك : لم يلزمه ؛ بل يجزيه كفارة يمين عند الصحابة وجمهور المسلمين ،
وهو قول الشافعي وأحمد ، واحدى الروایتين عن أبي حنيفة ، وقول المحققين من
أصحاب مالك ؛ لأن الحلف بالطلاق على وجه اليمين يكره وقوعه اذا وجد
الشرط ، كما يكره وقوع الكفر : فلا يقع ، وعليه الكفارة . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن قال : الطلاق يلزم على المذاهب الأربعة ، أو نحو ذلك : هل يلزمه
الطلاق كما قال ؟ أم كيف الحكم ؟ .

فأجاب : وأما قول الخالف : الطلاق يلزم على مذاهب الأئمة الأربعة ، أو
على مذهب من يلزمه بالطلاق ؛ لا من يجوز في الحلف به كفارة . أو فلي

(١) آخر هذه الرسالة هو آخر رسالة مختصرة من هذه .

الحج : على مذهب مالك بن أنس . أو فلي كذا على مذهب من يلزمه من فقهاء المسلمين . أو فلي كذا على أغلظ قول قيل في الاسلام . أو فلي كذا أتى لا أستفتي من يفتني بالكفارة في الحلف بالطلاق . أو الطلاق يلزمني لأفعل كذا ولا أستفتي من يفتني بحل يعني أو رجعة في يعني ، ونحو هذه الألفاظ التي يلفظ فيها اللزوم تغليظاً يؤكده لزوم الملق عند الحنث ؛ لئلا يحث في يمينه ؛ فإن الحالف عند اليمين يريد تأكيد يمينه بكلام يحظر بياله من أسباب التأكيد ، ويريد منع نفسه من الحنث فيها بكل طريق يمكنه ، وذلك كله لا يخرج هذه العقود عن أن تكون أيماناً مكفراً ، ولو غلظ الأيمان التي شرع الله فيها الكفارة بما غلظ ، ولو قصد أن لا يحتث فيها بحال : فذلك لا يغير شرع الله . وإيمان الحالفين لا تغير شرائع الدين ؛ بل ما كان الله قد أمر به قبل يمينه فقد أمر به بعد اليمين ، واليمين ما زادتة الا قسداً

وليس لأحد أن يفتي أحداً بترك ما أوجبه الله ، ولا بفعل ما حرمه الله ولو لم يحلف عليه فكيف اذا حلف عليه ؟

وهذا مثل الذي يحلف على فعل ما يجب عليه : من الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وبر الوالدين ، وصلة الارحام ، وطاعة السلطان ، ومناصحته وترك الخروج ، ومحاربه ، وقضاء الدين الذي عليه ، وإداء الحقوق الى مستحقيها والامتناع من الظلم والفواحش ، وغير ذلك . فهذه الأمور كانت قبل اليمين واجبة ، وهي بعد اليمين أوجب .

وما كان محرما قبل اليمين فهو بعد اليمين أشد تحريما ؛ ولهذا كانت الصحابة يبايعون النبي صلى الله عليه وسلم على طاعته والجهاد معه ، وذلك واجب عليهم ولو لم يبايعوه ، فاليمة أكدته ، وليس لأحد أن ينقض مثل هذا العقد . وكذلك مبايعة السلطان التي أمر الله بالوفاء بها ليس لأحد أن ينقضها ولو لم يحلف ، فكيف إذا حلف ؟ ! بل لو عاهد الرجل غيره على بيع ، أو إجارة أو نكاح : لم يحز له أن يفدر به ، ولوجب عليه الوفاء بهذا العقد فكيف بمعاودة ولاية الأمور على ما أمر الله به ورسوله : من طاعتهم ، وناصحتهم ، والامتناع من الخروج عليهم . فكل عقد وجب الوفاء به بدون اليمين إذا حلف عليه كانت اليمين مؤكدة له ، ولو لم يحز فسخ مثل هذا العقد بل قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أربع من كن فيه كان منافقا خالسا ، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها ، إذا حدث كذب ، وإذا ائتمن خان ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر »

وما كان مباحا قبل اليمين إذا حلف الرجل عليه لم يصح حراما ؛ بل له أن يفعله ويكفر عن يمينه ، وما لم يكن واجبا فله إذا حلف عليه لم يصح واجبا عليه ، بل له أن يكفر يمينه ولا يفعله . ولو غلظ في اليمين بأي شيء غلظا ؛ فاعان الخالفين لا تنير شرائع الدين ، وليس لأحد أن يحرم يمينه ما أحله الله ، ولا يوجب يمينه ما لم يوجبه الله . هذا هو شرع محمد صلى الله عليه وسلم

وأما شرع من قبله فكان في شرع بني إسرائيل إذا حرم الرجل شيئا حرم عليه ، وإذا حلف ليفعل شيئا وجب عليه ، ولم يكن في شرعهم كفارة ، فقال تعالى : (كل الطعام كان حلا لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة) فإسرائيل حرم على نفسه شيئا حرم عليه ، وقال الله تعالى لنبينا : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي مرضاة أزواجك ؛ والله غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وهذا القرض هو المذكور في قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ؛ ولا تمتدوا إن الله لا يحب المعتدين . وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا ؛ واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون . لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ؛ ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ؛ فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم ؛ أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ؛ ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ؛ وأحفظوا أيمانكم ؛ كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون) .

ولهذا لما لم يكن في شرع من قبلنا كفارة بل كانت اليمين توجب عليهم فعل المحلوف عليه أمر الله أيوب أن يأخذ يده مضطحا فيضرب به ولا يمحت ، لأنه لم يكن في شرعه كفارة يمين ، ولو كان في شرعه كفارة يمين كان ذلك أيسر عليه من ضرب امرأته ولو بضغت ؛ فإن أيوب كان قد رد الله عليه أهله ومثلهم معهم ؛ لكن لما كان ما يوجبونه باليمين بمنزلة ما يجب

بالشرع . كانت اليمين عند كالتفر . والواجب بالشرع قد يرخص فيه عند الحاجة ، كما يرخص في الجلد الواجب في الحد إذا كان المضروب لا يحتمل التفريق ؛ بخلاف ما ألزمه الإنسان يمينه في شرعنا فإنه لا يلزم بالشرع فليزمه ما ألزمه ، وله نخرج من ذلك في شرعنا بالكفارة .

ولكن بعض علمائنا لما ظنوا أن الإيمان من مالا يخرج لصاحبه منه بل يلزمه ما ألزمه ، فظنوا أن شرعنا في هذا الموضع كشرع بني إسرائيل احتاجوا إلى الاحتياط في الإيمان : إما في لفظ اليمين ، وإما بخلع اليمين ، وإما بدور الطلاق ، وإما بحمل النكاح فاسداً فلا يقع فيه الطلاق . وإن غلبوا عن هذا كله دخلوا في التحليل ؛ وذلك لعدم العلم بما بعث الله به محمداً صلى عليه وسلم في هذا الموضع من الحنفية السمحة ، وما وضع الله به من الآصار والأغلال ، كما قال تعالى : (ورحمتي وسعت كل شيء ، فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة ، والذين هم بآياتنا يؤمنون . الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل ، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ، ويحل لهم الطيبات . ويحرم عليهم الخبائث ، ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم ، فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون) .

وصار ما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم لأمة هو الحق في نفس الأمر ، وما أحدث غيره غايته أن يكون بمنزلة شرع من قبله مع شرعه ؛ وإن كان

الذين قالوه باجتهادهم لهم سعي مشكور وعمل مبرور ، وهم مأجورون على ذلك
منايون عليه ؛ فإنه كلما كان من مسائل النزاع التي تنازعت فيه الأمة فأصوب
القولين فيه ما وافق كتاب الله وسنة رسوله : من أصاب هذا القول فله
أجران ، ومن لم يؤده اجتهاده الا الى القول الآخر كان له اجر واحد ؛
والقول الموافق لسنته مع القول الآخر بمنزلة طريق سهل مخصب يوصل الى
المقصود ، وتلك الأقوال فيها بعد ، وفيها وعورة ، وفيها حدوثه . فصاحبها
يحصل له من التعب والجهد أكثر مما في الطريقة الشرعية .

ولهذا اذا عاوا ما دل عليه الكتاب والسنة على تلك الطريقة التي تتضمن
من لزوم ما يفضله الله ورسوله : من القطيعة ، والفرقة ؛ وتشيت الشمل ،
وتخريب الديار ، وما يحبه الشيطان والسحرة من التفريق بين الزوجين
وما يظهر ما فيها من الفساد لكل عاقل . ثم إما أن يلزموا هذا الشر العظيم
ويدخلوا في الآصار والأغلال . وإما أن يدخلوا في منكرات أهل الاحتيال ،
وقد نزه الله النبي وأصحابه من كلا الفريقين عما أغنام به من الحلال .

« فالطرق ثلاثة » : إما الطريقة الشرعية المحضة الموافقة للكتاب
والسنة ، وهي طريق أفاضل السابقين الأولين ، وتاب عليهم بإحسان . وإما
طريقة الآصار والأغلال والمكر والاحتيال ، وإن كان من سلكها من
سادات أهل العلم والايان ، وهم مطيعون لله ورسوله فيما أتوا به من الاجتهاد

المأمور به (ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها) . وهذا كالمجتهد في القبلة إذا أدى اجتهاد كل فرقة الى جهة من الجهات الأربع : فكلهم مطيعون لله ورسوله مقيمون للصلاة ؛ لكن النتي أصاب القبلة في نفس الامر له أجران والعلماء ورثة الأنبياء ، وقال تعالى : (وداود وسليمان اذ يحكما في الحرت اذ قضت فيه غم القوم ، وكنا لحكمهم شاهدين فقهيهاها سليمان . وكلا آتينا حكما وعلما) وكل مجتهد مصيب : يعنى أنه مطيع لله ؛ ولكن الحق في نفس الامر واحد .

والمقصود هنا ان ما شرع الله تكفيره من الايمان هو مكفر ، ولو غلظه بأي وجه غلظ ، ولو التزم أن لا يكفره كان له أن يكفره ؛ فان التزاه أن لا يكفره التزم لتحريم ما أحله الله ورسوله ؛ وليس لأحد أن يحرم ما أحله الله ورسوله ؛ بل عليه في عينه الكفارة .

فهذا الملتزم لهذا الالتزام الغليظ هو يكره لزومه اياه ، و كلما غلظ كان لزومه له أكره اليه ؛ وانما التزمه لقصد الحظر والمنع ؛ ليكون لزومه له مانا من الحنت ؛ لم يلزمه لقصد لزومه اياه عند وقوع الشرط ؛ فان هذا القصد يتناقض عقد اليمين ؛ فان الحالف لا يحلف الا بالتزام ما يكره وقوعه عند المخالفة ؛ ولا يحلف قط الا بالتزامه ما يريد وقوعه عند المخالفة ، فلا يقول حالف ان فعلت كذا غفر الله لي ، ولا أمتنى على الاسلام ؛ بل يقول : إن فعلت

كذا فانا يهودي ، أو نصراني ، أو نأثي طوائق ، أو عبيدي أحرار .
 أبو كلثا أملكه صدقة ، أو علي عشر حجج حافيا مكشوف الرأس على مذهب
 مالك بن أنس ، أو فلي الطلاق على المذهب الأربعة ، أو فلي كذا على
 أغلظ قول .

وقد يقول مع ذلك : علي أن لأستقنى من يفتنى بالكفارة ، ويلتزم
 عند غضبه من اللوازم ما يرى أنه لا يخرج له منه اذا حنت . ليكون لزوم
 ذلك مانسا من الحنت ، وهو في ذلك لا يقصد قط أن يقع به شيء من تلك
 اللوازم وان وقع الشرط أو لم يقع ، واذا اعتقد انها تلزمه التزاما لا اعتقاده
 لزومها اليه مع كراهته لأن يلتزمه ؛ لامع ارادته ان يلتزمه ، وهذا هو الخالف
 واعتقاد لزوم الجزاء غير قصده للزوم الجزاء .

فان قصد لزوم الجزاء عند الشرط : لزمه مطلقا ؛ ولو كان بصيغة القسم
 فلو كان قصده أن يطلق امرأته اذا فعلت ذلك الأمر ، أو اذا فعل هو ذلك
 الأمر ، . فقال : الطلاق يلزمني لا تفعلين كذا . وقصده أنها تفعله فتطلق :
 ليس مقصوده أن ينهاها عن الفعل ، ولا هو كاره لطلاقها ؛ بل هو مريد
 لطلاقها : طلقت في هذه الصورة ، ولم يكن هذا في الحقيقة حالفا ؛
 بل هو ملق للطلاق على ذلك الفعل بصيغة القسم ، ومعنى كلامه معنى
 التعليل الذي يقصد به الإيقاع ، فيقع به الطلاق هنا عند الحنت في اللفظ
 الذي هو بصيغة القسم . ومقصوده مقصود التعليل . والطلاق هنا

انما وقع عند الشرط الذى قصد ايقاعه عنده ؛ لا عند ما هو حث فى الحقيقة ؛ اذا لا اعتبار بقصده ومراده ؛ لا بظنه واعتقاده ؛ فهو الذى تبنى عليه الأحكام كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « انما الأعمال بالنيات . وانما لكل امرئ ما نوى »

والسلف من الصحابة والتابعين لهم باحسان وجهاد الخلف من اتباع الأئمة الأربعة وغيرهم متفقون على أن اللفظ الذى يحتمل الطلاق وغيره اذا قصد به الطلاق فهو طلاق ، وان قصد به غير الطلاق لم يكن طلاقا . وليس للطلاق عندم لفظ معين ؛ فلماذا يقولون : إنه يقع بالصريح والكناية . ولفظ الصريح عندم كلفظ الطلاق لو وصله بما يخرج عن طلاق المرأة لم يقع به الطلاق كما لو قال لها : أنت طالق من وثاق الحبس ، أو من الزوج الذى كان قبلى ونحو ذلك .

والمرأة اذا أبضت الرجل كان لها أن تقتدى نفسها منه ، كما قال تعالى (ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئا الا أن يحافا ألا يقيما حدود الله فان خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ؛ تلك حدود الله فلا تمسوها ، ومن يتعد حدود الله ، فاولئك هم الظالمون) وهذا الخلع تبين به المرأة ، فلا يحل له أن يتزوجها بدمه الا برضاها ، وليس هو كالطلاق المجرد ؛ فان ذلك يقع رجما له أن يرتجما فى العدة بدون رضاها ؛ لكن تنازع العلماء فى هذا الخلع : هل يقع به طلاق بائنة محسوبة من الثلاث ؟ أو

تقع به فرقة بائنة وليس من الطلاق الثلاث بل هو فسخ ؟ على قولين مشهورين .

و « الأول » مذهب أبي حنيفة ومالك وكثير من السلف ، وتقل عن طائفة من الصحابة : لكن لم يثبت عن واحد منهم ، بل ضعف أحمد بن حنبل وابن خزيمة وابن المنذر وغيرهم جميع ما روي في ذلك عن الصحابة .

و « الثاني » أنه فرقة بائنة ، وليس من الثلاث وهذا ثابت عن ابن عباس باتفاق أهل المعرفة بالحديث ، وهو قول أصحابه : كطاووس وعكرمة وهو أحد قولي الشافعي ، وهو ظاهر مذهب أحمد بن حنبل وغيره من فقهاء الحديث ، واسحق بن راهوية : وأبي ثور ، ودواد ، وابن المنذر ، وابن خزيمة وغيرهم . واستدل ابن عباس على ذلك بأن الله تعالى ذكر الخلع بعد طائفتين ثم قال : (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فلو كان الخلع طلاقا لكان الطلاق اربعا .

ثم أصحاب هذا القول تنازعوا : هل يشترط أن يكون الخلع بنير لفظ الطلاق ؟ أو لا يكون الا بلفظ الخلع والفسخ والمفاداة ، ويشترط مع ذلك أن لا ينوي الطلاق ؟ أولا فرق بين أن ينويه أو لا ينويه ، وهو خلع بأي لفظ وقع بلفظ الطلاق أو غيره ؟ على أوجه في مذهب أحمد وغيره : أصحابنا الذي دل عليه كلام ابن عباس وأصحابه ، وأحمد بن حنبل وقدماء أصحابه ، وهو الوجه الأخير ، وهو : أن الخلع هو الفرقة بموض ، فتى فارقها بموض في

مقتدية لنفسها به ، وهو خالف لها بأى لفظ كان ، ولم ينقل أحد قط لاعتن
ابن عباس وأصحابه ولا عن أحمد بن حنبل أنهم فرقوا بين الخلع بلفظ الطلاق
وبين غيره ؛ بلا كلامهم لفظه ومعناه يتناول الجميع .

والشافعي رضي الله عنه لما ذكر القولين في الخلع هل هو طلاق أم لا ؟
قال : وأحب الذين قالوا هو طلاق هو فيما إذا كان بغير لفظ الطلاق ؛ ولهذا
ذكر محمد بن نصر والطحاوي أن هذا لا نزاع فيه ، والشافعي لم يحك عن
أحد هذا ؛ بل ظن أنهم يفرقون . وهذا بناء الشافعي على أن المقود وإن
كان منهاها واحدا فإن حكمها يختلف باختلاف الألفاظ . وفي مذهبه نزاع في الأصل

وأما أحمد بن حنبل فإن أصوله ونصوصه وقول جمهور أصحابه أن
الاعتبار في المقود بما فيها لا بالألفاظ ، وفي مذهبه قول آخر : أنه تختلف
الأحكام باختلاف الألفاظ ، وهذا يذكر في التكلم بلفظ البيع ، وفي المزاولة
بلفظ الاجارة ، وغير ذلك . وقد ذكرنا الفاضل ابن عباس وأصحابه ، والفاضل
أحمد وغيره ، وبيننا أنها بينة في عدم التفريق . وأن أصول الشرع لا تحتل
التفريق ، وكذلك أصول أحمد . وسببه ظن الشافعي أنهم يفرقون . وقد
ذكرنا في غير هذا الموضع وبيننا أن الآثار الثابتة في هذا الباب عن النبي صلى الله
عليه وسلم وابن عباس وغيره تدل دلالة بينة أنه خلع ؛ وإن كان بلفظ الطلاق ،
وهذه الفقرة توجب البيئونة . والطلاق الذي ذكره الله تعالى في كتابه هو
الطلاق الرجعي .

قال هؤلاء وليس في كتاب الله طلاق بأن محسوب من الثلاث أصلاً ، بل كل طلاق ذكره الله تعالى في القرآن فهو الطلاق الرجعي . وقال هؤلاء : ولو قال لامرأته : أنت طالق طلقة بائنة لم يقع بها إلا طلقة رجعية ؛ كما هو مذهب أكثر العلماء ؛ وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبه . قالوا : وتقسيم الطلاق إلى رجعي وبائن تقسيم مخالف لكتاب الله ، وهذا قول فقهاء الحديث ، وهو مذهب الشافعي ، وظاهر مذهب أحمد ؛ فإن كل طلاق بغير عوض لا يقع إلا رجعيًا . وإن قال : أنت طالق طلقة بائنة أو طلاقاً بائناً : لم يقع به عندهما إلا طلقة رجعية . وأما الخلع ففيه نزاع في مذهبهما . فمن قال بالقول الصحيح طرد هذا الأصل ، واستقام قوله ، ولم يتناقض كما يتناقض غيره ؛ إلا من قال من أصحاب الشافعي وأحمد : إن الخلع بلفظ الطلاق يقع طلاقاً بائناً ، هؤلاء أثبتوا في الجملة طلاقاً بائناً محسوباً من الثلاث فقتضوا أصلهم الصحيح الذي دل عليه الكتاب والسنة . وقال بعض الظاهرية : إذا وقع بلفظ الطلاق كان طلاقاً رجعيًا ؛ لا بائناً ؛ لأنه لم يمكنه أن يجعله طلاقاً بائناً لمخالفة القرآن ؛ وظن أنه بلفظ الطلاق يكون طلاقاً فجعله رجعيًا ، وهذا خطأ ؛ فإن مقصود الاقتداء لا يحصل إلا مع اليقونة ؛ ولهذا كان حصول اليقونة بالخلع مما لم يعرف فيه خلاف بين المسلمين ؛ لكن بعضهم جعله جائزاً ؛ فقال : للزوج أن يرد الموضع ويراجعها ؛ والتي عليه الأئمة الأربعة والجمهور أنه لا يملك الزوج وحده أن يفسخه ، ولكن لو اتفقا على فسخه كالتقاعيل : فهذا فيه نزاع آخر ، كما بسط في موضعه .

والمقصود هنا أن كتاب الله يبين أن الطلاق بعد الدخول لا يكون إلا رجماً ، وليس في كتاب الله طلاق بأن الإقبال الدخول . وإذا انقضت المدة فإذا طلقها ثلاثاً فقد حرمت عليه ، وهذه الينونة الكبرى ، وهي أنما تحصل بالثلاث لا بطلقة واحدة مطلقة : لا يحصل بها لا ينونة كبرى ، ولا صغرى . وقد ثبت عن ابن عباس أنه قيل له . إن أهل اليمن عامة طلاقهم الفداء ، فقال ابن عباس : ليس الفداء بطلاق . ورد المرأة على زوجها بعد طلقتين وخلع مرة . وبهذا أخذ أحمد بن حنبل في ظاهر مذهبه والشافعي في أحد قوليهِ ؛ لكن تنازع أهل هذا القول : هل يختلف الحكم باختلاف الألفاظ ؟ والصحيح أن المعنى إذا كان واحداً فلا اعتبار بأي لفظ وقع ؛ وذلك أن الاعتبار بمقاصد العقود وحقاتها لا باللفظ وحده ، فما كان خلعاً فهو خلع بأي لفظ كان ، وما كان طلاقاً فهو طلاق بأي لفظ كان . وما كان يميناً فهو يمين بأي لفظ كان ، وما كان إيلاء فهو إيلاء بأي لفظ كان ، وما كان ظهاراً فهو ظهار بأي لفظ كان .

والله تعالى ذكر في كتابه « الطلاق » و « اليمين » و « الظهار » و « الإيلاء » و « الافتداء » وهو الخلع ، وجعل لكل واحد حكمًا ، فيجب أن نعرف حدود ما أنزل الله على رسوله ، وندخل في الطلاق ما كان خلافاً ، وفي اليمين ما كان يميناً ، وفي الخلع ما كان خلعاً ، وفي الظهار ما كان ظهاراً ؛ وفي الإيلاء ما كان إيلاء . وهذا هو الثابت عن أئمة الصحابة وقضاةهم والتابعين لهم بإحسان . ومن العلماء من اشتبه عليه بعض ذلك ببعض ،

فيجعل ما هو ظاهر طلاقاً : فيكثر بذلك وقوع الطلاق الذي ينفذه الله ورسوله ، ويحتاجون إما إلى دوام المكروه ؛ وإما إلى زواله بما هو أكره إلى الله ورسوله منه ، وهو « نكاح التحليل » .

وأما الطلاق الذي شرعه الله ورسوله فهو أن يطلق امرأته إذا أراد طلاقها طليقة واحدة في طهر لم يصبها فيه ، أو كانت حاملاً قد استبان حملها ، ثم يدعيها تبرص ثلاثة قروء ، فإن كان له غرض راجعها في العدة ، وإن لم يكن له فيها غرض ؛ سرحها بإحسان . ثم إن بدله بمد هذا إرجاعها يتزوجها بعقد جديد ، ثم إذا أراد إرتجاعها أو تزوجها ، وإن أراد أن يطلقها طليقتها فهذا طلاق السنة المشروع .

ومن لم يطلق إلا طلاق السنة لم يحتاج إلى ما حرم الله ورسوله من نكاح التحليل وغيره ؛ بل إذا طلقها ثلاث تطليقات له في كل طليقة رجعة ، أو عقد جديد ؛ فهذا قد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره ، ولا يجوز عودها إليه بنكاح تحليل أصلاً ؛ بل قد « لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له » واتفق على ذلك أصحابه وخلفاؤه الراشدون وغيرهم ، فلا يعرف في الإسلام أن النبي صلى الله عليه وسلم أو أحداً من خلفائه أو أصحابه أعاد المطلقه ثلاثاً إلى زوجها بمد نكاح تحليل أبداً ، ولا كان نكاح التحليل ظاهراً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ؛ بل كان من يفضله سرا ، وقد لا تعرف المرأة ولا وليها وقد « لمن النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له » وفي الربا قال : « لمن الله آكل الربا ، وموكله ، وشاهديه ، وكاتبه » فلو كان كاتب الشهود ، لأنهم كانوا يشهدون على دين الربا ، ولم يكونوا يشهدون على نكاح التحليل .

و « ايضا » فان النكاح لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يكتب فيه صداق كما تكتب الديون ، ولا كانوا يشهدون فيه لأجل الصداق ؛ بل كانوا يعقدونه بينهم ، وقد عرفوا به ، ويسوق الرجل المهر للمرأة فلا يبقى لها عليه دين ؛ فلذلك لم يذكر رسول الله في نكاح التحليل الكتاب والشهود كما ذكرهم في الزنا .

ولهذا لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاشهاد على النكاح حديث .
وزاع العلماء في ذلك على أقوال في مذهب أحمد وغيره . فقول : يجب الاعلان أشهدوا أو لم يشهدوا ، فإذا أعلنوه ولم يشهدوا تم المقعد ، وهو مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايات . وقيل : يجب الاشهاد : أعلنوه أو لم يعلنوه ، فتي أشهدوا وتواصوا بكتمانهم لم يبطل ، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي ، وأحمد في إحدى الروايات . وقيل : يجب الأمران الاشهاد والاعلان . وقيل : يجب أحدهما . وكلاهما يذكر في مذهب أحمد .

وأما « نكاح السر » الذي يتواصون بكتمانهم ولا يشهدون عليه أحداً : فهو باطل عند عامة العلماء ، وهو من جنس السفاح قال الله تعالى : (وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين ولا متخذي أخدان) . وهذه المسائل مبسطة في موضعها .

وإنما المقصود هنا التنبيه على الفرق بين الأقوال الثابتة بالكتاب والسنة .
وما فيها من العدل والحكمة والرحمة ؛ وبين الأقوال المرجوحة . وإن ما بين
الله به نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم من الكتاب والحكمة يجمع مصالح العباد
في المعاش والمعاد على أكمل وجه : فإنه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين ، ولا نبي
بعده ، وقد جمع الله في شريعته ما فرقه في شرائع من قبله من الكمال ؛ إذ ليس
بعده نبي ، فأكمل به الأمر ، كما كمل به الدين . فكتاباه أفضل الكتب ،
وشريعته أفضل الشرائع ، ومنهاجه أفضل المناهج ، وأتمه خير الأمم ، وقد
عصمها الله على لسانه فلا تجتمع على ضلالة ؛ ولكن يكون عند بعضها من العلم
والفهم ما ليس عند بعض ، والعلماء ورثة الأنبياء ، وقد قال تعالى : (وداود
وسليمان إذ يحكمان في الحرت إذ قضت فيه غم القوم ، وكنا لحكمهم
شاهدين . ففهمناها سليمان ، وكلا آتينا حكماً وعلماً) فهذان نبيان كريمان
حكما في قصة نخص الله أحدهما بالفهم ؛ ولم يعب الآخر ؛ بل أشنى عليهما جميعاً
بالحكم والعلم . وهكذا حكم العلماء المجتهدين ورثة الأنبياء ، وحلفاء الرسل
العاملين بالكتاب .

وهذه القضية التي قضى فيها داود وسليمان للعالمين فيها وما يشبهها
أيضاً قولان . منهم من يقضي بقضاء داود . ومنهم من يقضي بقضاء سليمان ،
وهذا هو الصواب ، وكثير من العلماء أو أكثرهم لا يقول به ؛ بل قد
لا يعرفه . وقد بسطنا هذا في غير هذا الجواب . والله أعلم بالصواب

وأما إذا « حلف بالحرام » فقال : الحرام يلزمني لأفعل كذا ، أو الحلال
علي حرام لأفعل كذا ، أو ما أحل الله علي حرام إن فعلت كذا ، أو ما يحل
علي المسلمين يحرم علي إن فعلت كذا ، أو نحو ذلك ، وله زوجة . ففي هذه
المسألة نزاع مشهور بين السلف والخلف ؛ لكن القول الراجح أن هذه يمين
لا يلزمه بها طلاق ، ولو قصد بذلك الحلف بالطلاق ، وهو مذهب أحمد
المشهور عنه ، حتى لو قال : أنت علي حرام ونوى به الطلاق لم يقع به
الطلاق عنده .

ولو قال أنت علي كظهر أمي وقصد به الطلاق فإن هذا لا يقع به الطلاق
عند عامة العلماء ، وفي ذلك أنزل الله القرآن ، فانهم كانوا يسدون الظهار
طلافاً ، والايلاء طلاقاً : فرفع الله ذلك كله ، وجعل في الظهار الكفارة
الكبرى ، وجعل الايلاء يميناً يترتب فيها الرجل أربعة أشهر . فيما أن يمسك
بمخروف ، أو يسرح بإحسان . وكذلك قال كثير من السلف والخلف : إنه
إذا كان مزوجاً غرم امرأته أو حرم الحلال مطلقاً كان مظاهراً ، وهو
مذهب أحمد .

وإذا حلف بالظهار ، أو الحرام لا يفعل شيئاً ، وحنث في يمينه : أجزأته
الكفارة في مذهبه ؛ لكن قيل : إن الواجب كفارة ظهار ، سواء حلف

أو أوقع ، وهو المنقول عن أحد . وقيل : بل إن حلف به أجزأه كفارة يمين ، وإن أوقعه لزمه كفارة ظهار . وهذا أقوى وأقرب على أصل أحد وغيره . فالخالف بالحرام تجزؤه كفارة يمين ، كما تجزئ الجالف بالنفر إذا قال : إن فعلت كذا فعلت الحج ، أو فالي صدقة .

وكذلك إذا حلف بالمتى لزمته كفارة يمين عند أكثر السلف من الصحابة والتابعين ، وكذلك الحلف بالطلاق تجزئ أيضاً فيه كفارة يمين ، كما أفنى من أفنى به من السلف والخلف ، والثابت عن الصحابة لا يخالف ذلك ؛ بل معناه يواظبه . وكل يمين يحلف بها المسلمون من أيمانهم ففيها كفارة يمين ، كما دل عليه الكتاب والسنة .

وأما إذا كان مقصود الرجل أن يطلق أو يمتق أو أن يظهر : فهذا يلزمه مأوقعه ، سواء كان منجزاً أو مطلقاً ، فلا تجزؤه كفارة يمين . والله أعلم بالصواب .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل قال : الطلاق يلزمنى ما بقيت أحلف بالطلاق ؛ الا ان كنت
سأهيا ؛ أو غالطا . لأنه تخاصم مع شخص وحصل له حرج فقال : أبيان
المسلمين تلزمنى . أو الا بيان تلزمنى على مذهب مالك ؛ لا بد أن أشكوك الى
المحتسب ؛ ولم يكن ذكر اليمين الأول ؛ وهو شافعى المذهب ؛ فما يجب على
اليمين ؟ .

فأجاب : اذا كان ناسيا لليمين الأول وحلف الثانية ثم ذكرها بعد ذلك
فلا حث عليه فى ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل قال لزوجته : الطلاق يلزمنى متى رأيت فلانة عندك طلقتك ؛
فهل يحث اذا طلعت ولم يرها أو اجتمعا ثلاثهم فى مكان غير المحلوف عليه ؟

فأجاب : رضى الله عنه : اذا طلعت ولم يرها أو اجتمع بها فى بيت غيره
لم يحث ، الا أن يكون فى بيته ؛ أو سبب اليمين ما يقتضى ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل خرجت زوجته بنير إذنه ، ثم قال لها : الطلاق يلزمني ثلاثا ما بقيت أرفع العصا عنك ؛ ونيتته في ذلك اذا خرجت بنير إذنه : فهل يجب الطلاق بالحال : أو إذا خرجت بنير إذنه ؟ وهل اذا أذن لها بعد ذلك ؟

فأجاب : لا طلاق عليه بالحال ؛ بل اذا خرجت بنير إذنه حنت ، فان أذن لها أذنا عاما جاز إذا لم يكن له نية أو سبب يخالف ذلك . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل اتهم زوجته بسرقة دراهم ؛ فقالت : والله ما أخذت شيئا . فقال الطلاق يلزمني منك ثلاثا إن لم تحضري الدراهم : ما تكون له زوجته ؟

فأجاب : إن تبين أنها لم تأخذ الدراهم فلا حنت عليه في أصح قولي العلماء لأن المحلوف عليه ممتنع ؛ ولأنه لم يقصد بردها الا إذا كانت أخذتها . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل جرى منه كلام في زوجته وهي حامل ، فقال : ان جاءت زوجتي
يمنت فهي طالق ، ثم أنه قبل الولادة جرى بينهم كلام فنزل عن طلبة ، ثم إنها
بعد ذلك وضعت بنتا . فهل يقع على الزوج الطلاق ، أم لا ؟

فأجاب . ان كان قد أبانها بالطلقة بان تكون الطلقة بموض ، أو ودعها
حتى تنقضي عدتها : فهذا فيه قولان مشهوران للعلماء . وفيها قولان للشافعي
« أحدهما » يقع وهو رواية مخرجة في مذهب أحمد . وان كان لم يبينها بل
راجع في المدة فان النكاح باق ، فان وجدت العفة المعلق بها وقع الطلاق

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تخاصم هو وامرأته ، وأنجرح منها ؛ فقال : الطلاق يلزمني
منك ثلاثا : إن قلت طلقني طلقتك . فسكتت ، ثم قالت لأمها : أي شيء
يقول ؟ قالت أمها : يقول كذا . قولي له : طلقني : ثم قالت المرأة : طلقني .
فهل يقع طلاق بواحدة : أو بثلاث ؟ أو لا يقع ؟

فأجاب الحمد لله : إذا لم ينو بقوله : إذا قلت طلقني طلقتك . أنه طلقها في المجلس ؛ بل يطلقها عند الشهود . وأما إذا لم ينو شيئا لم يحنث إذا اقترقا من غير طلاق ؛ لكن يطلقها بعد ذلك الطلاق الذي قصد يمينه . وأما إذا لم يقصد أن يطلقها ثلاثا ، ولا اثنتين أجزأ أن يطلقها طلاقا واحدة . هذا إن كان مقصوده اجابة سؤالها مطلقا . وأما إذا قصد اجابة سؤالها إذا كانت طالبة للطلاق ، فإذا رجعت ، وقالت : لا أريد الطلاق : لم يكن عليه شيء إذا لم يطلقها . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل قال لزوجته وهو ساكن بها في غير منزل سكنها : إن قعدت عندكم فانت طالق ؛ وإن سكنت عندكم فانت طالق : ثم قال أيضا : أنت علي حرام ؛ ثم انتقل بنفسه ومئاعه دون زوجته الى مكان آخر ؛ وعادت زوجته الى مكانها الأول ؛ فإذا عاد وقعد عند زوجته يقع عليه طلاق واحدة ؟ أم طلقتان ؟ وهل السكن هو القعود ؟ أو بينهما عموم وخصوص ؟ وإذا لم ينو بالحرام الطلاق : هل يقع عليه كالمو نوى ؟ وهل إذا كان مذهب زول به هذه الصورة مخالفًا لمذهبه هل يجوز له التقليد أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله . أما قوله : إن قدمت عندكم وإن سكنت عندكم فإن كان نية الخالف بالعمود إذا انتقض سبب تلك الحال ؛ بمنزلة من دعي إلى غداء خلف أنه لا يتنهدى ؛ فإن سبب اليمين أنه أراد بذلك الغداء الميعن ، ولهذا كان الصحيح أنه لا يحنث ببدء غير ذلك : وهكذا إذا كان قد زار هو وامرأته قوما فرأى من الأحوال ما كره أن تقيم تلك المرأة عندهم خلف أنه لا يقيم ، ولا يسكن ، وقصد على تلك الحال ، أو كان سبب اليمين يدل على ذلك .

وأما إن كان قد نوى العموم بحيث قصد أنه لا يقع عند عدم ولا يساكنهم بحال فإنه لا يحنث بالعمود . وإن اطلق اليمين فيه نزاع مشهور بين العلماء . وحيث يحنث بالعمود فإنه إذا كان العمود الذى قصده هو السكنى لم يحنث بأكثر من طلبة ؛ إلا أن يقصد أكثر من ذلك ؛ كما لو كرر اليمين بالله على فعل واحد لم يلزمه الا كفارة واحدة على الصحيح .

وإن كان العمود داخلا فى ضمن السكنى - كما هو ظاهر اللفظ المطلق - فهذه المسألة تتدخل الصفات ، كما لو قال : إن أكلت تفاحة واحدة : فقد قيل : تقع طلقتان ؛ لوجود الصفتين . وقيل : لا يقع الاطلاق واحدة أيضا . وهو أقوى ، فإن المفهوم من هذا الكلام أنك طالق سواء أكلت تفاحة كاملة أو نصفها ، وكذلك إذا قال : إن قصدت . فالعمود « لفظ مشترك » يراد به السكنى مشتملا على العمود ، ويكون

أولاً حلف أنه لا يقعد ، ثم حلف على ما هو أعم من ذلك وهو السكنى فإذا سكن كان الأول بمض الثاني ، فلا يقع أكثر من طلاقه إذا قيل بوقوع الطلاق عليه على أقوى القولين .

وأما قوله : « أنت علي حرام » فإن حلف أن لا يفعل شيئاً فضله : فعله كفارة يمين . وإن لم يحلف ؛ بل حرماً تحريماً : فهذا عليه كفارة ظاهر ، ولا يقع به طلاق في الصورتين . وهذا قول جمهور أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأئمة المسلمين : يقولون : إن الحرام لا يقع به طلاق إذا لم ينو ، كما روي ذلك عن أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وهومينع أبي حنيفة ، والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم . وإن كان من متأخري أتباع بعض الأئمة من زعم أن هذا اللفظ قد صار بحكم العرف صريحاً في الطلاق : فهذا ليس من قول هؤلاء الأئمة المتبوعين .

وقد كانوا في أول الإسلام يرون لفظ « الظهار » صريحاً في الطلاق وهو قوله : « أنت علي كظهر امي » . حتى تظاهر أوس بن الصامت من امرأته المجادلة ، التي ثبت حكمها فيما أنزل الله (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله) وأفتاها النبي صلى الله عليه وسلم أولاً بالطلاق . حتى نسخ الله ذلك ، وجعل الظهار موجباً للكفارة ، ولو نوى به الطلاق .

« والحرام » نظير الطهار ، لأن ذلك تشبيه لها بالمحرمة ، وهذا نطق بالتحريم ، وكلاهما منكر من القول وزور ، فقد دل كتاب الله على أن تحريم الحلال يمين بقوله : (لم تحرم ما أحل الله لك) الى قوله : (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) . مع ان هذا ليس موضع بسط ذلك .

وأما تقليد المستفتي للفتي فالنبي عليه الأئمة الأربعة وسائر أئمة العلم انه ليس على أحد ولا شرع له التزام قول شخص معين في كل ما يوجه ويحرمه ويبيحه ؛ الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لكن منهم من يقول : على المستفتي ان يقلد الأعلام الأروع ممن يمكنه استفتاءه . ومنهم من يقول : بل يخير بين الفتين ؛ [و] اذا كان له نوع تمييز ، فقد قيل : يتبع أى القولين أرجح عنده بحسب تمييزه ، فان هذا أولى من التخيير المطلق . وقيل : لا يجتهد الا اذا صار من أهل الاجتهاد . والأول اشبه . فاذا ترجح عند المستفتي أحد القولين : إما لرجحان دليله بحسب تمييزه ، واما لكون قائله أعلم وأروع : فله ذلك وان خالف قوله المذهب .

وسئل شيخ الاسلام رحمه الله

عن رجل قال لحامه : إن لم تبيعني جاريتك والا ابنتك طالق ثلاثا . فقالوا : ما بيعك الجارية . فقال : ابنتكم طالق ثلاثا . وبنته إن لم تعطيني الجارية ؟

فأجاب : إن كان قد نوى الشرط بقلبه ولم يقصد الطلاق فلا حنت عليه .
وهذا مذهب الشافعي واحد وغيرهما أنه لا يلزمه الطلاق فيما بينة وبين الله .
والله اعلم .

وسئل

عن من قال لزوجته : إن دخلت الدار فانت طالق . فدخلت ناسية ؟

فأجاب : الحمد لله إذ قال إن دخلت الدار فانت طالق فدخلت ناسية
لم يقع الطلاق في أظهر قولي العلماء وهو مذهب أهل مكة : كمرو بن دينار
وابن جريح وغيرهما ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد . والله اعلم .

وسئل شيخ الإسلام

الشجاع المقدم ، لبت الحروب وأسد السنة ؛ الصابر في ذات الله
على المحنة ، العلم بالحجة ، أحمد بن عبد الحليم ، بن عبد السلام ، بن تيمية ، رحمه
الله رب البرية : عن رجل حلف بالطلاق الثلاث أن القرآن صوت وحرف ،
وان الرحمن عن العرش استوى : على ما يفيد الظاهر وفيه الناس من ظاهره
هل يحنت في هذا أم لا ؟

فأجاب رحمه الله تعالى : الحمد لله رب العالمين . إن كان مقصود هذا الخالف أن أصوات العباد بالقرآن ، والمداد الذي يكتب به حروف القرآن قديعة أزلية : فقد حنت في عينه . وما علمت أحداً من الناس يقول ذلك ، وإن كان قد يكره تجريد الكلام في المداد الذي في المصحف وفي صوت المبد لئلا يتدفع بذلك إلى القول بخلق القرآن . ومن الناس من تكلم في صوت المبد وإن كنا نعلم أن الذي نقرأه هو كلام الله حقيقة ؛ لا كلام غيره ، وإن الذي بين اللوحين هو كلام الله حقيقة ؛ لكن ما علمت أحداً حكم على مجموع المداد المكتوب به ، وصوت المبد بالقرآن : بأنه قديم .

ولكن الذين في قلوبهم زيغ من أهل الأهواء لا يفهمون من كلام الله وكلام رسوله و كلام السابقين الأولين والتابعين لهم بإحسان في « باب صفات الله » إلا المعاني التي تليق بالخلق ؛ لا بالخالق ، ثم يريدون تحريف الكلم عن مواضعه في كلام الله و كلام رسوله إذا وجدوا ذلك فيها ، وإن وجدوه في كلام التابعين للسلف اقتصروا الكذب عليهم ، وقالوا عنهم بحسب الفهم الباطل الذي فهموه ، أو زادوا عليهم في الألفاظ ، وغيروها قدراً ووصفاً ، كما نسمع من الستم . ونرى في كتبهم .

ثم بعض من يحسن الظن بهؤلاء الثقل قد يحكى هذا المذهب عن حكومه عنهم ، ويسلم ويبحث مع من لا وجود له ، وذمه واقع على موصوف غير

موجود ، نظير ما صرف الله عن رسوله صلى الله عليه وسلم حيث قال :
« ألا تعجبون من قرش يشتمون مذمما ، وأنا محمد ؟ ! » .

وهذا نظير ما تحكى الرافضة عن أهل السنة من أهل الحديث والفقہ
والعبادة والمعرفة أنهم ناصبة ، وتحكى القدرية عنهم أنهم مجبرة ، وتحكى
الجرمية عنهم أنهم مشبهة ، ويحكى من خالف الحديث ونابذ أهله عنهم :
أنهم نابتة ، وحشوية ، وغشاء ، وغثراء . الى غير ذلك من الأسماء
المكذوبة . ومن تأمل كتب المتكلمين الذين يخالفون هذا القول وجدتم
لا يبحثون فى الغالب أوفى الجميع الا مع هذا القول الذى ماعلنا لقائله وجودا .

وإن كان مقصود الخالف : أن القرآن الذى أنزله الله على محمد صلى الله عليه
وسلم هو هذه المائة والأربع عشرة سورة : حروفا ومعانيها ، وان القرآن
ليس هو الحروف دون المعانى ، ولا المعانى دون الحروف : بل هو مجموع
الحروف والمعانى ، وان تلاوتنا للحروف وتصورنا للمعانى لا يخرج المعانى
والحروف عن أن تكون موجودة قبل وجودنا : فهذا مذهب المسلمين .
ولا خفى عليه . .

و كذلك إن كان مقصوده أن هذا القرآن الذى يقرأ المسلمون ،
ويكتبونه فى مصاحفهم : هو كلام الله سبحانه حقيقة ؛ لا مجازا ، وأنه

لا يجوز نفي كونه كلام الله ؛ إذ الكلام يضاف حقيقة لمن قاله متصفا به مبتدئا وان كان قد قاله غيره مبثقا مؤديا ، وهو كلام لمن اتصف به مبتدئا ؛ لا من بلنه مؤديا .

فإننا بالاضطرار نعلم من دين رسول الله صلى الله عليه وسلم ودين سلف الأمة أن قائلوا قال : إن هذه الحروف - حروف القرآن - ما هي من القرآن وإنما القرآن اسم لمجرد المعاني : لأنكروا ذلك عليه غاية الإنكار ، وكان عندهم بمنزلة من يقول : إن جسد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو داخل في اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وإنما هذا اسم للروح دون الجسد . أو يقول : إن الصلاة ليست اسما لحرركات القلب واليدن ؛ وإنما هي اسم لأعمال القلب فقط .

وكذلك ذكر الشهرستاني - وهو من أخبر الناس بالملل والنحل والمقالات في نهاية الأقدام - أن القول بحدوث حروف القرآن قول محدث وأن مذهب سلف الأمة نفي الخلق عنها ؛ وهو من أعيان الطائفة القائلة بمحدثها .

ولا يحسب اللبيب أن في العقل أو في السمع ما يخالف ذلك ؛ بل من تبحر في المقولات ووقف على أسرارها : علم قطعا أن ليس في العقل الصريح الذي لا يكذب قط ما يخالف مذهب السلف وأهل الحديث ؛ بل يخالف

ماقد يتوهمه المنازعون لهم بظلمة قلوبهم وأهواء قهوسهم ؛ أو ماقد يشكرونها عليهم ؛ لعدم التقوى ، وقلة الدين .

ولو فرض - على سبيل التقدير - أن العقل الصريح الذى لا يكذب يتناقض بمض الأخبار : للزوم أحد الأمرين : إما تكذيب الناقل . أو تأويل المنقول ؛ لكن - وقف الحمد - هذا لم يقع ؛ ولا ينبغي أن يقع قط فإن حفظ الله ما أنزله من الكتاب والحكمة يأتى ذلك . نعم ! يوجد مثل هذا فى أحاديث وضعتها الزنادقة ليشتنبوا بها أهل الحديث ، كحديث « عرق الخليل » و « الجمل الأورق » وغير ذلك مما يعلم العلماء بالحديث أنه كذب .

وما يوضح هذا ما قد استفاد عن علماء الاسلام : مثل الشافعى ، والحميدى . وأحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وغيرهم : من إنكارهم على من زعم أن لفظ القرآن مخلوق ، والآثار بذلك مشهورة فى كتاب ابن أبى حاتم ، وكتاب اللالكاى : تلميذ أبى حامد الأسفرائينى . وكتاب الطبرانى ؛ وكتاب شيخ الاسلام ، وغيرهم ممن يطول ذكره . وليس هذا موضع التقرير بالأدلة والأسولة ، والاجوبة .

وكذلك إن كان مراد الخالف بذكر الصوت : التصديق بالآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته وتابعيه ، التي وافقت القرآن وتلقاها السلف بالقبول : مثل ما خرجا في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من « ان الله ينادى آدم بصوت » وما استشهد به البخارى في هذا الباب من « ان الله ينادى عباده يوم القيامة بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب » ومثل « ان الله إذا تكلم بالرحي - القرآن ؛ أو غيره - سمع أهل السموات صوته » وفي قول ابن عباس : سمعوا صوت الجبار . وأن الله كلم موسى بصوت . إلى غير ذلك من الآثار التي قالها : إما ذكرها وإما آثراً : مثل عبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وأبي هريرة وعبد الله بن أنيس ، وجابر بن عبد الله ، ومسروق أحد أعيان كبار التابعين وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أحد الفقهاء السبعة ، وعكرمة مولى ابن عباس ، والزهري ، وابن المبارك ، وأحمد بن حنبل ؛ ومن لا يحصى كثرة . ولا ينقل عن أحد من علماء الاسلام قبل المائة الثانية أنه أنكر ذلك ولا قال خلافه ؛ بل كانت الآثار مشهورة بينهم متداولة في كل عصر ومصر ؛ بل أنكر ذلك شخص في وقت الامام أحمد ؛ وهو أول الأزمنة التي نبئت فيها البدع بانكار ذلك على النصوص ، وإلا فقبله قد نبغ من أنكر ذلك وغيره ، فهجروا أهل الاسلام من أنكر ذلك ؛ وصار بين المسلمين كالجلجلى الأجرب . فان أراد الخالف ما هو متقول عن السلف قولا صحيحا فلا حنت عليه

وأما حلقه : ان « الرحمن على العرش استوى » على ما يفيد الظاهر
وضممه الناس من ظاهره بلفظة « الظاهر » قد صارت مشتركة ؛ فان
الظاهر في الفطر السليمة واللسان العربي والدين القيم ولسان السلف غير
الظاهر في عرف كثير من المتأخرين . فان أراد الخالف بالظاهر شيئا من المعاني
التي هي من خصائص المحدثين ، أو ما يقتضى نوع تقصير : بأن يتوهم أن الاستواء
مثل استواء الأجسام على الأجسام ، أو كاستواء الأرواح إن كانت لا تدخل
عنده في اسم الأجسام : فقد حنت في ذلك ، وكذب ؛ وما أعلم أحداً
يقول ذلك ؛ إلا ما يروى عن مثل داود الجواربي البصري ، ومقاتل بن
سليان الخراساني ، وهشام بن الحكم الرافضي ؛ ونحوهم ؛ ان صح
النقل عنهم

فانه يجب القطع بأن الله ليس كمثل شيء ؛ لا في نفسه ، ولا في صفاته
ولا في أفعاله ، وان مباينته للمخلوقين ؛ وتنزهه عن مشاركتهم أكبر وأعظم
مما يعرفه العارفون من خليقته ، ويصفه الواصفون . وان كل صفة تستلزم
حدوثاً أو تقصيراً غير الحدوث فيجب نفيها عنه . ومن حكى عن أحد من أهل
السنّة أنه قال صفاته بصفات خلقه : فهو إما كاذب ؛ أو مخطئ .

وإن أراد الخالف بالظاهر ما هو الظاهر في فطر المسلمين قبل ظهور
الأنواء وتشتت الآراء ؛ وهو الظاهر الذي يليق بجلاله سبحانه وتعالى

كما أن هذا هو الظاهر في سائر ما يطلق عليه سبحانه من أسمائه وصفاته كالحياء ؛ والعلم ، والقدرة ؛ والسمع ، والبصر ؛ والكلام ؛ والارادة والمحبة ، والغضب ؛ والرضا ؛ كقوله : « ما منك أن تسجد لما خلقت يدي » و « ينزل ربنا إلى مماء الدنيا كل ليلة » إلى غير ذلك : فإن ظاهر هذه الألفاظ إذا طلقت علينا أن تكون أعراضاً أو أجساماً ؛ لأن ذواتنا كذلك ؛ وليس ظاهرها إذا اطلقت على الله سبحانه وتعالى إلا ما يليق بحلاله ويناسب نفسه الكريمة ؛ فكما أن لفظ « ذات » و « وجود » و « حقيقة » : تطاق على الله وعلى عباده ، وهو على ظاهره في الاطلاقين ؛ مع القطع بأنه ليس ظاهره في حق أنه مساوياً لظاهره في حقنا ؛ ولا مشاركاً له : فيما يوجب نقصاً او حدوثاً ، سواء جمعت هذه الألفاظ متواطئة ، او مشتركة ؛ او مشككة كذلك قوله : (انزله بعله) و (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) (لما خلقت يدي) (الرحمن على العرش استوى) . الباب في الجميع واحد

وكان قديماً « الجهمية » ينكرون جميع الصفات لله التي هي فينا أعراض كالعلم ، والقدرة . أو أجسام : كاليد . والوجه . وحدثائهم اقرؤا بكثير من الصفات التي هي فينا أعراض : كالعلم ، والقدرة . وأنكروا بعضها ، والصفات التي هي فينا أجسام . وفيهم من أقر ببعض الصفات التي هي فينا أجسام كاليد .

« وأما السلفية » فملى ما حكاه الخطابي وأبو بكر الخطيب وغيرهما ، قالوا : مذهب السلف إجراء أحاديث الصفات وآيات الصفات على ظاهرها . مع نفي الكيفية والتشبيه عنها ؛ فلا تقول : إن معنى اليد القدرة ، ولا أن معنى السمع العلم . وذلك أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات يحتذى فيه حذوه ويتبع فيه مثاله . فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية ، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات كيفية .

فقد أخبرك الخطابي ، والخطيب — وهما إمامان من أصحاب الشافعي متفق على علمها بالنقل ، وعلم الخطابي بالمعنى — أن مذهب السلف إجراءها على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها . والله يعلم أي قد بالنت في البحث عن مذاهب السلف فاعلمت أحداً منهم خالف ذلك .

ومن قال من المتأخرين : إن مذهب السلف أن الظاهر غير مراد . فيجب لمن أحسن به الظن أن يعرف أن معنى قوله « الظاهر » الذى يليق بالخلق لا بالخالق . ولا شك أن هذا غير مراد . ومن قال : إنه مراد فهو بمد قيام الحجة عليه كافر .

فهنا « محشان » : لفظي . ومعنوي . أما المعنوي : فالأقسام « ثلاثة » في قوله : (الرحمن على العرش استوى) ونحوه . أن يقال : إستواء كاستواء

مخلوق : أو يفنر باستواء مستلزم حدوثاً أو نقصاً : فهذا الذى يحكى عن الضلال
المشبهة والمجسة وهو باطل قطعاً بالقرآن وبالعقل .

وإما أن يقال : ما مم استواء حقيقى أصلاً ، ولا على العرش إله ولا فوق
السموات رب : فهذا مذهب الضالة الجهمية المطلقة وهو باطل قطعاً بما علم
بالاضطرار من دين الاسلام لمن أؤمن النظر فى العلوم النبوية ، وبما فطر الله
عليه خليقته من الاقرار بأنه فوق خلقه ، كاترارهم بأنه ربهم . قال ابن قتيبة :
ما زالت الأمم عربها وعجمها فى جاهليتها واسلامها ممترفة بأن الله فى السماء
أى على السماء .

أو يقال : بل استوى سبحانه على العرش على الوجه الذى يليق بجلاله
ويتناسب كبريائه ، وأنه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه ، مع أنه
سبحانه هو حامل للعرش ولحمة العرش ، وإن الاستواء معلوم والكيف مجهول
والايمان به واجب والسؤال عنه بدعة ، كما قالته أم سلمة وريعة بن أبى
عبد الرحمن ، ومالك بن أنس . فهذا مذهب المسلمين .

وهو الظاهر من لفظ (استوى) عند عامة المسلمين الباقيين على الفطر السليمة ،
التي لم تنحرف إلى تعطيل ولا إلى تمثيل . هذا هو الذى أرادته يزيد بن هارون
الواسطى المتفق على إمامته وجلالته وفضله ، وهو من أتباع التابعين حيث قال .

من زعم أن (الرحمن على العرش استوى) خلاف ما يقر في نقوس العامة فهو
جهلي، فإن الذي أقره الله في فطر عباده وجبلهم عليه أن ربه فوق سمواته، كما
أنشد عبد الله بن رواحة للنبي صلى الله عليه وسلم، فأقره النبي صلى
الله عليه وسلم .

شهدت بأن وعد الله حق وإن النار مثوى الكافرينا
وأن العرش فوق الماء طاف وفوق العرش رب العالمين

وقال عبد الله بن المبارك - الذي أجمعت فرق الأمة على إمامته وجلالته
حتى قيل : إنه أمير المؤمنين في كل شيء . وقيل : ما أخرجت خراسان
مثل ابن المبارك، وقد أخذ عن عامة علماء وقته : مثل الثوري، ومالك، وأبي
حنيفة، والأوزاعي وطبقتهم - قيل له : بماذا نعرف ربنا؟ قال : بأنه فوق
سمواته، على عرشه، بائن من خلقه . وقال محمد بن اسحاق بن خزيمة -
الملقب بإمام الأئمة، وهو ممن يرجح أصحاب الشافعي بما ينضره من مذهبه،
ويكاد يقال : ليس فيهم أعلم بذلك منه - من لم يقل : إن الله فوق سمواته،
على عرشه، بائن من خلقه : وجب أن يستتاب، فإن تاب والاضربت عنقه
والتي على مزبلة : ثلاثا تأذى بنت ريمه أهل الملة ولا أهل الذمة، وكان ماله
فيثا . وقال مالك بن أنس الإمام فيما رواه عنه عبد الله بن نافع وهو مشهور

عنه : إن الله في السماء ؛ وعلمه في كل مكان ، لا يخلو من علمه مكان . وقال
الامام أحمد بن حنبل : مثل قال مالك ، وما قاله ابن المبارك .

والآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر علماء الأمة بذلك
متواترة عند من تتبعها ؛ وقد جمع العلماء فيها مصنفات صغارا وكبارا ؛ ومن
تتبع الآثار علم أيضا قطعا أنه لا يمكن أن ينقل عن أحد منهم حرف واحد
يناقض ذلك ؛ بل كلهم يجمعون على كلمة واحدة ؛ وعقيدة واحدة ؛ يصدق
بعضهم بعضا ؛ وإن كان بعضهم أعلم من بعض ؛ كما أنهم متفقون على الإقرار
بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ وإن كان فيهم من هو أعلم بخصائص النبوة
ومزاياها وحقوقها وموجباتها وحقيقتها وصفاتها .

ثم ليس أحد منهم قالوا يوما من الدهر : ظاهر هذا غير مراد ؛ ولا قال
هذه الآية أو هذا الحديث مصروف عن ظاهره ؛ مع أنهم قد قالوا مثل ذلك
في آيات الأحكام المصروفة عن عمومها وظهورها ؛ وتكلموا فيما يستشكل
بما قد يتوهم أنه تناقض . وهذا مشهور لمن تأمله . وهذه الصفات أطلقوها
بسلامة ، وطهارة ، وصفاء ، لم يشوبوه بكدر ولا غش .

ولو لم يكن هذا هو الظاهر عند المسلمين لكان رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثم سلف الأمة قالوا للأمة : الظاهر الذي تهمونه غير مراد ، ولكن أحد
من المسلمين استشكل هذه الآية وغيرها .

فإن كان بعض المتأخرين قد ذاع قلبه حتى صار يظهر له من الآية معنى فاسد مما يقتضى حدوثاً أو قصاً : فلا شك أن الظاهر لهذا الزايغ غير مراد . وإذا رأينا رجلاً منهم من الآية هذا الظاهر الفاسد قررنا عنده « أولاً » . أن هذا المعنى ليس مفهوماً من ظاهر الآية . ثم قررنا عنده « ثانياً » أنه في نفسه معنى فاسد . حتى لو فرض أنه ظاهر الآية — وإن كان هذا فرض مالا حقيقة له — لوجب صرف الآية عن ظاهرها كسائر الظواهر التي عارضها ما أوجب أن المراد بها غير الظاهر .

واعلم أن من لم يحكم دلالات اللفظ ، ويعلم أن ظهور المعنى من اللفظ : نارة يكون بالوضع اللغوي ؛ أو المرئي ؛ أو الشرعي : إما في الألفاظ المفردة . وإما في المركبة . وتارة بما اقترن باللفظ المفرد من التركيب الذي تنغير به دلالاته في نفسه . وتارة بما اقترن به من القرآن اللفظية التي تجعله مجازاً . وتارة بما يدل عليه حال التكلم والمخاطب والتكلم فيه . وسياً في الكلام الذي يعين أحد احتمالات اللفظ ، أو يبين أن المراد به هو مجازه . إلى غير ذلك من الأسباب التي تعطى اللفظ صفة الظهور ؛ وإلا فقد يتخبط في هذه المواضع . نعم ! إذا لم يقترن باللفظ قط شيء من القرآن المتصلة التي تبين مراد المتكلم : بل علم مراده بدليل آخر لفظي منفصل : فبئنا أريد به خلاف الظاهر . كالعموم المخصوص بدليل منفصل . وإن كان الصارف عقلياً ظاهراً : ففي تسمية المراد خلاف الظاهر . خلاف مشهور في « أصول الفقه » .

وبالجملة فإذا عرف المقصود فقولنا : هذا هو الظاهر . أوليس هو الظاهر :
 خلاف لفظي ؛ فإن كان الخالف ممن في عرف خطابه أن ظاهر هذه الآية ما هو
 بمائل لصفات المخلوقين : فقد حنت . وإن كان في عرف خطابه أن ظاهرها
 هو ما يليق بالله تعالى لم يحنت . وإن لم يعلم عرف أهل ناحيته في هذه اللفظة :
 ولم يكن سبب يستدل به على مراده ، وتضر العلم بنيته : فقد جاز أن يكون
 أراد معنى صحيحا ، وجاز أن يكون أراد معنى باطلا : فلا يحنت بالشك .

وهذا كله تقرير على قول من يقول : إن من حلف على شيء يستقده
 كما حلف عليه فبين بخلافه حنت . وأما على قول من لم يحنته فالحكم في
 بيته ظاهر .

واعلم أن عامة من ينكر هذه الصفة وأمثالها إذ بحث عن الوجه الذي
 أنكروه وجدتهم قد اعتقدوا أن ظاهر هذه الآية كلستواء المخلوقين . أو استراء
 يستلزم حدوثا أو قسما ، ثم حكوا عن مخالفهم هذا القول ، ثم تعبوا في إقامة
 الأدلة على بطلانه ، ثم يقولون : فيتم تأويله : إما بالاستيلاء ، أو بالظهور
 والتجلى ، أو بالفضل والرجحان الذي هو علو القدر والمكانة . ويبقى « المعنى
 الثالث » وهو : استواء يليق بجلاله ، يكون دلالة هذا اللفظ عليه كدلالة
 لفظ العلم والارادة والسمع والبصر على معانيها : قد دل السمع عليه

بل من أكثر النظر في آثار الرسول صلى الله عليه وسلم علم بالاضطرار
أنه ألقى إلى الأمة إن ربكم الذى تبدونه فوق كل شيء ، وعلى كل شيء . فوق
العرش ، وفوق السموات .

وعلم أن عامة السلف كان هذا عندهم مثل ما عندهم أن الله بكل شيء عليم ،
وعلى كل شيء قدير .

وأنه لا ينقل عن واحد لفظ يدل لانصاف ولا ظاهراً على خلاف ذلك ،
ولا قال أحد منهم يوماً من الدهر إن ربنا ليس فوق العرش ، أو أنه ليس على
العرش ، أو أن استوائه على العرش كاستوائه على البحر إلى غير ذلك من
ترهات الجهمية ، ولا مثل استوائه باستواء المخلوق ، ولا أثبت له صفة تستلزم
حدوثاً أو قصفاً .

والذى يبين لك خطأ من أطلق « الظاهر » على المعنى الذى يليق بالخلق :
أن الألفاظ « نوعان » .

« أحدهما » ما معناه مفرد : كلفظ الأسد ، والحمار ، والبحر ، والكلب .
فهذه إذا قيل : « أسد الله وأسد رسوله » أو قيل للبلد : حمار . أو للعالم ،
أو السخي ، أو الجواد من الخيل : بحر . أو قيل للأسد : كلب . فهذا مجاز ؛

ثم إن قرنت به قرينة تبين المراد كقول النبي صلى الله عليه وسلم لفرس أبي طلحة : « إن وجدناه لبحراً » وقوله : « إن خالداً سيف من سيوف الله سله الله على المشركين » وقوله لثمان : « إن الله يقمصك قيصاً » وقول ابن عباس : الحجر الأسود عين الله في الأرض ، فن استلهم وصاحفه فكأنما بايع ربه . أو كما قال . ونحو ذلك . فهذا اللفظ فيه تجوز ؛ وإن كان قد ظهر من اللفظ مراد صاحبه . وهو محمول على هذا الظاهر في استعمال هذا التكلم ؛ لا على الظاهر في الوضع الأول . وكل من سمع هذا القول علم المراد به وسبق ذلك إلى ذهنه بلا حال إرادة المعنى الأول . وهذا يوجب أن يكون نصاً ؛ لا محتملاً .

وليس حل اللفظ على هذا المعنى من التأويل الذي هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجع إلى الاحتمال المرجوح في شيء . وهذا أحد مشارات غلط المتألمين في هذا الباب ، حيث يتوهم أن المعنى المفهوم من هذا اللفظ مخالف للظاهر ، وأن اللفظ مثبول .

« النوع الثاني » من الألفاظ ماني معناه إضافة : إما بأن يكون المعنى إضافة محضة : كالملو ، والسفول ، وفوق ، وتحت ، ونحو ذلك . أو أن يكون معنا ثبوتياً فيه إضافة : كالعلم ، والحب ، والقدرة ، والعجز ،

والسمع ، والبصر فهذا النوع من الألفاظ لا يمكن أن يوجد له معنى مفرد بحسب بعض موارد ؛ لوجهين .

« أحدهما » أنه لم يستعمل مفرداً قط .

« الثاني » أن ذلك يلزم منه الاشتراك ، أو المجاز ؛ بل يحمل حقيقة في القدر المشترك بين موارد .

وما نحن فيه من هذا الباب : فان لفظ استوى لم تستعمله العرب في خصوص جلوس الآدى — مثلاً — على سريره حقيقة حتى يصير في غيره مجازاً : كما أن لفظ « العلم » لم تستعمله العرب في خصوص العرف القائم بقلب البشر المنقسم إلى « ضرورى » و « نظرى » حقيقة ، واستعملته في غيره مجازاً ؛ بل المعنى تارة : يستعمل بلا تعديّة ، كما في قوله : (حتى إذا بلغ أشده واستوى) . وتارة : يمدى بحرف الغاية ، كما في قوله : (ثم استوى إلى السماء وهى دخان) . وتارة : يمدى بحرف الاستملاء . ثم هذا تارة : يكون صفة لله . وتارة : يكون صفة خلقه . فلا يجب أن يحمل في أحد الموضعين حقيقة وفي الآخر مجازاً .

ولا يجوز أن يهضم من استواء الله الخاصية التي تثبت للمخلوق دون الخالق : كما في قوله تعالى : (والسماء ببنيناها بأيد) وقوله تعالى : (مما علمت أيدينا) وقوله

تمالى (صنع الله الذى أتقن كل شئ) وقوله تعالى : (ولقد كتبنا فى الزبور)
 (وكتبناه فى الإنجيل من كل شئ) فهل يستحل مسلم أن يثبت لربه خاصية
 الآدمي البانى الصانع الكاتب العامل ؟ أم يستحل أن ينق عنه حقيقة العمل والبناء
 كما يختص به ويليق بجلاله ؟ أم يستحل أن يقول : هذه الألفاظ مصروفة عن
 ظاهرها ؟ أم الذى يجب أن يقول : عمل كل أحد بحسبه ، فكما أن ذاته
 ليست مثل ذوات خلقه : فعمله ، وصنعه ، وبنائه ؛ ليس مثل عملهم ، وصنهم ،
 وبنائهم .

ونحن لم نفهم من قولنا : بنى فلان . وكتب فلان : ما فى عمله من المبالغة
 والتأثر إلا من جهة علمنا بحال البانى ؛ لامن جهة مجرد اللفظ الذى هو لفظ
 الفعل وما يدل عليه بخصوص إضافته إلى الفاعل المعين . وبهذا ينكشف لك
 كثير مما يشكل على كثير من الناس ، وترى مواقع اللبس فى كثير من هذا
 الباب . والله يوفقنا وسائر إخواننا المسلمين لما يحبه ويرضاه من القول والعمل .
 ويجمع قلوبنا على دينه الذى ارتضاه لنفسه ، وبعث به رسوله صلى الله عليه
 وسلم . والحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين . وصلى الله على
 محمد صاحب الحوض المورود ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

وبسئل رحمه الله تعالى

عن رجل حلف بالطلاق الثلاث أن لا يدخل دار جاره ، ثم أضطر إلى
الدخول فدخل : فهل يقع عليه طلاق بذلك ، أم لا ؟ وإذا لم يركه الكفارة
فما الدليل على لزومها ؟

فأجاب — رضى الله عنه — فقال : الحمد لله . إذا حلف بالطلاق أو
المتاع يمينا تقتضى حضا أو منعا ، كقوله : الطلاق ، أو المتق يلزمه ليفعلن
كذا ، أو لا يفعلن كذا . أو قوله : إن فعلت كذا فامرأتى طالق . أو
فببدي حر . ونحو ذلك : فللعلماء فيها ثلاثة أقوال .

« أحدها » أنه إذا حث وقع به الطلاق والمتاع . وهذا قول بعض
التابعين ، وهو المشهور عند أكثر الفقهاء .

« والثاني » لا يقع به شيء ، ولا كفارة عليه . وهذا مأثور عن
بعض السلف ، وهو مذهب داود ، وابن حزم ، وغيرهما من المتأخرين :
ولهذا كان سفيان بن عيينة شيخ الشافعي وأحمد لا يفتى بالوقوع : فإنه روى

عن طاووس ، عن أبيه : أنه كان لا يرى الحلف بالطلاق شيئاً . قيل له :
أكان يراه يميناً قال : لا أدري . فجزم بأنه لم يكن يوقع الطلاق ، وشك هل
كان يجعله يميناً فيها كفارة ؟

« والقول الثالث » أنه يجزئه كفارة يمين ، وهذا مأثور عن طائفة
من الصحابة وغيرهم في المتق ، كما نقل ذلك عن عمر ، وحفصة بنت عمر ،
وزينب ربيعة رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنهم أفتوا من قال لفلان :
إن لم أفرق بينك وبين امرأتك فإلى صدقة ، وأرقائي أحرار . فقالوا : كفر
عن يمينك ، ودع الرجل مع امرأته : يا هاروت وماروت ! وهذا قول أبي
ثور وغيره من الفقهاء في المتق ، وكذلك رواه حماد بن سلمة في « جامعه »
عن حبيب بن الشهيد أنه سأل الحسن البصري عن رجل قال : كل مملوك
له حر إن دخل على أخيه . فقال : يكفر عن يمينه .

وروى ذلك عن أبي هريرة ، وأم سلمة ، قال أبو بكر الأثرم في مسنده
ثنا عارم بن الفضل ، ثنا متمر بن سليمان ، قال قال أبي : ثنا بكر بن عبد الله ،
أخبرني أبو رافع ، قال قالت مولاتي ليلي بنت المجاء : كل مملوك لها محرر ،
وكل مال لها هدي ، وهي يهودية ، وهي نصرانية إن لم تطلق امرأتك
أو تفرق بينك وبين امرأتك . قال : فأتيت زينب بنت أم سلمة - وكانت إذا
ذكرت امرأة بالمدينة فقيهة ذكرت زينب ، قال : فأتيتها ، فجأت - يعني اليها -

فقال : في البيت هاروت وماروت ؟! قالت يا زنب ! جطني الله فذاك :
 إنها قالت كل مملوك لها محرر ، وكل مال لها هدي ، وهي يهودية ، وهي
 نصرانية . فقالت : يهودية ، ونصرانية !! خلي بين الرجل وبين امرأته .
 يعني وكفري يمينك . فأثبت حفصة أم المؤمنين . فأرسلت إليها فأتتها :
 فقالت : يا أم المؤمنين ! جطني الله فذاك : إنها قالت كل مملوك لها محرر ،
 وكل مال هدي ، وهي يهودية ، وهي نصرانية . فقالت يهودية ونصرانية !!
 خلي بين الرجل وبين امرأته . يعني وكفري عن يمينك . فأت عبد الله بن عمر ،
 فجاء يعني إليها ؛ فقام على الباب فلم ؛ فقالت سا انت وسا أبوك ؛ فقال : أمن
 حجارة أنت ؟! أم من حديد أنت ؟ - من أي شيء أنت ؟! أفتك زنب :
 وأفتك حفصة أم المؤمنين ، فلم تقبل قتيها ؛ ! فقالت : يا أبا عبد الرحمن !
 جطني الله فذاك : إنها قالت : كل مملوك لها حر : وكل مال لها هدي ،
 وهي يهودية - وهي نصرانية . فقال : يهودية ونصرانية !! كفري عن
 يمينك ، وخلي بين الرجل وبين امرأته .

وهذا الأثر معروف ؛ قد رواه حميد أيضا وغيره عن بكر بن عبد الله
 المزني . ورواه أحمد وغيره ، وذكروا أن الثلاثة أفتوها بكفارة يمين
 لكن سليمان التيمي ذكر في روايته : كل مملوك لها حر : ولم يذكر
 هذه الزيادة حميد وغيره . وبهذا أجاب أحمد في فرق بين الحلف بالعتق
 والحلف بنيره .

وعارض ذلك أثر آخر ذكره عن ابن عمر وابن عباس ، فقال المروزي :
قال أبو عبد الله : إذا قال كل مملوك له حر : فيعتق عليه إذا حنت ؛ لأن الطلاق
والمعتق ليس فيها كفارة . وقال : ليس قول : كل مملوك لها حر . في حديث ليلي
بنت العجاء . وحديث أبي رافع أنها سألت ابن عمر وحفصة . وزينب وذكرت
المعتق فأخروها بكفارة اليمين ، وأما حميد وغيره فلم يذكروا المعتق . قال :
وسألت أبا عبد الله عن حديث أبي رافع قصة امرأته وانها سألت ابن عمر
وحفصة فأمروها بكفارة يمين ، قلت فيها الميثي ؟ قال : نعم . أذهب الى أن
فيها كفارة يمين ، قال أبو عبد الله ليست تقول فيه كل مملوك الا (١) قلت
فإذا حلف بعتق مملوكه يحنت ؟ قال : يعتق ، كذا يروى عن عمرو بن عباس
أنهما قالوا للجارية تعتق ، ثم قال : ما سمعنا الا من عبد الزناق ، عن معمر .
وقلت : فإيش إسناده ؟ قال : معمر ؛ عن اسماعيل بن أمية ، عن عثمان بن حضر
عن ابن عمر وابن عباس . وقال : اسماعيل بن أمية ، وأيوب بن موسى : مكبان .
وقال أبو طالب قال أبو عبد الله : من حلف بالمثي الى بيت الله ، وهو يحرم
بحجة ، وهو يهدى ، وماله في المساكين صدقة ، وكل يمين يكفر عندها عقد
يمين يحلف على شيء فإنما هي كفارة يمين ، على حديث بكر ، عن أبي رافع
في قصة حفصة . حلفت لفرقن بينها وبين زوجها ، فقالت : يا هاروت وماروت !
كفرى عن يمينك ، واعتق جاريتك ، فجعل ذلك كله كفارة يمين عن المعتق
: فهذا أفضل ؛ وذلك أن المعتق ليس فيه كفارة ، ولا استثناء . والاستثناء

(١) يائض بالاصل

دائماً يكون في اليمين التي تكفر ، فأوجب العتق ؛ وجعل في غيره كفارة .

قلت : فهذا الذي ذكره الامام أحمد - رضي الله عنه - في اجوبته ؛ ولكن النصوص عنه في غير موضع يقتضي أنه يجزئته كفارة يمين ؛ فانه قد نص في غير موضع : ان الاستثناء لا يكون في اليمين المكفرة ، ونص على أنه إذا حلف بالطلاق والعتاق فان مذهبه أنه لا ينفعه الاستثناء ، فان له أن يستثنى ؛ بخلاف ما اذا وقع الطلاق والعتاق قولاً واحداً ، كما نقل ذلك عن ابن عباس ، وهو مذهب مالك وغيره

وقد نقل عن أحمد « الشيخ أبو حامد الاسفرائيني » ومن اتبعه : الفرق في الاستثناء بين الطلاق والعتاق ، وذلك غلط على أحمد ؛ انها هذا قول القدرية ؛ فانهم يقولون إن المشيئة بمعنى الأمر ، والعتق طاعة ؛ بخلاف الطلاق . فاذا قال : عبده حر انشاء الله وقع العتق . واذا قال : امرأته طالق ان شاء الله لم يقع الطلاق . ورووا في ذلك حديثاً مسنداً من رواية أهل الشام عن معاذ ، وهو مما وضته القدرية الذين كانوا بالشام .

وسبب الغلط في ذلك : ان أحمد قال فيمن قال : إن لم كنت فلانا فهو حر ان شاء الله فلكه عتق . وقال فيمن قال : ان تزوجت فلانة فهي طالق ان شاء الله

فزوجها لم تطلق ففرق بين التعلتين : لأن من أصله أن العتق معلق بالملك . لأنه من باب القرب ، كالنذر ، فيصح تعليقه على الملك ، كما في قوله تعالى : (ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين) والعتق يصح أن يكون مقصودا بالملك : ولهذا يصح بيع العبد بشرط عتقه ، بخلاف الطلاق فإنه ليس هو المقصود بالنكاح . فلو قيل : أنه يقع عليه لم يكن للنكاح فائدة ، والعتق الذي لا يحصل بها مقصودا باطلا .

فلما فرق أحد في هذه المسألة بين الطلاق والعتق اعتقد من تقل عنه ان الفرق لأجل الاستثناء بالمشيئة ، وذلك غلط عليه .

والمقصود هنا انه يتنوع الاستثناء في الحلف بالطلاق والعتاق ، فإذا قال : إن فعلت كذا فعبدي حر : أو فأمرأتى طالق إن شاء الله . نفعه الاستثناء في أصح الروايتين عنه . وإذا قال : الطلاق يلزمي لأفعلن كذا إن شاء الله . فقال طائفة من أصحابه : كأبي محمود وأبي البركات . هنا ينفعه الاستثناء قولاً واحداً . وقيل : بل الروايتان في صيغة القسم وفي صيغة التعليق ؛ وهذا أشبه بكلام أحمد : وهو مذهب مالك وأصحابه ؛ فإن لهم في النوعين قولين . فإذا كان أحد في أصح الروايتين عنه يجوز الاستثناء في الحلف بالعتق ، سواء كان بصيغة الجزاء أو بصيغة القسم ، مع قوله : إن الاستثناء لا يكون إلا في اليمين المكفرة . لزم من ذلك أن تكون هذه من الأيمان المكفرة . قال في رواية

أبي طالب — وقد مثل عن الاستثناء فقال : الاستثناء فيما يكفر ، قال الله تعالى : (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم) فكل عين فيها كفارة ؛ غير الطلاق والعتاق .

وأما كون سليمان التيمي هو الذي ذكر : كل مملوك له حر . فـسـليمان التيمي ثقة ثبت ؛ وهو أجل من الذين لم يذكروا الزيادة ؛ وسببه — والله اعلم — أن يكون الذين لم يذكروا العتق هابوه ؛ لما فيه من النزاع .

يبين ذلك : أن من الناس من لم يذكر العتق في ذلك عن التيمي أيضا ، مع أن التيمي كان يذكر العتق بلا نزاع . قال الميموني : قال أحمد وابن أبي عدي : لم يذكروا في حديث أبي رافع عتق . قلت : ومحمد بن أبي عدي هو أجل من روى عن التيمي ، فلم أن من الرواة من كان يترك هذه الزيادة مع أنها ثابتة في الحديث ؛ ولهذا لما ثبتت عند أبي ثور أخذ بها .

وأما الرواية الأخرى عن ابن عباس وابن عمر ، فقد قال أحمد ما سمعناه إلا من عبد الرزاق ، وعن ميمر . وعثمان بن حاضر قد قيل : إنه سمع من ابن عباس ، وقال أبو زرعة : هو يثني حمير ثقة ، وقد روى له أبو داود وابن ماجه . والأثر الأول اثبت ؛ ورجاله ورواته من أهل العلم والفقهاء الذين يعلون مايروون ؛ وهذا الأثر فيه غموض ؛ ولم يضبط لنا لفظه . وقد بسط

الكلام على تضعيفه في موضع آخر ؛ فان صح كان في ذلك نزاع عن الصحابة وقد ذكر البخارى عن ابن عمر أثرأ في الطلاق يحتمل أن يكون من هذا الباب ؛ ويحتمل أن لا يكون منه .

« وبالجملة » فالنزاع في هذه المسألة ثابت بين السلف : كمطاء ، والحسن البصرى ، وغيرهما وقد ذكر أبو محمد القاسمى في شرح قول الخرقى : « ومن حلف بمتى ما يملك فحنت عتق عليه كل ما يملك : من عبيده وإمائه ومكاتبه ومدبريه ، وأمهات أولاده ، وشقص يملكه من مملوك » . فقال : مناه إذا قال ان فملت كذا فكل مملوك لي حر وعتق . أو : فكل ما أملك حر ؛ فان هذا إذا حنت عتق ممالكه ، ولم ينن عنه كفارة ، وروى ذلك عن ابن عمر وابن عباس ؛ وبه قال ابن أبى لى ؛ والثورى ؛ ومالك والأوزاعى ؛ والليث ؛ والشافعى ؛ وإسحق قال : وروى عن ابن عمر ؛ وابن هريرة ؛ وعائشة ، وأم سلمة وحفصة وزينب بنت أبى سلمة ، والحسن ، وأبى ثور : يجزئه كفارة عيين ؛ لأنها عيين فتدخل في عموم قوله تعالى : (فكفارته إطعام عشرة مساكين) وذكر حديث أبى رافع المتقدم ، قال : ولنا أنه علق العتق على شرط ، وهو قابل للتطبيق ، فيتنفع بوجود شرطه ؛ كالطلاق ، والآية مخصوصة بالطلاق ، والعتق في مناه ؛ ولأن العتق ليس يمين في الحقيقة ؛ إنما هو تطبيق بشرط فأشبهه الطلاق . قال : فأما حديث ابن رافع فان أحمد

قال فيه : كفر عن عيترك ؛ واعتق جارتك ؛ وهذه زيادة يجب قبولها
ويحتمل أنها لم يكن لها مملوك سواها .

قلت : القياس المذكور عندم متقضى بكل ما يطلقه بالشرط : من صدقة
المال ، والمشي الى مكة ، والهوى ، وقوله : إن فطمت كذا فلي أن أعتق
أو أطلق ، وقولاً : إن فعل كذا فهو يهودى ، أو نصراني ، وأمثال ذلك
مما صيغته صيغة الشرط ، وهو عندم عين اعتباراً بمنه . والأصل الذى ماش
عليه ممنوع ؛ فإن الطلاق فيه نزاع ؛ بل إذا لم يوقعوا المتاق مع كونه قرينة
فأولى أن لا يوقعوا الطلاق . وأبو ثور لم يسلم الطلاق ؛ لكن قال : إن
كان فيه إجماع فالإجماع أولى ما اتبع ؛ وإلا فالقياس أنه كالمتاق . وقد علم
أنه ليس فيه إجماع .

وأما ما ذكره من الزيادة فى حديث أبى رافع ، وأنهم قالوا :
اعتق جارتك . فهذا غلط ، فإن هذا الحديث لم يذكر فيه أحد أنهم قالوا :
اعتق جارتك ، وقد رواه أحمد ، والجوزجاني ، والأثرم ، وابن أبى
شيبه ، وحرب الكرماني ، وغير واحد من المصنفين : فلم يذكروا ذلك .
وكلام أحمد فى عامة أجوبته يبين أنه لم يذكر أحمد عنهم ذلك ؛ وإنما
أجاب بكون الحلف بعتق المملوك إنما ذكره التيمي . وأبو محمد نقل ذلك
من « جامع اللحال » والخلال ذكر ذلك فى ضمن مسألة أبى طالب ،

كما قد يتناه . وذلك غلط على أحمد . وأبو طالب له أحيانا غلطات في فهم ما يرويه : هذا منها .

وأما ما نقله عن أحمد من أن الاستثناء لا يكون إلا في اليمين
المكفرة : فهذا نقله عن أحمد غير واحد ، مع أن أبا طالب ثقة ،
والنائب على روايته الصحة ؛ ولكن ربما غلط في اللفظ . فأما نقله :
أن الاستثناء فيما يكفر فلم ينلط فيه ؛ بل نقله كما نقله غيره .
قال هرون بن عبد الله : قيل لأبي عبد الله : أليس قد كان ابن عباس
يرى الاستثناء بعد حين ؟ قال : إنما هذا في القول ؛ ليس في اليمين ؛
كان ينهب إلى قول الله عز وجل : (ولا تقولن لشيء إني فاعل
ذلك غدا إلا أن يشاء الله) قال أبو عبد الله : إنما هذا في القول ؛
ليس في اليمين ، وإنما يكون الاستثناء جائزا فيما تكون فيه الكفارة ،
إذا حلف بالطلاق والعتاق لا يكفر . فقد نص على أن الاستثناء لا يكون
إلا في اليمين المكفرة ، فإذا كان قد نص مع ذلك على جواز الاستثناء
فيما إذا حلف بالطلاق والعتاق لزمه إجراء الكفارة في ذلك ، وهذا الذي
قاله هو مقتضى الكتاب والسنة ، فإن الله تعالى قال : (ولكن يؤاخذكم
بما عقدتم الأيمان ، فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون
أهلكم) إلى قوله : (ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم) فجعل هذه
الكفارة في عقد اليمين مطلقا ، وجعل ذلك كفارة اليمين إذا حلفنا .

وقد قال صلى الله عليه وسلم : « من حلف فقال : ان شاء الله ، فان شاء فعل ، وان شاء ترك » فادخل في قول النبي صلى الله عليه وسلم دخل في قول الله تعالى .

والطلاق والعتاق النجزان لا يدخلان في معنى اليمين والحلف باتفاق العلماء ؛ بخلاف الحلف على الحض والمنع والتصديق والتكذيب فانه يمين باتفاق الأئمة .

واما التعليق المحض ، كقوله : إن طلعت الشمس فأنت طالق . فيه قولان مشهوران لهم ، ومذهب الشافعي وأصحاب أحمد في احد الوجهين ليس يمين ، كاختيار القاضي أبي يعلى . ومذهب أبي حنيفة واصحاب أحمد في الوجه الآخر : هو يمين ، كاختيار أبي الخطاب ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه » وهذا عام يقتضى أن كل يمين فيها هذا ، فلا يمكن فيه هذا فليس يمين .

« والمقصود » هنا ذكر تحرير القول عن السلف والأئمة في هذه المسألة . وسيأتى ذكر الدلائل ان شاء الله تعالى ، وذكر البخارى في صحيحه عن ابن عباس أنه قال : لا طلاق إلا عن وطء ، ولا عتق إلا ما ابتني به وجه

الله . ومعلوم ان الحالف بالطلاق والعتاق ليس له غرض بالطلاق ، ولا هو متقرب بالعتق ؛ بل هو حالف بهما . وأما الطلاق فقد قيل : إن فيه كفارة . وقيل : لا كفارة فيه وهذا الثاني قول داود وأصحابه . والشعبة يقولون : لا يقع به الطلاق ، ولا يلزمه كفارة . وهو قول ضعيف وإن كان القول بلزوم الطلاق وعدم التكفير ضعيفا أيضا ، وهو أضعف منه . والقول بلزوم الكفارة هو المأثور عن طاووس وغيره ؛ وهو مقتضى أقوال الصحابة ، وبه أفتى جماعة من المفتين المالكية وغيرهم ، ولاريب أن الطلاق أولى أن لا يقع من العتق فإذا أفتى الصحابة بأنه لا يقع العتق فالطلاق أولى ؛ ولكن بأثور لم يئلنه فى الطلاق شىء فقال : نلتياس يقتضى أن الطلاق لا يقع أيضا ؛ الا ان يكون فى اجماع فهو أولى أن يتبع .

وأما إذا قال : اذا فطت كذا فلى أن أعتق عبدي ، أو اطلق امرأتى ، ومالي صدقة ، وعلي الحج ، أو فلى صوم كذا ، ونحو ذلك فهنا يحجزته كفارة عين في مذهب أحمد والشافعي ، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة ، وهي رواية محمد . ويقال : إن أبا حنيفة رجع إليها وقول طائفة من اصحاب مالك ، وهو المأثور عن عامة الصحابة والتابعين ، ويسميه الفقهاء « نذر اللجاج » ، والنضب . هذا اذا كان المنذور قرابة : كان العتق ونحوه ؛ فان لم يكن قرابة كالطلاق فلا شىء فيه عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في رواية ؛ لكن للمشهور عنه : أن عليه كفارة عين

« فنذر التبرر » مثل أن يكون مقصود الناذر حصول الشرط ، ولتزم
 فعل الجزاء شكر الله تعالى ؛ كقوله : إن شئ الله مرضي فملي أن أصوم
 كذا ، أو اتصدق بكذا ، أو نحو ذلك : فهذا النذر عليه أن يوفى به ،
 كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن
 يعصي الله فلا يعصه » رواه البخاري .

وأما « نذر اللجاج ، والنضب » فقصده الناذر أن لا يكون الشرط
 ولا الجزاء : مثل أن يقال له : سافر مع فلان . فيقول : إن سافرت فلي
 صوم كذا وكذا ، أو علي الحج . فقصوده أن لا يفعل الشرط ولا الجزاء ،
 وكما لو قال : هو يهودي أو نصراني إن فعل كذا . أو إن فعل كذا فهو
 كافر ونحو ذلك ؛ فإن الأئمة متفقون على أنه إذا وجد الشرط فلا يكفر ،
 بل عليه كفارة يمين عند أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه . وعند مالك
 والشافعي لاشئ عليه ؛ بخلاف ما إذا قال : إن أعطيتوني الدرهم كفرت ،
 فإنه يكفر بذلك ؛ بل ينجز كفره ؛ لأنه قصد حصول الكفر عند
 وجود الشرط .

فطائفة من الفقهاء نظروا إلى لفظ الناذر ، فقالوا : قد علق الحكم بشرط
 فيجب وجوده عند وجود الشرط ؛ ولم يفرقوا بين « نذر اللجاج » و « نذر
 التبرر » . وأما الصحابة وجمهور السلف والمحققون ، فقالوا : الاعتبار بمعنى
 اللفظ . والمشرط هنا قصده وجود الشرط والجزاء ؛ وهناك قصده أن لا يكون

هذا ولا هذا ؛ ولهذا يحلف بصيغة الشرط تارة . وبصيغة القسم أخرى .
مثل أن يقول : علي الحج لأفعلن كذا ، أو لافعلت كذا ، أو علي العتق
إن فعلت كذا ، أو لافعلت كذا .

وهذا حجة من أمره بكفارة في العتق ، و كذا في الطلاق ؛ فانه اذا
قيل له : سافر . فقال : عليه العتق أو الطلاق لا يفعل كذا ، أو إن فعل كذا فبده
حر ، أو امرأته طالق : فقصده أن لا يكون الشرط ولا الجزاء : فهو
حالف بذلك ؛ لا موقع له .

قالوا : وهذا الحالف التزم وقوع الطلاق ، فهو كما لو التزم إيقاعه
بأن يقول : إن فعلت كذا فلي ان أعتق ، أو اطلق . ولو قال هذا لم يلزمه
أن يطلق باتفاق الأئمة ؛ لكن في وجوب الاعتاق قولان . فذهب الشافعي
وأحمد وغيرهما لا يقع به طلاق ولا عتاق ؛ لكن الشافعي يلزمه الكفارة
إذا لم يعتق ، ولا يلزمه الكفارة إذا لم يطلق . في المشهور من مذهبه . وهو
أحدى الروايتين عن أحمد . وأحمد يلزمه الكفارة فيهما على ظاهر مذهبه ،
وهو وجه لأصحاب الشافعي ؛ لأن المنذور إذا لم يكن قرابة لم يكن عليه
فعله بالاتفاق ، ومذهب الشافعي وغيره المشهور : لا كفارة عليه اذا لم فعله .
ومذهب احمد المشهور : عليه كفارة يمين . قال هؤلاء : التزامه الوقوع
كالتزامه الكفر ؛ ولو التزمه لم يكفر بالاتفاق ؛ بل عليه كفارة يمين في
في إحدى القولين ، كما تقدم .

قال الموقعون للطلاق والتاق : الفرق بينهما أنه هنا التزم حكما شرعيا وهو الوقوع ، وهناك التزم فعلا من أفضاله ، وهو الإيقاع ، كقوله : فلي الحج ، أو علي الصوم ، أو علي الصدقة ، وهو في الفعل غير بين أن يفعله وبين أن يتركه ويكفر ؛ بخلاف الحكم فإنه إلى الله تعالى . قالوا : وقد ثبت أن الخلع جائز بنص القرآن والسنة ، فإذا قال لامرأته : إن أعطيتي كذا فأنت طالق . فأعطته إياه وقع الطلاق . فيقاس عليه سائر الشروط إذا علق بها الطلاق وقع ، وكذلك ثبت جواز الكتابة بالكتاب والسنة ، وفي معناها ما إذا قال لبعده : إن أعطيتي ألفا فأنت حر ؛ وكذلك تعليق المتق بسائر الشروط . فهذا متعنى ما يحتاج به هؤلاء .

وأما أولئك فيقولون : قولكم إن اللازم بها حكم شرعي وهناك فعل . غلط ؛ بل اللازم المطلق بالشرط في كلا الموضعين حكم شرعي ؛ لكن في أحدهما وقوع ، وفي الآخرة وجوب . فقوله : إن فعلت كذا فلي الحج . إنما يكون فيه وجوب الحج ؛ لا نفس فعله . ثم يقال : لافرق بين أن يكون الجزاء حكما شرعيا ؛ أو أن يكون ملازما له : كالسبب والمسبب اللازم له ؛ فإنه لو قال : هو يهودى أو نصرانى ، أن فعلت كذا . فقد التزم حكما ، وذلك لا يلزمه عند وقوع الشرط بلا راع .

وأيضا فلو قال : إن فعلت كذا فلي الصوم ؛ أو فلي الحج . فالجزء وجوب الصوم والحج . ثم إذا وجب عليه فعله يحكم الوجوب ، فالوجوب

هو التعليق بالشرط ؛ ليس المعلق بالشرط نفس فعله ؛ إذ لو كان المعلق نفس فعله لوجد عند وجود الشرط اللغوى ، ولكن المعلق وجوب الاعتاق والمحج ونحو ذلك ، ثم هو غير بين التزام هذا الوجوب ؛ وبين التكفير . وفيما إذا قال : إن فعلت كذا فعبدى حر . فالجزاء نفس الحرية ، ومقتضاها تحريم استعباده ، وكذلك وقوع الطلاق موجه تحريم استمتاعه . فالتحريم هنا موجب الجزاء ؛ لا نفس الجزاء . وهذا من باب خطاب الوضع والإخبار ؛ وذلك من خطاب التكليف . وكذا قوله : إن فعلت كذا فإلى صدقة ؛ فانه التزم أن يصير المال صدقة . فهذا حكم شرعى ؛ لا فعل ؛ لكن إذا صار صدقة لزمه أن يخرجها . ولو قال : فعبدى حر ، التزم أن يصير حراً فلو قال . فعلى أن أعتق هذا فاللتزم وجوب المتق . ثم إذا وجب كان عليه فعله . ومع هذا فله رفع الوجوب ؛ وإذا قال : فهو حر ، فانه التزم نفس الحرية ، وهو إذا صار حراً كان عليه إرساله ، كما أن المرأة إذا صارت طالقة ثلاثاً كان عليه إرسالها ، وأن لا يخلو بها ، ولا يطأها . فالتأخر فى هذه الصورة التزم الحكم والفعل يتبعه . ثم إذا فعل ما أوجبه فهو الإيقاع للطلاق ، والمتق : حصل الوقوع . فموجب التعليق وجوب يتبعه إيقاع ووقوع . ثم إذا قصد بهذا التعليق العيين صار عينا ؛ ولم يلزمه الوجوب ولا الإيقاع ، ولا الوقوع . فإذا كان قصد العيين منع الثلاثة فلا ينفع واحد منها وهو الوقوع بطريق الأولى .

قالوا : ولأن المظاهر والمحرم إذا قال : أنت علي كظهر أبي ، وأنت علي حرام . انما التزم حكماً شرعياً ؛ لم يلتزم فعلاً . ومع هذا فدخلت في ذلك الكفارة . قالوا : فكما أنه يخير فيما إذا كان الملتزم وجوب المتق بين أن يلتزمه أو يكفر ، فكذلك إذا التزم وقوعه يخير بين أن يلتزم وقوعه فيعتقه ويرسل العبد ، فيكون اعتاقه ارساله امضاء للمنفور ؛ وبين أن لا يعتقه ولا يرسله فلا يكفر امضاء له ؛ بل يكون عليه كفارة ، كما إذا قال : إن فعلت كذا فهذا المال صدقة ، أو هذا البعير هدي ، وحنث . فهو يخير بين أن يتصدق بالمال ويرسل البعير هدياً ؛ فيكون قد التزم موجب كونه صدقة وهدياً ؛ وبين أن يكفر ويمسك المال والهدى فلا يرسله . وأما إذا التزم محرماً ؛ مثل أن يقول : ان فعلت كذا فعلي اهانة المصحف ؛ ونحو ذلك . فهذا ليس له ذلك باتفاق العلماء ، وفي وجوب الكفارة النزاع المتقدم ؛ وكذلك إذا التزم حكماً لا يجوز التزامه ، مثل قوله : إن فعلت كذا فهو يهودي أو نصراني . فهذا لا يجوز له التزام الكفر بوجه من الوجوه ولو قصد ذلك لكان كافراً بالقصد .

والمقصود : أنه لا فرق لافي الشرع ولا في المرف بين أن يلتزم الحكم الموجب عليه فعلاً يقتضي ذلك الفعل حكماً آخر يقتضي وجوب فعل أو تحريمه وبين أن يلتزم الحكم المقتضي لوجوب ذلك الفعل أو تحريمه . فالتزام وجوب الفعل الذي يقتضي ذلك الحكم ، كما إذا قال : فعلي أن أطلق ، أو أعتق . فانه

التزم وجوب الطلاق والاعتاق والتطليق ، وذلك فعل منه يوجب حكماً . وهو وقوع الطلاق والعتاق . ومعلوم أن التزامه لوجوب الفعل المقتضي للحكم الثاني الذي هو الوقوع أقوى من التزامه الوقوع ؛ فانه هناك التزم حكيم وفطن ، وهو هنا التزم أحد الحكمين وأحد الفاعلين ، فالنهي التزمه في موارد النزاع في بعض ما التزمه في مواقع الاجماع . فاذا كان له أن لا يلتزم هذا فذاك بطريق الأولى . فهو في مواقع الاجماع إذا قصد بالتعليق اليمن فهو غير بين أن يحنت ويكفر يمينه ، وبين أن يوفي بما التزمه فيوقع العتق والطلاق والصدقة ، فكذلك النهي التزمه في مواقع النزاع بطريق الأولى .

والحنث في هذه اليمين يكون بأن يوجد الشرط ولا يوجد الجزاء فلا يحنت الابطهين الشرطين . فإذا قال : إذا فعلت كذا فلي الحج ، أو العتق ، أو الطلاق : لم يحنت الا اذا فعل ولم يوجد الجزاء المعلق به ، فان أوقع الجزاء المعلق به لم يحنت ؛ كما أنه لو لم يوجد الشرط لم يحنت ، ولو قدر أنه التزم فعلا كقوله : إن فعلت كذا عتق عبدي ، أو طلقت امرأتى . فانه لا فرق بين ذلك وبين أن يقول : فلي عتق عبدي ، أو طلاق امرأتى . فالتزام أحد الأمرين متضمن لالتزام الآخر ؛ فان الوجوب يقتضى أن عليه فعل الواجب ، والتحريم يقتضى أن له فعل المحرم . والایجاب مستلزم للوجوب ؛ والتحريم مستلزم للحرمة . والوجوب يقتضي الفعل ، والایقاع مستلزم الوقوع . مقتضى للحرمة ، والحرمة مقتضية للترك . فلا فرق بين أن يلتزم بالایجاب

والوجوب والقفل أو التحريم أو الحرمة أو الإيقاع أو الوقوع أو الحرمة التي هي موجب ذلك .

قال هؤلاء : وأما حجة من احتج بالخلع والكتابة وتعليق ذلك ببوض فجوابه عند أهل الظاهر — ابن حزم ونحوه — أنهم يقولون : لا يقع شيء من التناق والطلاق ، والمعلق بالشرط ؛ بناء على أن هذا لم يرد به نص ، وما لم يرد نص بإباحته في المقود والشروط فهو عندهم باطل . ولا يكتفون في ذلك بالأدلة العامة الدالة على وجوب الوفاء بالشروط والعهد وتحريم الفسخ ونحو ذلك ؛ لا اعتقادهم أن هذه النصوص منسوخة . وهذا القول ضعيف ، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع . واسم الطلاق والتناق في القرآن يتناول المتجزئ ، والمعلق بالشرط إذا كان المقصود وقوعه عند الشرط ؛ فإن كلاهما داخل في معنى التطلاق ؛ بخلاف ما يكره وقوعه عند الشرط فإنه يمين داخل في معنى التطلاق .

وعلى هذا فالجواب على قول الأئمة والجمهور مبني على الفرق بين الشرط المقصود وجوده ، والشرط المقصود عدمه وعدم الجزاء الذي علق به ، وهو الذي يراد به الحلف ولا يراد به وقوع الجزاء عند الشرط . والفرق بين هذين هو مذهب الصحابة ؛ لا يعرف عنهم فيه خلاف ، وهو مذهب جماهير السلف

والفقهاء، وهو مذهب الشافعي وأحمد، وأحد القولين في مذهب أبي حنيفة، وهو قول في مذهب مالك. فيقال: إنه هنا قصد الشرط والجزاء، كما قصد ذلك نذر التبرر. فكأنه فرق في النذور المعلقة بالشروط بين ما يقصد فيه ثبوتها وبين ما يقصد فيه قضاها؛ كذلك هذا. فإن هذا جميعه من باب واحد وهي أحكام مطلقة بشروط، وإذا كان الشرع أو العقل والعرف تفرق في الأحكام المعلقة بالشروط للنوعية بين ما يقصد ثبوته وبين ما يقصد انتفائه — كما أتفق على ذلك الصحابة وجمهور الفقهاء — لم يجوز تسوية أحدهما بالآخر.

وأما يحسن الاحتجاج بالخلع والكتابة على من يمنع تطبيق الطلاق بالشروط جملة، كما هو مذهب ابن حزم والامامية أو بعضهم؛ فإن هؤلاء يقولون: إن الطلاق المطلق بشرط لا يقع بحال؛ بناء على أنه لا يقع عند من الطلاق الاما ثبت أن الشارع أذن فيه. قالوا: ولم يثبت أنه أذن في هذا، فهم لا يقولون بالقياس، وجعلوا ما نقل عن الصحابة والتابعين في الحلف بالطلاق والعتاق حجة لهم؛ وليس بحجة لهم؛ فإن المنقول عن طاووس أنه لا يرى الحلف بالطلاق شيئاً، وهذا لا يقضي أنه لا يرى تطبيقه بالشروط بحال بل قد يفرق بين الشرط المقصود ثبوته والمقصود علمه، كما أن هذا هو قول طاووس وعطاء وغيرهما في مسألة «نذر اللجاج، والغضب»

ولهذا لما دخل الشافعي مصر سأله سائل عن هذه المسألة إذا قال : إن فعلت كذا فلي الحج ، أو فلي الصوم . فأفتاه الشافعي بكفارة يعين ، وكان الناب على أهل مصر قول مالك : إن عليه الحج والصوم . ومع هذا فلما حنت ابن عبد الرحمن القاسم في هذه اليمين أفتاه عبد الرحمن القاسم - الذي هو العمدة في مذهب مالك - بكفارة يعين . وقال : أفتيتك بقول الليث بن سعد ، وإن عدت أفتيتك بقول مالك . والمحققون من متأخري أصحاب مالك يرجحون الافتاء بكفارة يعين ، وهو الذي رجع إليه أبو حنيفة آخرأ . وأما جمهور السلف من الصحابة والتابعين فانهم يقولون يجزئه كفارة يعين ، كما هو مذهب الشافعي وأحمد . والمشهور عندهما أنه يخير بين التكفير وبين فعل الملتزم . وعن أحمد رواية : أن عليه الكفارة عينا ، ويذكر قولاً في مذهب الشافعي . وكذلك جماعة من المفتين أصحاب مالك يفتون في الحلف بالطلاق بكفارة يعين ، ويحتجون بما روه عن عائشة أنها قالت : كل يمين وإن عظمت فكفارتها كفارة اليمين بالله . وهذا قول طاووس ومن وافقه من السلف . وهو معنى قول الصحابة . وهذه المسائل مسائل جلية تحتاج إلى بسط طويل ليس هذا موضعه . والله أعلم .

فصل

والافتاء بهذا الأصل لا يحتاج إليه في النال ؛ بل غالب مسائل الإيمان بالطلاق والعتاق واليمين بالله تعالى والنذر والحرام ونحو ذلك يحتاج فيه إلى قواعد .

« القاعدة الأولى » إذا حلف لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً ليمينه أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه . فلعلماء فيه ثلاثة أقوال .

« أحدهما » لا يبحث بحال في جميع الأيمان ، وهذا مذهب المكيين : كمطاء ، وابن أبي نجيح ، وعمرو بن دينار وغيرهم ، ومذهب اسحاق بن راهويه ، وهو أحد قولي الشافعي ؛ بل أظهرهما ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد . ونظرت جوابه في هذه الرواية فوجدت الناقلين له بقدر الناقلين لجوابه في الرواية الثانية التي اختارها الخلال صاحبها ، والخرقي ، والقاضي ، وغيرهم من أصحابه . وهو الفرق بين اليمين المكفرة كاليمين بالله تعالى والظهار والحرام ، واليمين التي لا تكفر — على منصوصه — وهي اليمين بالطلاق والعتاق .

و « القول الثالث » أنه يبحث في جميع الأيمان ، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ، وأحمد في الرواية الثالثة عنه .

والقول الأول أصح : لأن الحض والمنع في اليمين بمنزلة الطاعة والمصية في الأمر والنهي ؛ فإن الخالف على نفسه أو عبده أو قرابته أو صديقه الذي يستقد أنه يطيعه هو طالب لما حلف على فعله ، مانع لما حلف على تركه ، وقد وكد طلبه ومنعه باليمين ، فهو بمنزلة الأمر والنهي المؤكد . وقد استقر بدلالة الكتاب والسنة أن من فعل المنهي عنه ناسياً أو مخطئاً فلا إثم عليه ، ولا يكون عادياً مخالفاً : فكذلك من فعل المحلوف ناسياً أو مخطئاً فإنه لا يكون حاثاً مخالفاً ليمينه . ويدخل في ذلك من فعله متأولاً . أو مقلداً لمن أفتاه ، أو مقلداً لعالم ميت ، أو مجتهداً مصيباً ، أو مخطئاً . فحيث لم يعتمد المخالفة ؛ ولكن أعتقد أن هذا الذي فعله ليس فيه مخالفة لليمين ، فإنه لا يكون حاثاً .

ويدخل في هذا إذا خلع وفعل المحلوف عليه معتقداً أن الفعل بعد الخلع لم تتناوله يمينه ، فهذه الصورة تدخل في عين الجاهل التأول عند من يقول : إن هذا الخلع خلع الإيمان باطل ، وهو أصح أقوال العلماء وأما من جملة صحيحا فذلك يقول : إنه فعل المحلوف عليه في زمن اليمين ، والمرأة لو فعلت المحلوف عليه بعد اليمين واتفق قضاء المدة لم يحث الرجل بالافتاق ، وكذلك إذا فعلته في عدة الطلاق البائن عند الجمهور : كالكاف ، والشافعي ، وأحمد الذين يقولون : إن المختلعة لا يلحقها طلاق . وأما أبو حنيفة فإنه يقول : يلحقها الطلاق ؛ فيحث عنده إذا وجدت الصفة في زمن اليمين ، ولو كان الرجل عامياً قليل له : خالع امرأتك ، وافعل المحلوف عليه ، ولم يعرف معنى الخلع ، فظن أنه طلاق مجرد ،

فطلقها ، ثم فعل المحلوف عليه يظن أنه لا يبحث بذلك : لم يقع به الطلاق عند من لا يبحث الجاهل المتأول . وكذلك لو قيل له : زلها بطلقة . فزلها بطلقة ، ثم فعل المحلوف عليه : لم يقع عليه بالفعل طلقة ثانية ، وإن كانت ناطقة الأولى رجعية ؛ لكن في صورة النسيان والخطأ والجهل لا يبحث ، وتبقى اليمين معقودة عند جماهير العلماء ؛ وليس فيه نزاع إلا وجه ضعيف لبعض المتأخرين

« القاعدة الثانية » إذا حلف على شيء يعتقده كما حلف عليه فتبين بخلافه فهذا أولى بدمم التحنيت من مسألة فعل المحلوف عليه ناسياً أو جاهلاً ؛ ولهذا فرق أبو حنيفة ومالك وغيرهما بين هذه الصورة وصورة الناسي والجاهل ، فقالوا هنا لا يبحث في اليمين بالله تعالى ، وهناك يبحث . قالوا : لأنه هنا كانت اليمين على الماضي فلم تنعقد ؛ لأن الحالف على ماضٍ إن كان علماً فهو : إما صادق بار . وإما أن يكون متممداً للكذب ، فتكون عيته اليمين النموس . وإما أن يكون مخطئاً معتقداً أن الأمر كما حلف عليه : فهذا لا إثم عليه في ذلك ، ولا يكون على فاعله إثم الكذاب . وهذا هو انمو اليمين عند هؤلاء ، ومثل هذا يجوز على الأنبياء وغيرهم ، كما يجوز عليهم النسيان ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ذي الدين : « لم أنس ، ولم تقصر » وكان صلى الله عليه وسلم قد نسي ، فقال له ذو الدين : بلى قد نسيت . فقال : « أ كما يقول ذو الدين ؟ » قالوا : نعم . وفي الحديث الصحيح أنه ما صلى بهم خمسا ، فقالوا له بعد الصلاة : أزيد في الصلاة ؟ فقال : « وما ذاك ؟ » قالوا صليت خمسا . قال : « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فإذا نسيت فذكروني » .

قالوا : وأما اليمين على المستقبل فإنها منمقّدة ، والخطأ والنسيان واقع في الفعل لا في العقد ، فهذا فرق بين الماضي والمستقبل في اليمين بالله .

وأما في الطلاق فقالوا أيضاً في الماضي والمستقبل ، كاحدى الروايات عن أحمد في المستقبل . وأما مذهب الشافعي وأحمد فلي قولهما لا يحنث الجاهل والناسي في المستقبل ، فكذلك لا يحنث الخطيء حين عقد اليمين التي حلف على شيء . يعتقد أنه كما حلف عليه فتبين بخلافه . وأما على قولهما : إنه يحنث في المستقبل فيحنث في الماضي ؛ تسوية بين الماضي والمستقبل ، فكذلك لا يحنث . وهذه طريقة من سلكها من أصحاب الشافعي واحد : كأبي البركات في « محرره »

وأصحاب هذه الطريقة يقولون : ان من قال : إنه لا يحنث اذا حلف على شيء . يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه : فيلزمه أن لا يحنث من فعل المحلوف عليه ناسياً أو جاهلاً . ويضعفون قول مالك وأبي حنيفة في الفرق . وقيل : بل لا يحنث في الماضي قولاً واحداً ، وفي المستقبل قولان . وهذه طريقة طائفة من أصحاب أحمد سلكوا مسلك أصحاب أبي حنيفة ومالك : فقرقوا بين الماضي والمستقبل ، فقالوا : اذا حلف بالله على شيء . يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه فإنه لا يحنث ، ولو حلف لا يفعل المحلوف عليه فعمله ناسياً أو جاهلاً فقيه

روايتان . وهذه طريقة القاضي أبي يمل وابن عقيل في « الفصول »
وأبي محمد المقدسي ؛ وغيرهم فجعلوا النزاع في المستقبل دون الماضي

وهؤلاء منهم من قال : « لنؤيمين » هو أن يحلف على شيء يعتقد
كما حلف عليه فتبين بخلافه بلا نزاع . وأما إذا سبق لسانه في المستقبل :
ففيه روايتان . وهذه طريقة القاضي وابن عقيل في « الفصول » ؛ وأختار القاضي
في « خلافة » أن قوله في المستقبل لا والله ! بل والله ! ليس بلغو ، وهذا
منه بآبي حنيفة ، ومالك ، وغيرهما . ومنهم من قال : ما سبق على اللسان
هو لنؤي بلا نزاع بين العلماء ، وفيما إذا حلف على شيء فتبين بخلافه روايتان .
وهذه طريقة أبي محمد .

« والصواب » أن النزاع في الصورتين ؛ فإن الشافعي في رواية الريعة
يوجب الكفارة فيمن حلف على شيء يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه ؛
ولكن القول الآخر للشافعي إن هذا لغو ، كقول الجمهور ، وهذا هو قول
محمد بن الحسن ، وكذا هو ظاهر منه بآحمد أن كلا النوعين لغو لا كفارة
فيه ، وهذا قول جمهور أهل العلم ؛ ولهذا جزم أكثر أصحاب أحمد بأنه لا كفارة
لا في هذا ، ولا في هذا . ولم يذكروا نزاعاً ؛ لأنه نص على أن كلاهما لغو في
جوابه ، كما ذكر ذلك الحرق وابن أبي موسى وغيرهما من المتقدمين . وذكر طائفة
عنه في اللغو « روايتين » رواية كقول أبي حنيفة ومالك . ورواية كقول

الشافعي ، كما ذكر ذلك طائفة : منهم ابن عقيل ، وابو الخطاب ، وغيرهما .
وصرح بعض هؤلاء — كإبن عقيل وغيره — بأنه إذا قيل : إن اللغو هو أن
يسبق على لسانه اليمين من غير قصد فإنه إذا حلف على شيء ، يمتدحه كما حلف عليه
فتبين بخلافه حث .

فهذا صار في مذهبه عدة طرق .

« طريقة القدماء » أن كلاهما لنو ، قولاً واحداً .

« وطريقة القاضي » أن الماضي لنو قولاً واحداً وفي سبق اللسان في المستقبل
روايتان . وهذه الطريقة توافق مذهب أبي حنيفة ، ومالك .

« وطريقة أبي محمد » . أن سبق اللسان لنو قولاً واحداً . وفي الماضي
روايتان . وهذه الطريقة توافق مذهب الشافعي .

« والطريقة الرابعة » وهي أضعف الطرق : أن اللغو في إحدى
الروايتين هذا دون هذا ، وفي الأخرى هذا دون هذا .

« والطريقة الخامسة » وهي الجامعة بين الطرق : أن في مذهبه ثلاث
روايات ، كما ذكر ذلك صاحب المحرر ، فإذا سبق على لسانه : لا والله !
بلى والله ! وهو . يستدل أن الأمر كما حلف عليه : فهذا لنو باتفاق الأئمة

الأربعة . وإذا سبق على لسانه اليمين في المستقبل ، أو تمتد اليمين على أمر
يعتد به كما حلف عليه فبين بخلافه : ففي صورتين أقوال ثلاثة ؛ هي الروايات
الثلاث عن أحمد .

« أحدها » أن الجميع انو ، كقول الجمهور ، وهو ظاهر مذهب أحمد
وهي مذهبه في إحدى الطريقتين بلا نزاع عنه . وعلى هذه الطريقة فقد فر
التموهذا . وهذا أحد قولي الشافعي .

« والثاني » أنه يبحث في الماضي دون ما سبق على لسانه ، وهو أحد
قولي الشافعي أيضا .

« والثالث » بالمكس ، كذهب إلى حنيفة ومالك . فقد بين أن
أن الخطي ، في عقد اليمين التي حلف على شيء . يعتد به كما حلف عليه فبين بخلافه
هو في إحدى الطريقتين كالناسي والجاهل ، وفي الأخرى لا يبحث قولاً
واحداً . وهي المروفة عند أئمة أصحاب أحمد .

وعلى هذا فالخالف بالطلاق على أمر يعتد به كما حلف عليه فبين بخلافه
لا يبحث إذا لم يبحث للناسي والجاهل في المستقبل : إما تسوية بينهما . وإما بطريق
الأولى ، على اختلاف الطريقتين . وهكذا ذكر المحققون من الفقهاء .

وقد ظن بعض متأخري الفقهاء كالسامري صاحب « المستوعب » أنه إذا حلف بالطلاق والتماق على أمر يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه أنه يحنث قولاً واحداً ؛ لأن الطلاق لا نفو فيه ، وهذا خطأ ؛ فإن الذي يقول إن الطلاق لا نفو فيه هو الذي يحنث الناسي والجاهل إذا حلف بالطلاق ، وأما من لم يحنث الناسي والجاهل فإنه لا يقول لا نفو في الطلاق — إذا فسر اللغو بأن يحلف على شيء يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه — فإن عدم الحنث في هذه الصورة ؛ إما أن يكون أولى بعدم الحنث في تلك الصورة ، أو يكون مساوياً لها ؛ كما قد بيناه . ولا يمكن أحداً أن يقول : إنه إذا حلف بالطلاق والتماق على أمر أنه لا يفعله ففعله ناسياً أو جاهلاً بأنه المحلوف عليه لم يحنث ، ويقول إذا حلف على أمر يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه أنه يحنث ؛ لأن الجبل المقارن لمقد اليمين أخف من الجبل المقارن لفعل المحلوف عليه ، وغايته أن يكون مثله ؛ ولأن اليمين الأولى منعقدة اتفاقاً . وأما الثانية ففي انعقادها نزاع بينهم . والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن حلف بالطلاق على أمر من الأمور ، ثم حنث في يمينه : هل يقع به الطلاق ، أم لا ؟

فأجاب : المسألة فيها نزاع بين السلف والخلف على ثلاثة أقوال .

« أحدهما » أنه يقع الطلاق إذا حنث في عيته ، وهذا هو المشهور عند أكثر الفقهاء المتأخرين ، حتى اعتقد طائفة منهم أن ذلك إجماع ؛ ولهذا لم يذكروا عليهم عليه حجة ، وحجتهم عليه ضئيفة جدا ، وهي : أنه التزم أمرا عند وجود شرط فلزمه ما التزمه . وهذا منقوض بصور كثيرة ، وبعضها يجمع عليه : كمنع الطلاق والمصية ، والمباح ، وكالتزام الكفر على وجه اليمين ؛ مع أنه ليس له أصل يقاس به إلا وبينها فرق مؤثر في الشرع ولا دل عليه عموم نص ولا إجماع ، لكن لما كان موجب المقد لزوم ما التزمه صار يظن في بادية الرأي أن هذا عقد لازم ، وهذا يوافق ما كانوا عليه في أول الإسلام قبل أن ينزل الله كفارة اليمين موجبة وعمره ، كما يقال : إنه كان [شرع] من قبلنا . لكن نسخ هذا شرع محمد صلى الله عليه وسلم ، وفرض للمسلمين تحلة إيمانهم ، وجعل لهم أن يحلوا عقد اليمين بما فرضه من الكفارة .

وأما إذا لم يحنث في عيته فلا يقع به الطلاق بلا ريب ؛ إلا على قول ضئيف يروى عن شريح ، ويذكر رواية عن أحمد فيما إذا قدم الطلاق . وإذا قيل : يقع به الطلاق ؛ فإن نوى باليمين الثانية توکید الأولى — لا إنشاء عين أخرى — لم يقع به الاطلاق واحدة ؛ وإن أطلق وقسع به ثلاث وقيل : لا يقع به إلا واحدة .

و « القول الثاني » أنه لا يقع به طلاق ، ولا يلزمه كفارة . وهذا
 مذهب داود وأصحابه وطوائف من الشيعة . ويدكر ما يدل عليه عن طائفة
 من السلف ؛ بل مومأثور عن طائفة صريحة كآبي جعفر الباقر رواية
 جعفر بن محمد .

وأصل هؤلاء . أن الخلف بالطلاق والمتاق والظهار والحرام والنذر :
 لنور ، كالحلف بالخلوقات . وفتى به في اليمين التي يحلف بها بالتزام الطلاق طائفة
 من أصحاب أبي حنيفة والشافعي : كاللقفال ، وصاحب « التمه » وينقل
 عن أبي حنيفة نصا ؛ بناء على أن قول القائل : الطلاق يلزمني . أو لازم لي
 ونحو ذلك : صيغة نذر ؛ لا صيغة إيقاع ، كقوله : لله علي أن اطلق .

ومن نذر ان يطلق لم يلزمه طلاق بلا نزاع ؛ ولكن في لزومه الكفارة
 له قولان .

« أحدهما » يلزمه ، وهو المنصوص عن أحمد بن حنبل ، وهو المحكي
 عن أبي حنيفة : إمامطلقا . وإما إذا قصد به اليمين .

« والثاني » لا . وهو قول طائفة من الخراسانيين من أصحاب الشافعي
 كاللقفال ، والبنوي ، وغيرهما . فن جمل هذا نذرا ، ولم يوجب الكفارة

في نذر الطلاق : يفتى بأنه لا شيء عليه ، كما أفتى بذلك طائفة من أصحاب الشافعي وغيرهم . ومن قال : عليه كفارة لزمه على قوله كفارة يمين ، كما يفتى بذلك طائفة من الحنفية والشافعية .

وأما « الحنفية » فبنوه على أصله في أن من حلف بنذر المعاصي والمباحات فعليه كفارة يمين ، وكذلك يقول ذلك من يقوله من أصحاب الشافعي ؛ لتفريقه بين أن يقول : على نذر . فلا يلزمه شيء . وبين أن يقول : إن فعلته فعلي نذر . فعليه كفارة يمين . ففرق هؤلاء بين نذر الطلاق وبين الحلف بنذر الطلاق .

وأحمد عنده على ظاهر مذهبه المنصوص عنه : أن نذر الطلاق فيه كفارة يمين ، والحلف بنذره عليه فيه كفارة يمين ، وقد وافقه على ذلك من وافقه من الخراسانيين من أصحاب الشافعي ، وجملة الرافعي والنووي وغيرهما هو المرجح في مذهب الشافعي ، وذكرنا ذلك في نذر جميع المباحات ؛ لكن قوله : الطلاق لي لازم ، فيه صيغة إيقاع في مذهب أحمد ، فإن نوى بذلك النذر ففيه كفارة يمين عنده .

و « القول الثالث » وهو أصح الأقوال ، وهو الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار : إن هذه يمين من إيمان المسلمين ، فيجوز فيها ما يجزى في إيمان المسلمين

وهو الكفارة عند الخنث ؛ الا ان يختار الحالف ايقاع الطلاق فله ان يوقه ولا كفارة . وهذا قول طائفة من السلف والخلف : كطاووس ، وغيره . وهو مقتضى المنقول عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الباب وبه يفتى كثير من المالكية وغيرهم ، حتى يقال : ان في كثير من بلاد المغرب من يفتى بذلك من أئمة المالكية ، وهو مقتضى نصوص أحمد بن حنبل ، وأصوله في غير موضع .

وعلى هذا القول فاذا كرر اليمين المكفرة مرتين أو ثلاثا على فعل واحد : فهل عليه كفارة واحدة ؟ أو كفارات ؟ فيه قولان للعلماء ، وهما روايتان عن أحمد . أشهرهما عنه تجزيه كفارة واحدة .

وهذه الأقوال الثلاثة حكاه ابن حزم وغيره في الحلف بالطلاق ، كما حكوها في الحلف بالمتق والنذر وغيرهما ، فاذا قال : إن فعلت كذا فمبدي أحرار : ففيها الأقوال الثلاثة ؛ لكن هنا لم يقل أحد من أصحاب أبي حنيفة والشافعي : إنه لا يلزمه المتق ، كما قالوا ذلك في الطلاق . فيصح نذره بخلاف الطلاق .

والمنقول عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يجزئه كفارة يمين كما ثبت ذلك عن ابن عمر ، وحفصة ، وزينب . ورووه أيضا عن عائشة .

وأُم سلمة وابن عباس وأبي هريرة ؛ وهو قول أكبر التابعين : كطاووس وعطاء ، وغيرهما ، ولم يثبت عن صحابي ما يخالف ذلك ؛ لافي الحلف بالطلاق ، ولا في الحلف بالعتق ؛ بل اذا قال الصحابة : إن الحالف بالعتق لا يلزمه العتق ، فالحالف بالطلاق أولى عندم .

وهذا كالحلف بالنذر مثل : ان يقول : إن فعلت كذا فلي الحج . أو صوم سنة . أو ثلث مالى صدقة . فان هذا يمين تجزئ فيه الكفارة عند أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : مثل عمر ، وابن عباس ، وعائشة ، وابن عمر ، وهو قول جماهير التابعين : كطاووس ، وعطاء ، وأبي الشفاء ، وعكرمة ، والحسن ، وغيرهم . وهو مذهب الشافعي المنصوص عنه ، ومذهب أحمد بلا نزاع عنه ، وهو احدى الروايتين عن أبي حنيفة اختارها محمد بن الحسن ، وهو قول طائفة من أصحاب مالك كابن وهب ، وابن أبي النمر ، وأفتى ابن القاسم ابنه بذلك .

والمعروف عن جمهور السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم : أنه لا فرق بين ان يحلف بالطلاق ، أو العتاق ، أو النذر : إما ان تجزئه الكفارة في كل يمين . وإما أن لا يمين عليه . وإما أن يلزمه كما حلف به ؛ بل اذا كان قوله : إن فعلت كذا فلي ان أعتق رقبة . وقصد به اليمين لا يلزمه العتق ؛ بل يجزئه كفارة يمين ، ولو قاله على وجه النذر لزمه

بالإتفاق ، فقوله : فعبدي حر أولى أن لا يلزمه ، لأن قصد اليمين اذا منع ان يلزمه الوجوب في الاعتاق والمتق فلأن يمنع لزوم المتق وحده أولى .

« وأيضاً » فان ثبوت الحقوق في النعم أوسع نقوداً ؛ فان الصبي والمجنون والعبد قد ثبتت الحقوق في ذمتهم مع أنه لا يصح تصرفهم ، فاذا كان قصد اليمين مع ثبوت المتق المطلق في النعمة [ممنوع] فلأن يمنع وقوعه أولى وأحرى واذا كان المتق الذي يلزمه بالنذر لا يلزمه اذا قصد به اليمين فالطلاق الذي لا يلزم بالنذر أولى أن لا يلزم اذا قصد به اليمين ؛ فان التعليق انما يلزم فيه الجزاء اذا قصد وحبب الجزاء عند وجوب الشرط ، كقوله : إن أبرأتني من صداقك فأنت طالق ، وان شفا الله مريضتي فثلث مالي صدقة . وأما اذا كان يكره وقوع الجزاء وان وجد الشرط وانما التزمه ليحضر نفسه أو يمنحها ، أو يحض غيره أو يمنحه : فهذا مخالف لقوله : إن فعلت كذا فانا يهودي ، أو نصراني ، ومالي صدقة وعبدي أحرار ، ونسائي طوالت ، وعلي عشر حجج ، وصوم : فهذا حالف باتفاق الصحابة والفقهاء وسائر الطوائف ، وقد قال الله تعالى : (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) وقال تعالى : (ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم ، واحفظوا ايمانكم) وثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه في الصحيح انه قال : « من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ، فليأت الذي هو خير ، وليكفر عن يمينه » وهذا يتناول

[أيمان] جميع المسلمين لفظاً ومعنى ؛ ولم يخصه نص ولا إجماع ولا قياس ؛ بل الأدلة الشرعية تحقق عمومها .

واليمين في كتاب الله وسنة رسوله « نوعان » : نوع محترم منعقد مكفر ، كالحلف بالله . ونوع غير محترم ، ولا منعقد ، ولا مكفر . وهو الحلف بالمخلوقات . فإن كانت هذه اليمين من أيمان المسلمين ففيها الكفارة . وهي من النوع الأول . وإن لم تكن من أيمان المسلمين فهو من الثاني . وأما إثبات يمين منعقدة ؛ غير مكفرة فهذا لا أصل له في الكتاب والسنة .

وتقسيم أيمان المسلمين إلى يمين مكفرة وغير مكفرة كتقسيم الشراب المسكر إلى خمر ، وغير خمر . وتقسيم السفر إلى طويل وقصير . وتقسيم المسير إلى محرم وغير محرم ؛ بل الأصول تقتضي خلاف ذلك . وبسط الكلام له موضوع آخر

لكن هذا « القول الثالث » وهو القول بثبوت الكفارة في جميع أيمان المسلمين هو القول الذي تقوم عليه الأدلة الشرعية التي لا تناقض ، وهو المأثور عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكابر التابعين :

إما في جميع الأيمان . وإما في بعضها . وتلليل ذلك بأنه يمين . والتلليل
بذلك يقتضى ثبوت الحكم في جميع ايمان المسلمين .

والصبيغ ثلاثة « صينة تنجيز » كقوله : أنت طالق . فهذه ليست
يميناً ، ولا كفارة في هذا باتفاق المسلمين

« والثاني » صينة قسم ، كما إذا قال : الطلاق يلزمي لأفعلن كذا
فهذه عين باتفاق أهل اللغة والفقهاء .

« والثالث » صينة تمليق . فهذه إن قصد بها اليمين فحكمها حكم
الثاني باتفاق العلماء . وأما إن قصد وقوع الطلاق عند الشرط : مثل
أن يختار طلاقها إذا أعطته الموض . فيقول : إن أعطيتني كذا
فانت طالق . ويختار طلاقها إذا أتت كبيرة ، فيقول : أنت طالق
إن زنت ، أو سرت . وقصده الإيقاع عند الصفة ؛ لا الحلف : فهذا
يقع به الطلاق باتفاق السلف ؛ فإن الطلاق الملق بالصفة روي وقسوع
الطلاق فيه عن غير واحد من الصحابة : كعلي ، وابن مسعود ، وأبي ذر ، وابن
عمر ، ومعاوية ، وكثير من التابعين ، ومن بعدهم ؛ وحكي الإجماع على ذلك غير واحد

وما علمت أحداً تقل عن أحد من السلف أن الطلاق بالصفة لا يقع ، وإنما علم النزاع فيه عن بعض الشيعة ، وعن ابن حزم من الظاهرية .

وهؤلاء الشيعة بلغتهم فتاوى عن بعض فقهاء أهل البيت فيمن قصده الحلف: فظنوا أن كل تعليق كذلك ، كما أن طائفة من الجمهور بلغتهم فتاوى عن بعض الصحابة والتابعين فيمن علق الطلاق بصفة أنه يقع عندها: فظنوا أن ذلك عين. وجعلوا كل تعليق يمينا ، كمن قصده اليمين ، ولم يفرقوا بين التعليق الذي يقصده اليمين ، والذي يقصده الإيقاع ؛ كما لم يفرقوا أولئك بينهما في نفس الطلاق . وما علمت أحداً من الصحابة ألقى في اليمين بلزوم الطلاق . كما لم أعلم أحداً منهم ألقى في التعليق الذي يقصده اليمين ، وهو المعروف عن جمهور السلف، حتى قال به داود وأصحابه . ففرقوا بين تعليق الطلاق الذي يقصده اليمين والذي يقصده الإيقاع ، كما فرقوا بينهما في تعليق النذر وغيره. والفرق بينهما ظاهر ؛ فإن الحالف يكره وقوع الجزاء وإن وجدت الصفة ، كقول المسلم: إن فعلت كذا فأنا يهودي ، أو نصراني : فهو يكره الكفر وإن وجدت الصفة : إنما التزامه لتلازم ، وليست به من الشرط : لا لتقصده وجوده عند الصفة . وهكذا الحلف بالاسلام لو قال الذي: إن فعلت كذا فأنا مسلم .

والحالف بالنذر والحرام والظهار والطلاق والعاق إذا قال : إن فعلت كذا فلي الحج ، وعيئت أحرار ، ونسأئي طوائق ، ومالي صدقة فهو

يسكره هذه اللوازم وإن وجد الشرط ، وإنما علقها لمنع نفسه من الشرط ؛
 لا لقصد وقوعها ، وإذا وجد الشرط فالتطبيق الذى يقصد به الإيقاع من باب
 الإيقاع . والذى يقصد به اليمين من باب اليمين . وقد بين الله فى كتابه أحكام
 الطلاق ، وأحكام الأيمان . وإذا قال : ان سرت . ان زنت : فأنت طالق .
 فهذا قد يقصد به اليمين ، وهو أن يكون مقامها مع هذا الفعل أحب إليه من
 طلاقها ؛ وإنما قصده زجرها وتخويفها لثلاث أقوال : فهذا حالف لا يقع به الطلاق ،
 وقد يكون قصده إيقاع الطلاق وهو أن يكون فراقها أحب إليه من المقام
 معها مع ذلك ، فيختار إذا فعلته أن تطلق منه : فهذا يقع به الطلاق .
 والله أعلم .

رسـل

عن حلف لا يكلم صهر أخيه ، وحلف بالثلاث ما يدخل منزله : ثم
 دخل بنير رضاء ؟

فأجاب : إذا كان الحالف قد اعتقد أن المحلوف عليه يطعمه ، وير
 يمينه ، ولا يدخل إذا حلف عليه ؛ فبين له الأمر بخلاف ذلك ، ولو علم أنه
 كذلك لم يحلف . ففي حقه نزاع بين العلماء . والأقوى أنه لا يحنث . والله أعلم .

وسئل

عن رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يسكن في المكان الذي هو فيه
وقد انتقل وأخلاه : فهل يجوز له أن يعود ؟ أم لا ؟

فأجاب : إن كان السبب الذي حلف لأجله قد زال فله أن يعود .
والله أعلم .

وسئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل حلف على زوجته بالطلاق الثلاث أنها تحط يدها في خريطته
ولا تأخذ منها شيئاً ، وقال ذلك مدة أربع شهور ؛ ثم بعد ذلك حلف
يميناً ثانياً أنها لا تنقل ما سمعت إلى أحد ؛ ثم بعد ذلك قتلته للناس ، فقال لها
زوجها : ما حلفت عليك بالطلاق أنك لا تنقله إلى أحد وقد قتلته ؟ قالت :
قتله ، وما علمت على يميننا . فقال : الآن قد وقع الطلاق . قومي أعطيني
خريطتي ، وأعطيني منها الخيط ، فأتى على يمين ، وقد وقع على الطلاق .

قالت : أنا ما علمت أن علينا عينا بالدائم ؛ إنما اعتقدت المين مدة خمسة أو ستة أيام . فقال لها : أنا ما أعرف ؛ أنت الساعة طالق مني بالطلاق الثلاث : فهل يلزمها الطلاق من أول عين ؟ أو من الثاني ؟

فأجاب : إن كانت قد اعتقدت أن حكم يمينه قد اتقضى وفعلت المحلوف عليه بمد ذلك : لم يحنث الحالف . وإن كان قد قال أنت الساعة طالق مني ثلاثا : لاعتقاده أنه وقع به الطلاق : لم يقع بذلك شيء . والله اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل كاتب عبده ، وحصل منه حرج أوجب أنه حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يفارقه من الضرب والترسيم الى حيث يحضرا له حسابه ، أو يمتد اليه ما تمسه من الجامية : فهل يجوز خلاصه بوجه من الوجوه الشرعية ؟ أفتونا .

فأجاب رضي الله عنه : ان كان احضار الحساب المطلوب قد عجز عنه المحلوف عليه ، وعن إعادة المطلوب من الجامية : لم يجوز أن يطالب بواحد منهما ؛ بل يلزم ولي الأمر الحالف بفراقه ، واذا ألزمه بذلك لم يحنث على الصحيح من قول العلماء ؛ ولم يكن عليه طلاق ، سواء ألزمه بذلك والي حرب السلطان ونحوه ، أو والي حكم ، أو كاتب فرقته ينفذ حكمه فيه بالعدل وهكذا ان

لم يجب عليه احضار أحدهما ، فانه اذا لم يكن واجبا في الشرع الذي بست الله به رسوله صلى الله عليه وسلم وجب الزامه بفراقه ، واذا فارقه والحال هذه لم يحنث .

وكذلك ان اعتقد الحالف أن الأمر على صفة فتبين الأمر بخلافه : مثل أن يعتقد أن في الحساب كشف أمور يجب كشفها ، فتبين الأمر بخلافه ، فانه لا يحنث عند كثير من العلماء اذا فارقه . وكذلك ان اعتقد أن إعادة الجامعة واجب عليه ، خلف على ذلك ؛ ثم تبين أنه ليس بواجب : فانه لا يحنث عند كثير من أهل العلم ، وكذلك لو اعتقد أن المحلوف عليه قادر على الفعل المطلوب فتبين أنه عاجز ؛ فانه لا يحنث عند كثير من أهل العلم . وهو أحسن القولين ، وأقواهما في الشرع . وكذلك لو اعتقد أنه خان أو سرق مالا : خلف على إعادته ، ثم تبين أنه لم يحن ، ولم يسرق فإنه لا يحنث في أصح قولي العلماء . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل حلف بالطلاق الثلاث وهو غضبان : أنها ما تدخل بيت عمها ، ورزقت زوجته ولداً ؛ ثم بعد ذلك دخلت المرأة المحلوف عليها بيت عمها ، وكان قد قال للحالف ناس : إنه إذا ولدت المرأة ودخلت فلا حنث عليه ؟ أقفونا .

فأجاب : إذا كان الحالف قد اعتقد أن المرأة إذا ولد لها ولد لا حنت عليه ، ودخلت بهذا الاعتقاد : فلا حنت عليه : لكن يمينه باقية ، فإذا فعل المحلوف عليه علما عامدا آحنت . والله أعلم .

وسئل

عن رجل حلف على زوجته فقال لها : إن خرجت وأنا غائب فأنت طالق ثلاثا ؛ فلما قدم من السفر قالت له : والله احتجبت إلى الحمام ، ولم أقدر للفصل بالبيت ؟

فأجاب . إن كانت اعتقدت أن هذه الصورة ليست داخلة في يمينه ، وأنها لا تكون مخالفة ليمينه إذا فعلت ذلك : لم يحنت الحالف في يمينه .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له زوجتان ، فقدم من يمينه مبلغ ، خلف بالطلاق الثلاث من الجديده أنه إذا لم يطلع لهذا المبلغ الذى عدم من يمينه ما يحل الميتة في يمينه وكان في عقيدته أن الميتة هي التي خانت في المبلغ المحلوف عليه ؟

فأجاب : - أيده الله - إذا كان قد أعتقد ان العتيقة قد خاتته خلف
إن لم تأت بذلك لأخرجها ؛ لأجل ذلك ، ثم تبين أنها لم تحنه : لم يكن
عليه أن يخرجها ، ولا حث عليه . والله أعلم .

وسئل

عن رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه ما يزوج ابنته لرجل معين ، ثم إنه
زوجها بنيره ، ثم بانت من الثاني بالثلاث : فهل له أن يزوجها للرجل الذي
كان قد حلف عليه أم لا ؟

فأجاب : إن كان نية الحالف أو سبب اليمين يقتضي الحلف على ذلك
التزويج خاصة : جازان يزوجها المرة الثانية : مثل أن يكون قد امتنع لتزويجه :
لكونه طلب منه جهازا كثيرا ، ثم في المرة الثانية قنع بها بلا جهاز . واما إن
كان السبب باقيا : حث . والله اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل حج له زوجتان ، وحلف بالطلاق الثلاث أنه لا يطعمهم شيئا .

فأجاب . إن كان نيته أن سبب اليمين يقتضي أنه امتنع لسبب وقد زال ذلك السبب انحلت يمينه في أظهر قولي العلماء . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن حلف بالطلاق الثلاث على زوجته أنها لا تنزل من بيته إلا باذنه ، ثم إنها قالت : أنا اليوم اتحدى أنا وأملك ، فاعتقد أن أمه تجيء إلى عندها . واعتقدت الزوجة أنه أذن لها : فذهبت إلى عند أمه .

فأجاب : الطلاق وإحالة هذه لا يقع به في أصح قولي العلماء ، كما هو إحدى قولي الشافعي ، وأحدى الروايتين عن أحمد ؛ فإن هذه هي مسألة الجاهل والناسي ، والنزاع فيها مشهور هل يحنث ؟ أم لا يحنث ؟ أم يفرق بين اليمين المكفرة وغيرها ؟

والصواب أنه لا يحنث مطلقا ؛ لأن البر والحنث في اليمين بمنزلة الطاعة والمعصية في الأمر : إذ كان المحلوف عليه جملة طلبية .

فإن المحلوف عليه : إما « جملة خبرية » فيكون مقصود الخالف التصديق ، والتكذيب . وإما « جملة طلبية » فيكون مقصود الخالف

الحض والمنع ، فهو يحض نفسه أو من يحلف عليه ، ويمنع نفسه أو من يحلف عليه ، فهو أمر ونهي مؤكد بالقسم . فالحنث في ذلك كاللمعية في الأمر المجرد . ومعلوم أنه قد استقر في الشريعة : أن من فعل المنهي عنه ناسيا أو غفلا معتقداً أنه ليس هو المنهي — كأهل التأويل الساتع — فإنه لا يكون هذا الفاعل آمناً ولا عاصياً ، كما قد استجاب الله قول المؤمنين : (زبنا لا نتواخذنا إن نسبتنا أو أخطأنا) فكذلك من نسي اليمين : أو اعتقد أن الذي فعله ليس هو المحلوف عليه ؛ لتأويل : أو غلط : كسمع ، ونحوه : لم يكن مخالفاً لليمين . فلا يكون حالفاً . فلا فرق في ذلك بين أن يكون الحلف بالله تعالى ، أو بسائر الأيمان ؛ إذا الأيمان يفترق حكمها في المحلوف به . أما في المحلوف عليه فلا فرق ، والكلام هنا في المحلوف عليه ؛ لا في المحلوف به .

ومعلوم أن الحالف بالطلاق والعتاق لم يحمل ذلك تعليقاً محضاً : كالتعليق بطلوع الشمس ؛ ولا مقصوده وقوع الشرط والجزاء : كنذر التبرر ، والتعليق على الموضع في مثل الخلع ؛ وإنما مقصوده حض نفسه ، أو منع من حلف عليه ومنع نفسه أو من حلف عليه ؛ كما يقصد ذلك الناذر : نذر الحجاج ، والنفسب ؛ ولهذا اتفق الفقهاء على تسمية ذلك يمينا ، وكان الصحيح في مذهب أحمد وغيره جواز الاستثناء في ذلك ؛ بخلاف المحض فإنه إيقاع موقت ، فليس هو عين على الصحيح ، ولا ينفع فيه الاستثناء منه عند من لا يجوز الاستثناء في الإيقاع : كالك ، واحد ، وغيرهما . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل وجد ابن خالته عند زوجته ، خلف بالطلاق : ان ابن خالته
كان عند زوجته ، وكذلك كان عندها ؟

فأجاب : إذا كان الحالف صادقا في عيته فلا حنت عليه . وكذلك إذا
اعتقد صدق نفسه فلا حنت عليه ؛ ولو كان الأمر في الباطن بخلاف ذلك : في
أصح قولي العلماء . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل حلف بالطلاق أنه ما يتزوج فلانة ؛ ثم بدى له أن ينكحها
فهل له ذلك ؟

فأجاب : فوالله مرقدته وضر محه . الحمد لله رب العالمين : له أن
يتزوجها ؛ ولا يقع بها طلاق إذا تزوجها عند جمهور السلف ؛ وهو مذهب
الشافعي وأحمد ، وغيرهما .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل امتنع عليه زوجته من مجامعتها ؛ فأنجرح من امتناعها عليه ،
خلف بالطلاق وكانت حاملاً أن لا يجامعها بعد الولادة : فهل يقع عليه الطلاق
إن جامعها بعد الولادة ، أم لا ؟ وهل ينظر إلى السبب للمبيح لليمين أم لا ؟

فأجاب : إذا جامعها بعد الولادة ينظر في ذلك إلى نية الخالف وسبب
اليمين ، فإن كان حلف لسبب وزال السبب فلا حث عليه : في أظهر قولي
العلماء في مذهب أحمد وغيره ؛ فإن من حلف على معين لسبب : كأن يحلف
أن لا يدخل البلد لظلم رآه فيه ، ثم يزول الظلم . أو لا يكلم فلانا ، ثم يزول
الفسق ، ونحو ذلك : ففي حثه حينئذ « قولان » في مذهب أحمد وغيره
أظهرهما أنه لا حث عليه ؛ لأن الحض والمنع في اليمين كالأمر والنهي :
فالخلف على نفسه أو غيره بمنزلة الناهي عن الفعل . ومن نهى عن دخول بلد
أو كلام شخص لمعنى ثم زال ذلك المعنى زال المنهى عنه ، كما إذا امتنع أن يبدأ
رجلاً بالسلام ؛ لكونه كافراً أو قسماً . وأن ان لا يدخل بلداً ؛ لكونه دار
حرب ، فصار دار إسلام . ونحو ذلك ؛ فإن الحكم إذا ثبت بملء
زال بزوالها

فالرجل إذا حلف لا يواقع امرأته إذا كان قصده عقوبتها ؛ لكونها غاطله
وتنشر عليه إذا طلب ذلك ؛ فإذا تاب من ذلك وصارت مطيعة موافقة زال
سبب المحجر الذي علقها به ، كما لو هجرها لنشوز ثم زال . وأما إن كان
قصده الامتناع من وطئها أبداً ؛ لأجل الذنب المتقدم . ثابت ، أو لم يتب
بحيث لو علم أنها تتوب توبة صحيحة كان مقصوده عقوبتها على ما مضى . كما
يعاقب الرجل غيره لذنوب ماض تاب منه أو لم يتب ؛ لا انرض الزجر عن
المستقبل : بل لمجرد شفاء غيظه ؛ ونحو ذلك : فهذا نوع آخر
واقه اعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل حلف على زوجته بالطلاق أنه ما يطؤها لست شهور ، ولم يكن
بقي لها غير طلقة ، ونيته أن لا يطأها حتى تنقضي المدة : فإذا انقضت المدة
ماذا يفعل ؟

فأجاب : إذا انقضت المدة فله وطؤها ولا شيء عليه إذا لم تطالبه بالوطء
عند انقضاء أربعة أشهر . هذا مذهب مالك ، وأحمد ، والشافعي والجمهور .
وهو يسمى « موليا » .

وسئل رحمه الله

عن رجل له زوجة وجارية ، ففسرى بالجارية ، فنارت المرأة : خلف
الايمود يطأ الجارية ، ثم اعتقها ؛ وتزوجت الجارية ، فأقامت مع الزوج مدة
وتوفى عنها : فهل للمعتق أن يتزوجها ؟

فأجاب : إذا كانت بنته أو سبب اليمين يقتضي أنه لا يطؤها بملك
كان له أن يتزوجها ويطأها ؛ وإن كان ذلك يقتضي أنه لا يطؤها بحال لا
ملك ولا عقد حنت إذا فعل المحلوف عليه . والله أعلم .

وسئل رحمه الله

عن رجل عليه مبلغ لشخصين قال : الطلاق الثلاث أن الشهر ما ينفصل
حتى يعطيهما المبلغ ، وإن لم يحلف جبهه . والآن ما حصل ، والشهر بقي فيه
اليوم ؛ وهو خائف أن يقع عليه الحنث : فإذا خالع الزوجة بطلقة واحدة
: فيفide هذا ، ولا يقع عليه الطلاق الثلاث ؛ أم لا ؟

فأجاب : إذا أكره على اليمين بشير حق ؛ بأن يكون عاجزاً عن وفاء الدين

واكره على اليمين، وإلا حبس وضرب : لم يتمقد يمينه ، ولا حث فيها
والله اعلم

وسئل ربه الله

عن رجل يشتري البقل بشيء وزن عليه الحق ؛ والبعض يشتريه بلا حق
وحضر له من يخاف منه ؛ خلف بالطلاق أنه أى شيء اشترته وزن حقه : فهل
يجوز له يشتري القلت ؟

فأجاب : إذا اكره على اليمين بغير حق لم يتمقد يمينه : ولا حث عليه
وإذا لم يمكن من أعوان الضمان فليس له عنده حق ؛ لا في الشرع ؛ ولا في
العادة . وإذا لم يكن له عنده حق لم يحث بترك إعطائه . والله اعلم .

وسئل

عن رجل وضع حجة في بيت أخيه فصدمت ، ثم بعد أيام طلبها ولم يجدها
خلف بالطلاق أنه ما يدخل بيت أخيه حتى يعطى الحجة . متقدماً وجودها ؟

فأجاب : إن كانت الحجة قد صدمت قبل اليمين ، ولكن اعتقد بقاءها :
فإنه لا يحث عند جمهور العلماء : لوجهين « أحدهما » أنه حلف على ممتنع
لذاته ، كما لو حلف لبشرين الماء الذي في الكوز ولا ماء فيه . وهذا لا يحث
عند الأكثرين . و « الثاني » اعتقد بقاءها وإمكان إعطائها ، حلف على
شيء . يستقدمه موصوفاً بصفة قتين بخلاف تلك الصفة .

باب تعليق الطلاق بالشروط

سئل شيخ الإسلام رحمه الله

عن رجل حلف بالطلاق ، ثم استثنى هنيئة بقدر ما يمكن فيه الكلام ؟

فأجاب : لا يقع فيه الطلاق ، ولا كفارة عليه والحال هذه . ولو قيل له : قل : إن شاء الله ينفعه ذلك أيضا : ولو لم يخطر له الاستثناء إلا لما قيل له . والله أعلم

وسئل رحمه الله

عن رجل حنق من زوجته فقال : أنت طالق ثلاثا . قالت له زوجته : قل الساعة قال الساعة ، ونوى الاستثناء . ؟

فأجاب : ان كان اعتقاده أنه اذا قال : الطلاق يلزمنى ان شاء الله أنه لا يقع به الطلاق ، ومقصوده تخويفها بهذا الكلام ؛ لا ايقاع الطلاق : لم يقع الطلاق . فان كان قد قال فى هذه الساعة : ان شاء الله فان مذهب أبى حنيفة والشافعي أن الطلاق المعلق بالمشيئة لا يقع ، ومذهب مالك وأحمد يقع . كما روى عن ابن عباس ؛ لكن هذا لما كان مقصوده واعتقاده أنه لا يقع صر الكلام عنده كلاما لا يقع به طلاق ، فلم يقصد التكلم بالطلاق . وإذا قصد التكلم بكلام لا يستقد أنه يقع به الطلاق : مثل ما لو تكلم المجبى بلفظ وهو لا يفهم معناه [لم يقع] ، وطلاق المازل : وقع ، لأن قصد التكلم الطلاق وان لم يقصد ايقاعه . وهذا لم يقصد لا هذا : ولا هذا وهو يشبه ما لو رأى امرأة فقال : أنت طالق يظنها أجنبية ؛ فبانت امرأته ؛ فانه لا يقع به طلاق على الصحيح . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل اعتقد مسألة « الغور » المسندة لابن سريج ، ثم حلف بالطلاق على شيء لا يفعله ثم فعله ، ثم رجع عن المسألة وراجع زوجته ، ثم بعد ذلك حلف على شيء بالطلاق الثلاث أن لا يفعله ، ثم بعد ذلك قال لزوجته : أنت طالق : فهل يقع عليه الطلاق الثلاث ؟ أم يستعمل المسألة الأولى : المشار إليها ؟

فأجاب : « المسئلة السريجية » باطلة في الاسلام ، محدثة ، لم يفت بها أحد من الصحابة والتابعين ولا تابعيهم ؛ وانما ذكرها طائفة من الفقهاء بعد المائة الثالثة ، وأنكر ذلك عليهم جمهور فقهاء المسلمين . وهو الصواب ؛ فان ما قاله أولئك يظهر فسادا من وجوه .

منها أنه قد علم بالاضطرار من دين الاسلام أن الله أباح الطلاق كما أباح النكاح ، وإن دين المسلمين يخالف لدين النصارى الذين لا يباحون الطلاق ، فلو كان في دين المسلمين ما يتنوع معه الطلاق لصار دين المسلمين مثل دين النصارى .

« وشبهة هؤلاء » أنهم قالوا : إذا قال لامرأته : إذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا ، ثم طلقها بعد ذلك طلاقا متجزا : لزم أن يقع الملق ، ولو وقع الملق يقع المنجز ، فكان وقوعه يستلزم عدم وقوعه : فلا يقع ؛ وهذا خطأ ؛ فإن قولهم : لو وقع المنجز لوقع الملق . إنما يصح لو كان التعليق صحيحا ؛ فاما إذا كان التعليق باطلا لا يلزم وقوع التعليق . والتعليق باطل ؛ لأن مضمونه وقوع طلقة مسبقة بثلاث ، ووقوع طلقة مسبقة بثلاث باطل في دين المسلمين .

ومضمونه أيضا إذا وقع عليك طلاق لم يقع عليك طلاق . وهذا جميع بين التقيضين ؛ فانه إذا لم يقع الشرط لم يقع الجزاء . وإذا وقع الشرط لزم الوقوع . فلو قيل : لا يقع مع ذلك . لزم أن يقع ولا يقع ، وهذا جمع بين التقيضين .

وأياضا فالطلاق إذا وقع لم يرتفع بمدوقوعه ، فلما كان كلام المطلق يتضمن محالا في الشريعة — وهو وقوع طلقة مسبقة بثلاث — ومحالا في العقل ، وهو الجمع بين وقوع الطلاق وعدم وقوعه : كان القائل بالتسريح مخالفا للعقل والدين ؛ لكن إذا اعتقد الحالف صحة هذا اليمين باجتهاد أو تقليد ، وطلق بعد ذلك معتقدا أنه لا يقع به الطلاق : لم يقع به الطلاق ؛ لأنه لم يقصد التكلم بما يستتبع طلاقا ؛ فصار كما لو تكلم المجبى بلفظ الطلاق وهو لا يفهمه ؛ بل وكذلك لو خاطب من يظنها أجنبية بالطلاق فتبين أنها امرأته : فانه لا لا يقع به على الصحيح . ولو تبين له فساد التسريح بعد ذلك ، وأنه يقع المنجز

لم يكن ظهور الحق له فيما بعد موجبا لوقوع الطلاق عليه . وكذلك ان احتاط فراجع امرأته خوفا أن يكون الطلاق وقع به ، أو معتقدا وقوع الطلاق به : لم يقع . ولو أقر بعد ما تبين له فساد التسريح أن الطلاق وقع لم يقع بهذا الاقرار شيء ، ولو اعتقد وقوع الطلاق فراجع امرأته ، ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أنه قد حنث فيه مرة فلا يحنث فيه مرة ثانية : لم يقع به : فهذا الفعل شيء واليمين التي حلف بها أنه لا يفعل ذلك الشيء باقية ، فإن كل سبب اليمين باقيا فهي باقية ، وأن زال سبب اليمين فله فعل المحلوف عليه ؛ بناء على ذلك ، ولم يحنث . وكذلك لو تزوجها ثم فعل المحلوف عليه معتقدا أن اليمين حصلت واقطع حكم اليمين الأولى لم يحنث ؛ لاعتقاده زوال اليمين ، كما لا يحنث الجاهل بأن ما فعله هو المحلوف عليه في أصح قولي العلماء .

وأما قوله لزوجته بعد ذلك : أنت طالق . فانه تقع هذه الطلقة ، وإذا اعتقد أنه بهذه الطلقة قد كملت ثلاثا ، وأقر أنه طلقها ثلاثا : لم يقع بهذا الاعتقاد شيء ، ولا بهذا الاقرار .

وسئل رحمه الله

ما قولكم في المل « بالسريجة » وهو أن يقول الرجل لامرأته : إذا طلقك فانت طالق قبله ثلاثا . وهذه المسألة تسمى « مسألة ابن سريج » ؛

الجواب : هذه المسألة لم يفت بها أحد من سلف الأمة ولا أئمتها ؛
 لا من الصحابة ؛ ولا التابعين ؛ ولا أئمة المذاهب التبوعين ؛ كأبي حنيفة ،
 ومالك ، والشافعي ، وأحمد ، ولا أصحابهم الذين أدر كورهم : كأبي يوسف ،
 ومحمد ، والمزني ، والبرقي ، وابن القاسم ، وابن وهب ، وإبراهيم الحربي ،
 وأبي بكر الأثرم ، وأبي داود ، وغيرهم ؛ لم يفت احد منهم بهذه المسألة ؛ وإنما
 اخفى بها طائفة من الفقهاء بعد هؤلاء ، وأنكر ذلك عليهم جمهور الأمة كاصحاب
 أبي حنيفة ومالك وأحمد ، وكثير من اصحاب الشافعي ، وكان النزالي يقول بها
 ثم رجع عنها وبين فسادها

وقد علم من دين المسلمين أن نكاح المسلمين لا يكون كنكاح النصارى .
 والدور الذي توهموه فيها باطل ؛ فانهم ظنوا انه اذا وقع المنجز وقع المطلق
 وهو انما يقع لو كان التعلق صحيحا ؛ والتعلق باطل ؛ لأنه اشتمل على محال في
 الشرعة ، وهو وقوع طلاق مسبوقة بثلاث ؛ فان ذلك محال في الشرعة ،
 والتسريح يتضمن لهذا المحال في الشرعة ، فيكون باطلا . واذا كان قد حلف
 بالطلاق مستقدا أنه لا يحنث ، ثم تبين له فيما بعد انه لا يجوز ؛ فليس كامرأته ، ولا
 طلاق عليه فيما مضى ، وتوب في المستقبل .

والحاصل أنه لو قال الرجل لامرأته : إن طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا .
 فطلقها ، وقع المنجز على الراجح ، ولا يقع معه المطلق ؛ لأنه لو وقع المطلق وهو
 الطلاق الثلاث لم يقع المنجز ، لأنه زائد على عدد الطلاق ، وإذا لم يقع المنجز لم

يقع الملق وقيل : لا يقع شيء ؛ لأن وقوع النجس يقتضى وقوع الملق .
ووقوع الملق يقتضى عدم وقوع النجس ، وهذا القيل لا يجوز تقليده . وابن
سريج برىء مما نسب اليه فيها قاله الشيخ عز الدين .

وسئل رحمه الله

هل تصح «مسألة ابن سريج» ، أم لا ؟ فإن قلنا : لا تصح فنقده
فيها ، وعمل فيها ، فلما علم بطلانها استغفر الله من ذلك ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . هذه المسألة محدثة في الاسلام ؛ ولم يفت
بها أحد من الصحابة ولا التابعين ، ولا أحد من الأئمة الأربعة ؛ وانما أفتى بها
طائفة من التأخرين ، وانكر ذلك عليهم جماعة علماء المسلمين . ومن قلدها
شخصا ثم تاب فقد عفا الله عما سلف ، ولا يفارق امراته وإن كان قد تزوج
بها إذا كان متأولا . والله أعلم .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل تزوج بامرة وجاهه منها ولد ، وأوصاه الشهود أو غيرهم : أنه
إذا دخل على زوجته أن يقول لها : إذا طلقتك فأنت طالق قبل طلاقك
ثلاثا : فهل يجوز ذلك العقد ، أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله : النكاح صحيح لا يحتاج الى استئناف « والتسريح ،
الذى لا يتكلم به لا يفسد النكاح باتفاق العلماء ؛ لكنه إن طلقها بعد ذلك
وقع به الطلاق عند جماهير أهل العلم : من أصحاب مالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة
وكثير من أصحاب الشافعى ، أو أكثرهم :

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل له زوجة طلبت منه الطلاق ، وطلقها ، وقال : ما بقيت أعود
إليها أبداً ، فوجده صاحبه ، فقال : ما أصدقك على هذا إلا إن قلت : كلما
تزوجت هذه كانت طالقاً على منذهب مالك ، ولم يرى الأحكام الشرعية :
فهل له أن يردها ؟

فأجاب : الحمد لله . أما ان قصد كلا تزوجتها برجمة أو عقد جديد—وهو
ظاهر كلامه — فتى أرتجما قبل اقضاء المدة طلقت ثانية ، ثم ان أرتجما
طلقت ثالثة ، وان تركها حتى تنقضي عدتها بانت منه ؛ فاذا تزوجها بعد ذلك ،
فن قال : إن تليق الطلاق بالنكاح يقع في مثل هذا — كابي حنيفة ومالك
وأحمد في رواية — قال ان هذه اذا تزوجها يقع بها الطلاق . وأما من لم يقل
بذلك — كالشافعى وأحمد في المشهور عنه — فهذه لما علق طلاقها كانت
رجمية ، والرجمية كالزوجة في مثل هذا ؛ لكن تحلل البينة : هل يقطع

حكم الصفة؟ ظاهر مذهب أحد أنه لا يقطع . وقد نص على الفرق في تعليق
الطلاق على التكاح بين أن يكون في عدة أو لا يكون ، فملى مذهب يعبر
الطلاق بها إذا تزوجها ، وهو أحد قولي الشافعي . وعلى قوله الآخر الذي
يقول فيه : إن البينة تقطع حكم الصفة ، وهو رواية عن أحمد : فإن قوله
إذا تزوجها ، كقوله إذا دخلت الدار . وإذا بان أن انحلت هذه الميعة ، فيجوز
له أن يتزوجها ولا يقع به طلاق ، وهو الذي يرجحه كثير من
أصحاب الشافعي .

وأما قوله على مذهب مالك : فإنه التزام منه لمذهب بعينه ، وذلك لا يلزم ؛
بل له أن يقلد مذهب الشافعي . وإن كان الطلاق بائناً بموضع والتعلق بعد
هذا في العدة وغيره تعليق بالجنسية ، فلا يقع به شيء إذا تزوجها في
مذهب الشافعي .

وسئل رحمه الله تعالى

عن رجل شافعي المذهب بان منه زوجته بالطلاق الثلاث ، ثم تزوجت
بعده وبانت من الزوج الثاني ؛ ثم أرادت صلح زوجها الأول ؛ لأن لها منه أولاداً
فقال لها : أنتي لست قادراً على النفقة ؛ وعاجز عن الكسوة ، فأبى ذلك ؛
فقال لها : كلما حلت لي حرمت علي : فهل تحرم عليه ؟ وهل يجوز ذلك ؟

فأجاب المحدثه . لا تحرم عليه بذلك ؛ لكن فيها قولان : « أحدهما »
 ان له أن يتزوجها ، ولا شيء عليه . و « الثاني » عليه كفارة : إما كفارة
 ظهار في قول . وإما كفارة يمين في قول آخر . وكذلك مذهب الشافعي
 وأحمد وغيرهما أن له أن يتزوجها ولا يقع به طلاق ؛ لكن في التكفير نزاع .
 وإنما يقول بوقوع الطلاق بمثل هذه من يجوز تعليق الطلاق على النكاح :
 كابن حنيفة ومالك ؛ بشرط أن يرى الحرام طلاقا كقول مالك ، وإذا نواه
 كقول أبي حنيفة . وأما الشافعي واحد فمعهما لو قال : كلما تزوجتك
 فانت طالق لم يقع به طلاق ، فكيف في الحرام ؛ لكن أحمد يجوز عليه
 في المشهور عنه تصحيح الظهار قبل الملك ؛ بخلاف الشافعي . والله أعلم .

آخر المجلد الثالث والثلاثين

فهرس المجلد الثالث والتدوين

كتاب الطلاق

[باب طلاق السنة وطلاق البدعة]

الوضوع	صفحة
قال شيخ الاسلام قدس الله روحه (فصل) فيما يحل من الطلاق ويحرم (١) وهل يلزم المحرم أو لا يلزم ؟	٤٣ - ٥
الطلاق المباح	٦ ، ٥
تحكاح التحليل	٦
إذا كانت ممن لا تحيض طلقها متى شاء - وهل يسمى طلاق سنة ؟	٧
الطلاق في الحيض وبعد الوطء وقبل تبين الحيض محرم وهل يقع ؟	٨ ، ٧
إذا طلقها ثلاثا في طهر واحد بكلمة أو كلمات فهو محرم وهل يقع ؟	١٤ - ٧
هل يفرق بين المدخول بها وغير المدخول بها فيما إذا طلقها بكلمة أو كلمات	٨
الخلع فسخ لا يحسب من الثلاث وتعنتفيه بحيضة	١١ ، ١٠
القروء الحيض	١١
(الطلاق مرتان) الآتين	١١ ، ١٢ ، ١٩ ، ٢٣
« لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت ٥٠٠ »	١٢
« ملا السموات وملا الأرض وملا ما شئت من شيء بما »	١٢

(١) البتدائية فيما يحل من الطلاق ويحرم

الموضوع	صفحة
• حديث ركانة في الثلاث • وكلام الأئمة حوله والزام عمرو وغيره بالثلاث وعذرهم وعذر من خالفهم والتفريق في الالتزام •	١٣ - ٤٣
الالزام بالفرفة لمن لم يتم بالواجب من مسائل الاجتهاد • وهل ذلك حق لله أو للمرأة	١٦
غلط من قال ان فسخ العمرة خاص بالشيخ	١٧
نكاح المحارم والنكاح في العنة باطل بالاجماع	١٨
حديث ابن عمر • انه طلق امرأته وهي حائض • • •	٢٠ - ٢٤
الطلاق في الأصل ما يبيخه الله	٢١
الخلع في الحيض	٢١
المبادات والمقود اذا فعلت على الوجه المحرم لم تكن لازمة صحيحة	٢٤
هل النهي يقضى الفساد	٢٤ - ٣٠
كلام المصوم لا يتناقض والأمة معصومة اذا اجمعت	٢٨
اذا خص أحد العلماء بعلم أمر أو فقهه لم يوجب ذم من لم يحصل له من العلماء	٢٩
ما خولف فيه عمر وأبو بكر وعثمان وعلى يدل على عدم عصمتهم	٣١ - ٣٣
كل ما تنازع في الأمة يجب رده الى الله والرسول	٣٢
لا يجوز دعوى نسخ ما شرعه الرسول باجماع بعده	٣٢
الميتوة هل لها نفقة وسكنى	٣٢ ، ٣٣
الأمر بالشهاد على الرجعة دون الطلاق والحكمة في ذلك	٣٣ ، ٣٤
(لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا)	٣٣
(فاذا بلغن أجلهن فأمسكنوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف)	٣٤
(ومن يتق الله يجعل له مخرجاً) الآية	٣٤ ، ٣٥
الفرق بين الطلاق والحلف بالطلاق والنفر والحلف بالنفر ومتى وجد الحلف بهما وبايمان البيعة	٣٦ ، ٣٧
نكاح التحليل لم يكن ظاهراً في عهد الرسول وخلفائه الراشدين كما لم يكونوا يحلفون بالطلاق - سبب ذلك	٣٦ - ٣٨
المفاسد والحيل التي ترتبت على القول بان الطلاق المحرم يلزم وبعدم تحریم جع الثلاث ووقوع الطلاق اذا حلف به ووقوع طلاق السكران والمكره	٣٨

الموضوع	صفحة
بطلان نكاح التحليل	٣٩ ، ٤٠
الأقوال المرجوحة لا تلزم الرسول وشريعته	٤٠ - ٤٢
الصحابه مع سعة علمهم اذا تكلسوا باجتهادهم ينزهون الشرع عن خطئهم	٤١ - ٤٢
يظهر رجحان ما جاء به النبي بالمقارنة اذا ذكر معه غيره على وجه البيان	٤٢ ، ٤٣
(قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن) الآية	٤٢
الأقوال في مسائل الطلاق والحلف به وبالمثاق والنذر وأعدادها	٤٢ ، ٤٣
وقال فصل في مسائل الأيمان والطلاق وما بينهما من اتفاق	٤٤
الطلاق اما أن يكون بصيغة التنجيز أو التعليق أو القسم	٤٤
صيغة التنجيز ووقوعه بها	٤٤
صيغة الحلف وهل يقع بها	٤٥
الحلف بالنذر يمين مكفرة	٤٥
صيغة التعليق في الطلاق قد يقصد بها إيقاعه وقد يقصد بها الحلف به	٤٦ ، ٤٧
اذا قت الطلاق يزمن	٤٦ ، ٤٧
اذا قال أن فلعت كذا فعل العتق	٤٦
فصل أنواع الأيمان (٣)	٤٧
(١) الحلف بالله يمين متعقبة مكفرة	
(٢) الحلف بمخلوق أو لمخلوق لا ينعقد ولا كفارة	
الحلف بملة غير الاسلام على وجه البعض لها ليس شركا والخلاف في الكفارة	٤٨ ، ٥٦
(٢) عقدها لله على قسيتين (أ) أن ينوى بها القربة فتحكمها حكم النذر	٤٨ ، ٤٩ ، ٥٦
(ب) أن يقصد الحضر أو المنع فهي يمين مكفرة على الصحيح	٤٩ ، ٥٠ ، ٥٧
(ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم) الآية	٥١
(للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) الآيتين	٥١ - ٥٤
تسمية الفقهاء لها بنذر اللجاج والغضب تسمية مقيدة	٥٤
اذا كان المعلق يقصد وقوع الجزاء عند الشرط وقع اذا وجد الشرط	٥٥

الوضوع	صفحة
إذا قال إن فعلت كذا فعلى إن طلقك لم يلزمه طلاقها	٥٦
ومثله عن الفرق بين الطلاق والحلف	٥٧ - ٦٦
الصيغ التي يتكلم بها الناس في الطلاق والعتاق والنذر والظهار	٥٧
والحرام ثلاثة أنواع	
(١) صيغة تنجيز (٢) صيغة قسم . الخلاف فيما إذا حنت	٥٨ ، ٥٩
(٣) صيغة التعليق فيفرق بين التعليق الذي يقصد به الإيقاع	٥٩ - ٦٦
والذي يقصد به اليمين فيقع الأول دون الثاني وتلزم الكفارة في الثاني إذا حنت	
الأيان ثلاثة أنواع (١) الحلف بالله (٢) الحلف بالمخلوقات	٦١ - ٦٤
(٣) أن يقصدها الله ، حكم الثلاثة من حيث اللزوم والكفارة	
(يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك) الآيتين	٦٢ ، ٦٣
وقال (فصل) والطلاق نوعان (١) أباحه الله (٢) حرمه .	٦٦ - ٦٨
ما يقع وما لا يقع	
٧٣ حديث ركائة وسنده وهل طلقها البتة واستحلفه ؟	٦٧ ، ٧١
وقال الشيخ إذا حلف الرجل يميناً من الأيمان فهي (٣) أقسام	٦٨ - ٧٥
(١) ما ليس من إيمان المسلمين (٢) اليمين بالله (٣) لله .	
حكم ذلك من حيث الاعتقاد واللزوم والكفارة إذا حنت	
ما هي الكفارة إذا حنت	٦٩
إذا قصد إيقاع طلاقها ، أو علقه على صفة يقصد وقوعه عندها	٧٠
الطلاق الذي يقع بلا ريب والطلاق المحرم في الحيض وجمع الثلاث	٧٠
فصل الطلاق منه طلاق سنة أباحه الله وطلاق بدعة حرمه ولا يقع	٧٢ - ٧٤
كالطلاق في الحيض وجمع الثلاث	
فصل إذا حلف بالحرام فيمين ولو قصد الطلاق	٧٤
إذا قال أنت على حرام ونوى به الطلاق	٧٤
إذا قال أنت على كظهر أمي وقصد به الطلاق لم يقع طلاق	٧٤
هل الواجب كفارة يمين أو كفارة ظهار فيما إذا أوقع أو حلف	٧٤ ، ٧٥
بالحرام أو الظهار	
مثل ممن طلق ثلاثاً في الحيض أو النفاس هل يقع	٧٥ - ١٠١
الطلاق في الحيض محرم	٧٥
طلاق السنة	٧٦

صفحة	الموضوع
٧٦ - ٨٧	النزاع في تحريم جمع الثلاث وما يحتج به كل من الفريقين
٧٦ ، ٧٧	هل يجوز أن يطلق في كل طهر طلقة ؟
٧٧ ، ٧٨	حديث فاطمة بنت قيس وامرة رقاعة وطلاق الملاعن
٧٨ - ٨٠	(يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) الآيات
٧٩	اذا طلقها الثانية والثالثة قبل الرجعة بنت على عدتها
٨٠	(والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) الآيتين
٨١ ، ٨٢	الطلاق المحرم ، طلاق البعدة هل يقع
٨٢ ، ٩٨	الخلاف في جمع الثلاث هل يقع واحدة ؟ أو ثلاث ؟ أو لا يقع شيء ؟
٨٤	الأحاديث في إيقاع الثلاث على من حلف بها لا يصح منها شيء
٨٥ - ٨٧	حديث ركاة - والكلام على أسانيد - وما يروى بلفظ البتة
٨٨	جلد عمر الشارب ثمانين لأجل كثرة الشاربين واستخفافهم بعدها
٨٨	تحريم المنكوحة في العدة على ناكحها
٨٨ ، ٨٩	مسائل فرعية تنازع فيها الصحابة يجب ردها الى الله والرسول
٨٩ ، ٩٠	كالنهي عن متعة الحج وإن المبثوثة لا نفقة ولا سكنى لها
٩٠	الطلاق وعدمه
٩٠	الاعتبار بما رواه الصحابي لا بما رآه
٩٠	ما ترك من فهم ابن عمر وابن عباس
٩٢	نكاح التحليل لم يكن ظاهرا على عهد الرسول وخلفائه
٩٣ - ٩٥	ما شرعه الرسول شرعا لازما فلا يمكن تغييره وما شرع لسبب كان مشروعاً عند وجود السبب
٩٤	لا تمنع النصوص بإجماع
٩٤	ترك عمر اعطاء المؤلفة لأنه استغنى في زمانه عن اعطائهم
٩٥ - ٩٧	فسخ العمرة الى الحج ونهى عمر عن متعة الحج
٩٦	النهي عن متعة النساء
٩٨ ، ١٠١	فصل في الطلاق في الحيض ومنشأ النزاع في وقوعه
٩٨ - ١٠١	مره فليراجعها حتى تحيض ثم تطهر ثم تحيض ثم تطهر •
٩٨	هل الرجعة في الطلاق في الحيض واجبة أو مستحبة

الموضوع	صفحة
هل يطلقها في الطهر الأول أو في الطهر الثاني ؟ وهل يجب عليه	٩٨
أن يطأها قبل الطلاق الثاني	
علة منع الطلاق في الحيض	٩٩

باب طرق السكران ونحوه

سئل عن السكران هل يحنت اذا حلفت بالطلاق	١٠٢
طلاق السكران لا يقع وكذلك المجنون ولو كان جنونه بسبب محرم	١٠٢
« أمر النبي أن يستنكها ما عز لما أقر أنه زنى »	١٠٢
سئل عن تصرفات السكران	١٠٣ - ١٠٩
تصرفات من زال عقله بغير سكر كالبنج	١٠٤
هل يأثم من أكره على شرب الخمر	١٠٤
ماخذ من رأى وقوع طلاق السكران	١٠٤ - ١٠٥
السكر بالأحوال الياطنة وهل يعذر به	١٠٦
(لا تقرىوا الصلاة وأنتم سكارى)	١٠٦
الصبي المميز والمجنون الذى يميز أحيانا يعتبر قوله حين التمييز	١٠٨
لا مقارنة بين تأثيم السكران وبين وقوع عقوده	١٠٨
سئل عن اختصم مع زوجته خصومة غيرت عقله فقال أنت طالق تلانا	١٠٩
سئل عن رجل غضب فقال طالق ولم يذكر الزوجة ولا اسمها	١٠٩
سئل عن رجل أكره على الطلاق	١١٠
إذا ادعى الإكراه هل يقبل قوله	١١٠
سئل عن رجل أمسك وضرب وغصبوه على طلاق زوجته فطلقها	١١٠
واحدة وتزوجت وهى حاملة منه	
سئل عن رجل قال أنا ما أريدك قومي روجي الى أمك أنا أبا طلقك	١١١
وتوى بهذا اللفظ الطلاق فهل يشرع أن يراجعها	
سئل عن رجل متزوج وله أولاد ووالدته تكره الزوجة وتشير	١١٢
عليه بطلاقها هل يجوز له طلاقها	

الموضوع	صفحة
سئل عن امرأة وزوجها متفقين وأما تريد الفرقة فلم تطاوعها البيت فهل عليها اثم في دعاء امها عليها	١١٢
سئل عن رجل نوى أن يطلق زوجته اذا حاضت ولم يتلفظ بطلاق فلما حاضت قال للشهود طلقتهما أول أمس بناء على نيته الخ -	١١٣
سئل عن رجل له زوجة وأمه ما تريد الزوجة ثم قال كل امرأة أتزوجها من هذه المدينة فان راجع امراته أو تزوج غيرها يكون العقد صحيحا	١١٤
سئل عن رجل تخاصم مع زوجته فاراد أن يقول هي طالق طلقة واحدة فسبق لسانه بالثلاث ولم يكن ذلك نيته	١١٤
اذا أراد أن يقول طاهر وسبق لسانه بطلاق	١١٤
سئل عن امرأة دأبت زوجها ثم قالت أخاف أن لا توفياني فقال ان لم أوفيك الى آخر رمضان هذا والا فأنت طالق ثلاثا فغاب الزوج فهل اذا أبرأته أو تبرع أحد بقضاء الدين يقع الطلاق	١١٥
سئل عن رجل طلق زوجته الثلاث قبل أن يدخل لها	١١٦
سئل عن رجل عقد العقد على أنها تكون بالفا ولم يدخل بها ثم طلقها ثلاثا ثم شخص آخر كذلك فهل يجوز نلأول أن يتزوج بها	١١٦
سئل عن رجل قال كل شيء أملكه على حرام فهل تحرم امراته وأمه	١١٧
سئل عن رجل خاصم زوجته ولها أولاد ثم قال لزوجه الجديدة متى رديت أم أولادي كان طلاقها بيدك عشر سنين وقد طلق الجديدة فهل تبطل وكالتها	١١٧
١١٨ - ١٢٠ اذا وكل امراته في بيع أو غيره ثم طلقها ثلاثا	
١٢٠ - ١٢١ سئل عن رجل جرى بينه وبين زوجته كلام وكان عزم على السفر فقال لو كيله أن كانت ترضى بهذه النفقة والا فسلم اليها كتابها فسلم اليها كتابها فراجعها الموكل فطلق عليه الوكيل ثلاثا	

باب الحلف بالطريق وغير ذلك

صفحة	الموضوع
١٢٢ - ١٣١	سئل عن يمين القموس في الحلف بالطلاق • وعن رجل قال لزوجته لا يدخل زسلك يسي قصص عليه غلطف بالطلاق الثلاث أنه ما قاله ويعلم أنه قاله
١٢٢ - ١٢٥	الأيمان قسامان (١) الحلف بالمخلوقات لا يجوز ولا ينقصد ولا كفارة
١٢٣ - ١٢٥	النذر للمخلوقات شرك ولا ينقصد ولا يوفى به
١٢٣	إذا نذر ما ليس بعبادة لم يلزم
١٢٤	إذا نذر آتيان المسجدين أو نذر زيارة قبر النبي لا لعبادة في مسجده
١٢٥	إذا نذر السفر إلى الطور أو غار حراء أو قبر الخليل أو أبي بريد أو قبور أهل البقيع لم يف
١٢٥	(٢) الحلف باسم الله أو بما يلزمه لله كالخلف بالنذر أو المحرم أو الطلاق أو العتاق فهي أيمان منعقدة وفيها كفارة
١٢٧ - ١٢٨	إذا كانت اليمين بالطلاق ونحوه على ماض أو حاضر قصده بها الخبر وكان معتقدا صدق نفسه فهل عليه كفارة
١٢٨ - ١٣٠	إذا كانت اليمين على ماض أو حاضر قصده بها الخبر ويعلم أنه كاذب أثم ولم يلزمه طلاق ونحوه إذا لم يقصده
١٣٠	الطلاق المحرم لا يلزم كالطلاق في الحيض وجمع الثلاث
١٣١ - ١٤٤	وقال رحمه الله إذا حلف الرجل بالطلاق فقال الطلاق يلزمني • • ثم حثت فهل يقع وفيه كفارة ؟
١٣٢	إذا حلف بالثلاث
١٣٣ - ١٤٤	لا يجوز الإنكار على من أفتى أو حكم بعد وقوع الطلاق المحلوف به ولا ينقض حكمه
١٣٣	تجوز الفتيا بالقول الساتن وإن خرج عن أقوال الأئمة الأربعة إذا لم يخالف كتابا ولا سنة وما في معتابها
١٣٦	الحلف بالله فيه الكفارة ، الحلف بالمخلوقات لا كفارة فيه

- ١٣٧ ، ١٣٨ اذا حلف بالكفر أو الاسلام لم يلزمه • وحل عليه كفارة
 ١٣٧ ، ١٣٨ الفرق بين نذر التبرر ونذر اللجاج والغضب
 ١٤٠ « لأن يلج أحدكم في يمينه آثم له عند الله من أن يؤدي الكفارة »
 ١٤٠ الألفاظ التي يتكلم بها الناس في الطلاق ثلاثة أنواع (١) صيغة
 تنجيز (٢) صيغة قسم (٣) صيغة تعليق
 ١٤٤ من قال انه من اتبع هذه الفتيا بعدم وقوع طلاق الحالف فولد له
 ولد بعد ذلك فهو ولد زنا
 ١٤٤ - ١٦١ سئل عن قال الطلاق يلزم منى على المذاهب الأربعة أو نحو ذلك
 هل يلزمه الطلاق
 ١٤٥ ، ١٤٦ اذا حلف على فعل ما وجب عليه أو ترك ما حرم عليه ناكده
 الوجوب والترك
 ١٤٦ ليس لأحد أن ينقض مبايعة السلطان ولو لم يحلف
 ١٤٦ ما كان مباحا قبل اليمين لم يصر بها حراما
 ١٤٧ كان في شرع من قبلنا اذا حرم الرجل على نفسه شيئا حرم عليه
 واذا حلف ليفعل شيئا وجب عليه
 ١٤٧ (كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل) الآية
 ١٤٧ (قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم)
 ١٤٧ ، ١٤٨ (وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنت)
 ١٤٨ ، ١٤٩ المفسد والحيل التي ترتبت على ظن بعض المجتهدين لزوم الايمان
 بالطلاق ونحوه
 ١٥١ ، ١٥٢ اذا قصد لزوم الجزاء لزمه ولو كان بصيغة القسم
 ١٥٢ ليس للطلاق عند السلف لفظ معين فيقع بالصريح والكناية
 مع القصد فيها
 ١٥٢ اذا أبغضت المرأة الرجل قلها أن تقتدى نفسها منه
 ١٥٢ ، ١٥٥ الخلع تبين به المرأة ليس له أن يتزوجها بعده الا برضاها
 ١٥٢ - ١٥٦ هل يقع بالخلع طلاق محسوبة من الثلاث ؟ أو فرقة بائنة لا تحسب
 منها ؟ وهل يشترط أن يكون الخلع بغير لفظ الطلاق ونيته ؟
 ١٥٧ من طلق طلاق السنة لم يحتج الى ما حرم الله من نكاح التحليل وغيره
 ١٥٨ النكاح على عهد الرسول لا يكتب فيه صداق
 ١٥٧ النزاع في الأشهاد على النكاح

الموضوع	صفحة
بطلان السر عند عامة العلماء	١٥٨
إذا حلف بالحرام فهي يمين ولو قصد بها الطلاق .	١٥٩
إذا قال أنت على كظهر أمي وقصد به الطلاق لم يقع به الطلاق	١٦٠
إذا حلف بالظهار أو الحرام لا يفعل شيئاً وحنث فهل عليه كفارة	١٦٠ . ١٦١
يمين ؟ أو كفارة ظهار ؟ أو يفرق بين الحالف والموقع	
إذا حلف بالمعتق فعليه كفارة يمين	١٦١
إذا كان مقصود الرجل أن يعتق أو يطلق أو يظهر لزمه ما أوقفه	١٦١
سئل عن رجل قال الطلاق يلزمني ما بقيت أحلف بالطلاق إلا أن كنت ساهياً ثم قال إيمان المسلمين تلزمني الخ .	١٦٢
سئل عن رجل قال لزوجه الطلاق يلزمني متى رثيت فلانة عندك فهل يحنث إذا طلعت ولم يرها أو اجتمعوا في مكان غير المحلوف عليه	١٦٢
سئل عن رجل خرجت زوجته بغير إذنه ثم قال الطلاق يلزمني منك ثلاثاً إن لم تحضري الدارهم	١٦٣
سئل عن رجل قال إن جاءت زوجتي ببنت فهي طالق وكانت حاملاً ثم نزل قبل ولادتها عن طلقة ثم وضعت بنتاً	١٦٤
سئل عن رجل تغاصم هو وامرأته فقال الطلاق يلزمني منك ثلاثاً أن قلت طلقني طلقتك ثم قالت المرأة طلقني	١٦٤
سئل عن رجل قال لزوجه وهو ساكن بها في غير منزل سكنها إن قعلت عندكم فانت طالق وإن سكنت عندكم فانت طالق ثم انتقل فإذا عاد وقعد عند زوجته في مكانها الأول يقع عليه طلقة الخ .	١٦٥
العمود داخل في ضمن السكنى	١٦٦
إذا قال أنت على حرام	١٦٧ . ١٦٨
تقليد المستفتي وهل عليه أن يقلد الأعلام	١٦٨
سئل عن رجل قال لحسانه إن لم تبعيني جاريك ولا فبنتك طالق ثلاثاً ونيته أن لم تعطيني الجارية	١٦٨

- ١٦٩ سئل عن قال لزوجه ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت ناسية
- ١٦٩ - ١٨٦ سئل عن رجل حلف بالطلاق الثلاث ان القرآن حرف وصوت وأن (الرحمن على العرش استوى) على ما يفهمه الظاهر ويفهمه الناس من ظاهره هل يحنث
- ١٧٠ يكره القول بأن المداد وصوت العبد بالقرآن قديم
- ١٧٠ الزائفون لا يفهمون من كلام الله وكلام رسوله وكلام السلف في الصفات الا المعاني التي تليق بالخلق ثم يسلكون التحريف
- ١٧٠ ، ١٧١ الافتراء على من نهج منهج السلف بأنهم مشبهة وناصبة وبجيرة ٠٠
- ١٧١ - ١٧٢ القرآن كلام الله حروفه ومعانيه
- ١٧٢ القول بحدوث حروف القرآن قول محدث
- ١٧٢ ١٧٣ العقل السريع لا يخالف الخبر الصحيح
- ١٧٤ الأحاديث في كلام الله بصوت نقلها علماء الاسلام الصحابة ومن بعدهم
- ١٧٥ ، ١٧٦ الظاهر من لفظ (استوى) في الفطر السلية واللسان العربي ولسان السلف غير الظاهر في عرف بعض المتأخرين
- ١٧٦ ما يتكره قعماء الجهمية وحدثائهم من الصفات
- ١٧٧ مذهب السلفية في أحاديث الصفات وآياتها
- ١٧٧ - ١٨٢ قول بعض المتأخرين ان مذهب السلف أن الظاهر غير مراد
- ١٧٧ - ١٧٣ المناصب في الاستواء ثلاثية (١) مذهب المشبهة (٢) المعطلة (٣) أهل السنة دلائل هذا المنهج
- ١٨١ متى يكون المتكلم قد أراد خلاف الظاهر
- ١٨١ - ١٨٧ دفع قول من ظن أن (استوى) وغيره الصفات مستعمل بالمعنى المجازي مصروف عن الظاهر
- ١٨٧ - ٢١٥ سئل عن رجل حلف بالطلاق الثلاث أن لا يدخل دار جاره ثم اضطرت الى الدخول فدخل فهل يقع عليه طلاق واذا لزمته كفارة فما لدليل على لزومها
- ١٨٧ اذا حلف بالطلاق أو العتاق فللعلماء فيها ثلاثة أقوال

- ١٧٨ - ١٩٦ قصة ليل بنت العجماء في قولها كل ملوك لها حر ٠٠ الخ .
- ١٩٦ - ١٩٧ اذا قال ان ملكك فلانا فهو حر ان شاء الله أو ان تزوجت فلانة فهي طالق ان شاء الله ، أو قال الطلاق يلزمني لأفعلن كذا ان شاء الله
- ١٩٦ (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم) الآية
- ١٩٧ اذا قال ان طلعت الشمس فانت طالق
- ١٩٨ - ٢٠٧ اذا قال ان فعلت كذا فعل ان أعتق عبدي أو أطلق امرأتي أو مالى صدقة ونحو ذلك
- ١٩٩ - ٢٠٠ نذر الشرير ونذر اللجاج والغضب
- ٢٠٥ الفرق بين الشرط المقصود وجوده والشرط المقصود عدمه وعدم الجزاء
- ٢٠٨ - ٢١٥ اذا حلف لا يفعل شيئا ففعله ناسيا ليمينه أو جاهلا بأنه المحلوف عليه
- ٢٠٩ - ٢١٠ اذا خالف وفعل المحلوف عليه معتقدا أن الفعل بعد الخلع لم تتناوله يمينه
- ٢٠٩ اذا فعلت المرأة المحلوف عليه بعد البيئونة وانقضاء المدة لم يحث الرجل
- ٢١٠ - ٢١٥ اذا حلف على شيء يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه
- ٢١٢ - ٢١٤ لقو اليمين
- ٢١٥ - ٢٢٥ سئل عن حلف بالطلاق على أمر من الأمور ثم حث في يمينه هل يقع به الطلاق
- ٢١٦ اذا لم يحث لم يقع عليه طلاق
- ٢١٧ - ٢٢١ الخلاف في لزوم الكفارة اذا نذر الطلاق أو نذر ان يحلف بالطلاق أو العتاق
- ٢١٩ اذا اختار أن يوقع الطلاق المحلوف به فله ذلك ولا كفارة
- ٢٢١ - ٢٢٣ أنواع اليمين وصيغ الطلاق
- ٢٢٥ سئل عن حلف (على شخص أن) لا يكلم صهر أخيه وحلف بالثلاث ما يدخل منزله ثم دخل بغير رضاه

- ٢٢٦ سئل عن رجل حلف على زوجته بالطلاق الثلاث انها لا تحط يوما
في خريطته الخ .
- ٢٢٧ اذا اعتقد أن حكم يمينه قد انقضى وفعلت المحلوف عليه بعد ذلك
لم يحنث
- ٢٢٧ اذا قال أنت الساعة طالق مني ثلاثا لاعتقاده أنه قد وقع به
الطلاق لم يقع
- ٢٢٧ ، ٢٢٨ سئل عن رجل كانب عبده وحصل منه حرج فحلف
بالطلاق الثلاث أن لا يفارقه من الضرب والترسيم حتى يحضر
حسابه . . . فهل له خلاص في الشرع الخ .
- ٢٢٨ سئل عن رجل حلف بالطلاق الثلاث وهو غضبان انها ما تدخل
بيت عمته ووزقت زوجته ولدا ثم دخلت بيت عمته
- ٢٢٩ سئل عن رجل حلف على زوجته ان خرجت وأنا غائب فأنت طالق
ثلاثا فلما قدم قالت احتجت الى الحمام ولم أقدر للغسل بالبيت
- ٢٢٩ سئل عن رجل له زوجتان فقدم من بيته مبلغ فحلف بالثلاث من
الجديدة أنه اذا لم يطلع المبلغ ما يخل العتيقة في بيته طانا ان العتيقة
هي التي خانت
- ٢٣٠ سئل عن رجل حلف بالثلاث انه ما يزوج ابنته لرجل معين ثم
زوجها بغيره ثم بانث من الثاني فهل يزوجها الأول
- ٢٣٠ سئل عن رجل له زوجتان وحلف بالثلاث أنه لا يطعمهم شيئا
- ٢٣١ ، ٢٣٢ سئل عن رجل حلف بالثلاث على زوجته انها لا تنزل من بيته الا باذنه
ثم قالت اتقدي اليوم أنا وامك فاعتقد أن أمه تجيء عندها الخ .
- ٢٣٣ سئل عن رجل وجد ابن خالته عند زوجته فحلف بالطلاق ان ابن
خالته عند زوجته وكان عندها
- ٢٣٣ سئل عن رجل حلف بالطلاق أنه ما يتزوج فلانة ثم بدى له أن
يتكها هل له ذلك
- ٢٣٤ سئل عن رجل امتنعت عليه زوجته من مجامعتها فانجرح من ذلك
فحلف بالطلاق وكانت حاملا أن لا يجامعها بعد الولادة الخ .

- ٢٣٥ سئل عن رجل حلف على زوجته أنه ما يطؤها لست شهور ولم يكن
بقي لها غير طلقة ونيته أن لا يطأها حتى تنقضي المدة
- ٢٣٦ سئل عن رجل له زوجة فتسرى بالجارية فقارت المرأة فحلف
أن لا يعود يطؤها الجارية ثم اعتقها وتزوجت وتوفى زوجها
هل له أن يتزوجها
- ٢٣٦ سئل عن رجل عليه مبلغ لشخصين قال على الطلاق الثلاث أن
الشهر ما ينفصل حتى يعطى المبلغ وإن لم يحلف حبس ولم
يحصل المبلغ والشهر بقي فيسه اليوم فهل إذا خالها بطلقة
بقيده الخ .
- ٢٣٧ سئل عن رجل يشتري البقل بشيء يزن عليه الحق والبعض
يشتري بلا حق وحضر له من يخاف منه فحلف بالطلاق أنه أي
شيء اشتريته تزن حقه
- ٢٣٧ سئل عن رجل وضع حجة في بيت أخيه فعلمت ثم حلف بالطلاق
أنه ما يدخل بيت أخيه حتى يعطى الحجة معتقدا وجودها

باب تعليق الطلاق بالشروط

- ٢٣٨ سئل عن رجل حلف بالطلاق ثم استثنى هنيهة بقدر ما يمكن
فيه الكلام
- ٢٣٨ سئل عن رجل حلق من زوجته فقال أنت طالق ثلاثا قالت الساعة
قال الساعة ، ونوى الاستثناء
- ٢٤٠ سئل عن رجل اعتقد . مسألة الدور ، المسئلة لابن سريج ثم
حلف بالطلاق على شيء لا يفعله ثم فعله ثم رجع عن المسئلة وراجع
زوجته ثم حلف بالثلاث على شيء أن لا يفعله ثم قال الزوجة أنت
طالق فهل يقع عليه الثلاث
- ٢٤٠ . ٢٤١ بطلان . المسئلة السريجية ، وشبهة من قال بها

- ٢٤٣ . ٢٤٢ ما قولكم في العمل « بالسريجة » وهو أن يقول الرجل لامرأته
إذا طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثا
- ٢٤٤ سئل هل تصح مسألة ابن سريج ؟ وإذا قلنا لا تصح فمن قلده
وعمل بها قلما علم بطلانها استغفر الله
- ٢٢٤ سئل عن رجل تزوج امرأة وأوصاه الشهود أن يقول إذا دخل
عليها إذا طلقتك فأنت طالق قبله ثلاثا هل يجوز ذلك العقد
- ٢٤٥ سئل عن رجل قال لزوجته لما طلبت منه الطلاق وطلقها وقال
ما بقيت أعود إليها أبدا ثم قال كلما تزوجت هذه كانت طالقاً
على مذهب مالك فهل له رجعتها
- ٢٤٦ سئل عن رجل شاقى بآنت منه زوجته بالثلاث ثم تزوجت وبآنت
ثم أرادت صلح الأول فقال لكما حللت لي حرمت على
- ٢٤٧ الخلاف في الكفارة إذا تزوجها .

